

حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج
على شرح بحرق
على لامية الأفعال لابن مالك

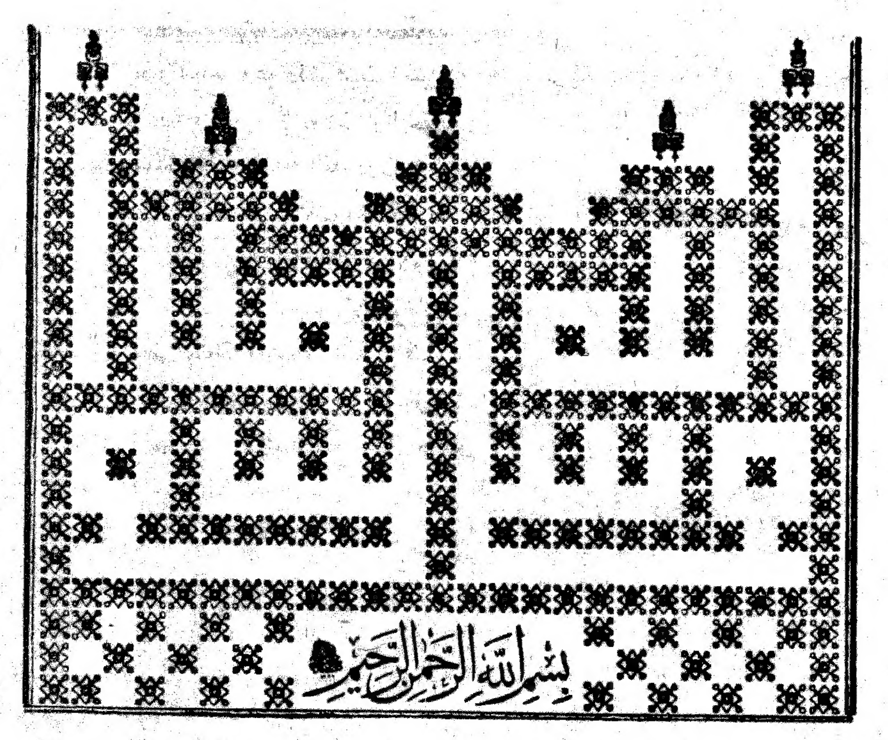
دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج
على شرح بحرق
على لامية الأفعال لابن مالك

(مصححة ومنقحة ومهذبة)

دار الفكر
بيروت - ص . ب ٧٠٦١

رفع
الماهم
عفا الله عنه



(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله الحميد المجيد المبدىء
المعيد الفعال لما يريد حمدا
يوافى نعمه ويكافىء المزيد
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد ان سيدنا
محمدا عبده ورسوله صلى الله
عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
أجمعين وعلى التابعين
لهم بإحسان إلى يوم الدين
(وبعد) فانى كنت شرحت
القصيدة اللامية بأبنية الأفعال
فى علم التصريف للامام جمال
الدين محمد بن عبد الله بن مالك
رحمه الله تعالى بشرح بسطته
بكثرة الأمثال وإيراد معظم
مواد الأفعال ليكون صاحبه
بأبواب اللغة وسبلها ظافرا
حائزا منها حظا وافرا ثم
رأيت ان أجرد من مقاصده
واسرد من فوائده ماينبه
عزائم الطالبين عليه ويدعوهم
الراغبين اليه فانه كتاب عظيم
الفوائد جم العوائد يسر الله
بكل منهما النفع لى ولإخوانى
فى الدين والدنيا بمنه وكرمه
آمين . قال رحمه الله تعالى
(الحمد لله) الحمد هو الثناء
باللسان على المحمود بما فيه من
الصفات المحمودة وهو والمدح
أخوان (لا أبغى به بدلا *)

(الحمد لله لا أبغى به بدلا .) (قوله باللسان الخ) هو تقييد بناء على أنه يطلق على كل مايدل على التعظيم وهو المفهوم من الصحاح وغيره أو ايضاح بناء على أن الثناء انما يكون باللسان (فان قيل) يلزم من التعبير باللسان فساد عكس التعريف بخروج الحمد القديم وحمد الجماد الشامل له قوله تعالى وإن من شىء إلا يسبح بحمده (أجيب) بأن التعريف إنما هو للحمد اللغوى وقد ثبت عن أربابه اختصاصه باللسان وعلى تسليم عموم المحمود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلا بمرتبتين استعمال اللسان فى الكلام اللسانى لعلاقة الآلية ثم استعماله فى مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل فيه اللسان من قبيل الكناية وهى لا يشترط فيها امكان المعنى الأصلى (قوله على المحمود) فيه دور لأن المحمود مشتق من الحمد وقد أخذه فى حده ونظيره تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم والحق فى الجواب عنه كما قاله بعض المحققين إن المراد بالمحمود الجزئيات التى يصدق عليها من حيث ذاتها لا من حيث اتصافها بكونها محمودة وهذا كما تقول كل نائم مستيقظ وتريد بالنائم الذات لا بقيد وصفها العنوانى وبذلك صح النائم مستيقظ وبهذا الجواب تدفع الأدوار التى أوردها على جميع المشتقات التى يؤخذ فى تعريف مصادرها (قوله بما فيه من الصفات المحمودة) أى الجميلة وهذا هو المحمود عليه أى الباعث على الحمد وخرج به الثناء باللسان على القبيح أى فى مقابلته فهو ذم بناء على اطلاق الثناء على الشر لحديث من أثنيتم عليه شرا وجبت له النار وعلى أنه خاص بالخير كما قاله الجمهور والحديث من باب المشاكلة فذكر الصفات المحمودة للايضاح وظاهره سواء كانت هذه الصفات اختيارية أى صادرة من المحمود باختياره كالاحسان وغيره من مكارم الأخلاق أو اضطرارية أى غير صادرة منه باختياره كرشاقة القد وصفاء اللؤلؤ فيتناول التعريف الحمد والمدح ولذلك قال الشارح وهو أى الحمد والمدح أخوان وهذا مذهب الزمخشرى فى الفائق والمجد فى القاموس وقيدها الفخر الرازى بالاختيارية حقيقة أو حكما مفرقا بين الحمد والمدح ويلزم عليه كون الثناء على الصفات القديمة غير حمد لأنها غير مسبوقة بالاختيار والاتفاق على انه حمد وأجيب بأنها لما كانت مبدأ للأفعال الاختيارية بالقدرة والارادة والعلم والحياة مثلا يتأتى الخلق

والرزق

والرزق والهداية والتعليم وغيرذلك سميت اختيارية مجازا مرسلا علاقته الأصلية والفرعية وهذا بخلاف المدوح عليه فلا يلزم كونه اختياريا حقيقة ولا حكما يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدح فلان فلانا على وضاءة الخد ورشاقة القد دون حمد ولاشعار الحمد بالاختيار اختير فى مفتتح القرآن على المدح فكانت أول جملة من الكتاب الحكيم تفيد أنه سبحانه فاعل بالاختيار لا بطبع أو تعليل وهى قاعدة عظيمة فى أصول الدين [1] (فوائد * الأولى) الحمد المتقدم لغوى والحمد العرفى فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب الانعام على الحامد أو غيره كان قولا باللسان أو اعتقادا بالجنان أو عملا وخدمة بالأركان فهو أعم مورد أو أخص متعلقا واللغوى بالعكس فثناء باللسان فى مقابلة احسان لغوى وعرفى وثناء باللسان لأجل الكمال لغوى فقط واعتقاد أو عمل لأجل الاحسان عرفى فقط وأما الشكر لغة فهو الحمد عرفا وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع جوارحه النعم بها عليه وغيرها فيما يرضى المنعم فى عموم الأوقات وهو المسمى بالتقوى والاستقامة كصرف البصر فى نظر الآيات للاعتبار وتعرف جلال الصانع وجماله والسمع فى تلقى الأوامر والنواهى للامتثال وغير ذلك [2] والشكر بهذا المعنى هو المراد فى آية وقليل من عبادى الشكور وحديث أفلا أكون عبدا شكورا وهو الذى عبر عنه الجنيد حين سأله خاله السرى بقوله ما الشكر يافتى قال أن لا يعصى الله بنعمه وهو أخص وجودا من كل الحمدين كما أن بينهما عموما وجهيا فهذه ثلاث نسب ومن جعلها ستا بزيادة نسبة الشكر اللغوى إلى كل من الثلاثة فقد وهم وإن تمالأ أكثرهم على ذلك لأن الشكر اللغوى وهو الحمد العرفى فنسبته هى بعينها نسبة الشكر اللغوى لترادفهما على معنى واحد والنسب إنما تعتبر بين المعنيين المعقولين وأما الترادف فليس من النسب الأربع لأنه نسبة بين الألفاظ فقط (الثانية) للحمد أركان خمسة الصيغة والحامد والمحمود به وهو صفة كما يدرك العقل السليم حسنها وهذه الثلاثة تضمنها لفظ الثناء والرابع المحمود وهو أن تضمنه لفظ الثناء أيضا صرح به فى قوله على المحمود والخامس المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجميل مقابله أو بازائه فهو كالباعث على الحمد وهذا مصرح به فى قوله عافيه من الصفات المحمودة (الثالثة) يجوز فى الحمد الرفع وهو الأرجح والنصب والخفض فالرفع على الابتداء والخبر فى المجرور بعده الا ان لام الجر يجوز فيها الضم

---

(١) ثم ان المحمود به والمحمود عليه قد يتغايران بالذات كما لو أحسن إليك زيد فقلت زيد شجاع أو عالم فالمحمود عليه الاحسان والمحمود به الشجاعة أو العلم وقد يتحدان بالذات فيتغايران بالاعتبار فقط كما لو أحسن إليك زيد فقلت زيد محسن فالاحسان من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث اشتمال الصيغة على ذكره محمود به ثم المحمود عليه تارة يكون من الفضائل وهى الصفات القاصرة على المحمود التى لا تقتضى لذاتها التعلق بغيره وانتفاع الغير بأثرها كالشجاعة والعلم وتارة يكون من الفواضل وهى الصفات المقتضية لذاتها التعدى إلى الغير كالاحسان ودفع الضرر والهداية والتعليم ومفرد الأول فضيلة والثانى فاضلة كما أشار إليه من قال:

فضائل صفات ذات يا فتى	فواضل صفة فعل قد أتى
مفرد الأولى أتى فضيله	والثانى فاضلة خذ وسيله

هذه الزيادة ثابتة فى نسخ الطبعة المغربية وليست فى نسختين معتمدتين بالقلم والله أعلم.

(٢) قيل لأبى حازم ما شكر العينين قال إذا رأيت بهما خيرا أعلنته وإذا رأيت بهما شرا سترته قيل فما شكر الأذنين قال إذا سمعت بهما خيرا وعيته وإذا سمعت بهما شرا دفعته قيل فما شكر اليدين قال أن لا تأخذ بهما ما ليس لك ولا تمنع حقا هو لله فيهما قيل فما شكر البطن قال أن يكون أسفله صبرا وأعلاه علما قيل فما شكر الفرج قال كما قال تعالى والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم إلى ملومين قيل فما شكر الرجلين قال إن رأيت شيئا غبطته استعملتهما له وان مقته كففتهما عنه وأنت شاكر لله اه.

إتباعا لحركة الدال وهى قراءة ابن أبى عبلة والنصب على اضمار فعل لا يظهر لأنه من المصادر التى أقيمت مقام أفعالها بعد حذفها بالسماع وجوبا نحو سقيا ورعيا وشكرا قال سيبويه ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها بنو تميم وناس من العرب كثيرا اه فقوله ينصب أى المصدر فالمفعول محذوف دل عليه المقام وهو كون الكلام فى باب المصدر وقوله بالألف واللام متعلق بحال مقدرة أى حال كونه مقرونا بالألف واللام وصاحب الحال هو المفعول المقدر ويحتمل أن تكون الباء بمعنى مع وعلى كل فاللام فى لله لام تقوية لأن الفعل المقدر يصل بنفسه والتقدير أحمد الله الحمد ثم حذف الفعل وقدم لفظ الحمد اهتماما به لأن المقام مقام حمد وان كان اسم الله أهم فى نفسه والخفض على الاتباع وهو مهيع مسلوك عند العرب وحركة الاعراب حينئذ مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع[1] (الرابعة) اسم الجلالة عربى على الأصح وتكلم غير العرب به من توافق اللغات والأصح أيضا أنه منقول لا مرتجل وفى مادته أقوال قيل من لاه يلوه أى احتجب أو من لاه يليه أى ارتفع أو من وله أى طرب أو فزع أو تحير وأصله ولاه فأبدلت الواو همزة كاشاح وإعاء وحلى بأل وحذفت الهمزة تخفيفا وعوض عنها أل أو نقلت حركتها إلى لام التعريف وأدغمت لام أل فى لام لاه أو من أله أى عبد أو ولع أو سكن أو أقام أو احتاج أو فزع أو تحير وأصله الاه حلى بأل وحذفت الهمزة بعد النقل أو دونه ثم جعل علما ويتخلص من هذه الأربعة اثنا عشر قولا ضمن معانى اشتقاقاتها الشيخ المحقق سيدى الطيب بن كيران فى قطعة ذكرها فى شرح ألفية السير وهى :

يا من تحجب عن إدراك باصرة * ومن ترفع فى عليائه شانا * ومن بعرفانه الاسرار قد طربت
ومن هو المفزع المعهود احسانا * ومن تحيرت الألباب فيه ومن * إياه يعبد أهل الحق اذعانا
ومن به أنفس الكرام قد ولعت * ونحوه سكنت تؤم رضوانا * ومن هو الدائم الباقى المقيم بلا
حد وكل سوى فناؤه بانا * ومن إليه احتياج الخلق قاطبة * وهو الغنى على الاطلاق إيقانا
امنن على مذنب بتوبة خلصت * وامنحه منك رضى وهبه غفرانا

وضمنها أيضا شيخنا الأخ الفقيه العالم الضابط المشارك المحدث أبو عبد الله سيدى محمد بن حمدون ابن الحاج فى قطعة ذكرها فى شرحه لآخر ترجمة من صحيح البخارى وهى :

أنت المرفع فى العلياء محتجبا * عن درك باصرة واللب حيران * وأنت مفزعنا وفيك قد طربت
أسرار معرفة إليك إذعان * وفيك قد ولعت نفوس تكرمة * إليك قد سكنت وزاد ايقان
إليك تحتاج قطعا كل كائنة * وأنت باق دواما منك احسان * فامنن بخاتمة حسنى ونيل رضى
فأنت غيث الورى وأنت رحمان

(قوله بغيت الشىء أبغيه أى طلبته) منه قوله تعالى أفغير دين الله تبغون وقد يقال بغيته الشىء أى طلبته له ومنه يبغونكم الفتنة (قوله والضمير المجرور بالباء للحمد) قال فى الكبير ويجوز عود الضمير إلى الله سبحانه أى غير متبدل به إلها غيره اه والأول أولى لافادته الاخلاص فى العبادة فإنه أفاد أن حمده للمولى سبحانه وقع على وجه الاخلاص حيث قيد بعدم طلب العوض وهذه أعلى الطرق وهى عبادته سبحانه وتعالى لذاته لا لطلب ثواب أو خوف عقاب وقوله فى الكبير فى تقدير الاحتمال الثانى أى غير متبدل به إلها غيره الأولى محمودا غيره وذلك لأنه لم يتقدم ما يقتضى حصر الألوهية فيه بل اختصاص الحمد به المستفاد من جعل أل للجنس كما هو اختيار صاحب الكشاف فى الحمد لله تصريح بأن الحمد مختص به ويلزمه عدم مشاركة الغير له فان الحصر يتضمن حكما ايجابيا وحكما سلبيا (قوله فى محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به) فيه نظر إذ الصحيح انه لا يتحمل ضمير الآن عدولهم عن النصب إلى الرفع مبالغة فى الفرار مما يدل على التجدد والصواب أن الجملة مستأنفة للبيان أو حال أما من الجلالة فيكون ضمير به له

يقال بغيت الشىء أبغيه أى طلبته وبدل الشىء عوضه والضمير المجرور بالباء للحمد والجملة فى محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به لأنه بمعنى أحمد الله أى أحمد الله غير طالب بحمدى له عوضا بل لما يستحقه لذاته سبحانه وتعالى من الحمد (حمدا يبلغ من رضوانه الأملا)

---

[1] واتفقوا على أن الحمد غير مختص بمادة حمد وإنما هو الثناء باللسان كما تقدم وما فى لامه المعرفة والجارة وجملته الانشائية أو الخبرية وأبلغية الاسمية أو الفعلية تكفل بتحقيقه أرباب الحواشى الكشافية والبيضاوية والمطولية وملخصه ما فى حواشى الشيخ الوالد رحمه الله على التلخيص فلا حاجة إلى ايرادها لأنها ليست من مقاصد هذا الفن اه

وهو

وهو الرابط إذ المضارع المنفي لا يتعين فيه التجرد من الواو على مذهب الاكثر وإما من الضمير المستتر في الخبر فالضمير للحمد (قوله يقال بلغت الشيء بالتضعيف وأبلغته) قرئ باللغتين قوله تعالى أبلغكم رسالات ربي والتضعيف فيه لتعدية بلغ إلى اثنين والأمل مفعوله الثاني أي يبلغ الحامد الأمل فحذف المفعول الأول للعلم به بقرينة ماسبق وأشبعت فتحة الامل لأجل النظم ومن رضوانه متعلق بيبلغ أو الأمل فمن على الأول لابتداء الغاية وعلى الثاني لبيان الجنس أي الأمل الذي هو رضوان الله تعالى أي رضاه وعدم سخطه وهو أفضل مايناله العبد يوم القيامة (قوله بالتخفيف) أي وأما التأميل فهو مصدر أمل بالتشديد بمعنى رجا أيضا وهو الكثير في الاستعمال والتخفيف فصيح خلافا لمن أنكره (قوله منصوب على المصدر والعامل فيه الحمد) يرد عليه أمران * الأول ان اعمال المصدر المعرف باللام قليل وذلك لأنه عند عمله مقدر بان والفعل فكما لاتدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لاتدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وماقدر به قيل لم يأت شيء في القرآن من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل أو مفعول صريح وإنما جاء عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لايحب الله الجهر بالسوء * الثاني الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر الأجنبي وهو غير جائز ﴿فان قلت﴾ الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلم يلزم الفصل بأجنبي ﴿أجيب﴾ بأن للحمد جهتين جهة ابتدائية وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة بمعموله باعتبار جهة أخرى وهو ممتنع تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين خلافا للسعد فالصواب ان حمدا منصوب بعامل محذوف أي أحمد حمدا وتكون الجملة لامحل لها من الاعراب لأنها اعتراض بين المعطوف وهو جملة الصلاة والمعطوف عليه وهو جملة الحمد وهذا الوجه كما انه قوي من جهة اللفظ قوي من جهة المعنى أيضا لافادة الحمد مرتين مرة بالاسمية ومرة بالفعلية وعلى ماجوزه الشارح من الوجه الذي ذكره يصح أن يكون جملة لاأبغي به بدلا معترضة أيضا بين للمفعول المطلق وعامله لافادة التنويه والتسديد قول الناظم (ثم الصلاة) عطف بثم ايذانا بتباين المرتبتين لأنه وجب عليه حقان حق الله وحق لرسوله وبين الحقين مالايخفى وان كان حق الرسول من جملة حق الله أشار له الكبير وهو مخرج على مانصوا عليه من انه قد يجعل تغاير البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمن والا فالترتيب مع التراخي المستعمل فيه ثم يختص بعطف المفردات كما قاله المرزوقي ومعلوم ان ماهنا عطف جملة على جملة وأل في الصلاة للحقيقة لامن حيث هي ولا من حيث وجودها في بعض الأفراد بل من حيث وجودها في جميع الأفراد قضاء لحق المبالغة التي اقتضاها المقام[1] وعلى للاستعلاء المعنوي خبر عن الصلاة وان كان من صلته في الأصل لأنه يجوز الاخبار عن المصادر التي تتعدى بحرف بذلك الحرف تقول الاتكال على الله والاعتماد عليه قال الله تعالى لاتثريب عليكم نص عليه الرضي والجملة لانشاء طلب مضمونها ان أريد بالمبتدأ صلاة الله تعالى ولانشاء نفس مضمونها ان عنى به صلاة الخالق[2] (قول الشارح والصلاة في اللغة الدعاء) أي لقوله تعالى وصل عليهم ولاينبغي ان تكون

يقال بلغت الشيء بالتضعيف وأبلغته بمعنى أوصلته والرضوان بضم الراء وكسرها مصدر رضي عنه رضا ورضوانا والأمل الرجاء يقال أمله يأمله بالتخفيف كأكله يأكله وهو هنا بمعنى المأمول وحمدا منصوب على المصدرية والعامل فيه الحمد ويبلغ في محل النعت له (ثم الصلاة على خير الورى) والصلاة في اللغة الدعاء

---

(١) وهي اسم مصدر صلى والقياس تصلية وهو مسموع كما سيأتي خلافا لمن أنكره اه

(٢) والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في حديث من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشراً وان الاول في الحديث دعاء بالرحمة والثاني نفس الرحمة وخير ضد شر اسم تفضيل أو مصدر خار بمعنى اختار والإضافة على معنى من وأتى بالصلاة بعد الحمد جمعاً بين الحقيقة والشريعة فانها أمرت بشكر الوسائط بعد شكر المنعم الحقيق في الحديث من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا ماتكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه أخرجه الامام أحمد وغيره واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه في كلمة التوحيد وامتثالا لخبر كل أمر لايبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو أقطع وهو وان ضعفه البخاري يجوز العمل به في الفضائل باتفاق ولما ورد من نحو من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه مادام اسمي في ذلك الكتاب ومن نحو من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه بها عشرا ورجاء لأن يقبل بها الدعاء المذكور ضمنا في الحمد لله لأنه تعرض بالسؤال : إذا أثنى عليك المرء يوما كفاك من تعرضه الثناء
وصريحا في قوله حمدا يبلغ من رضوانه الأملا وقد قال عمر رضي الله عنه الدعاء موقوف بين السماء والأرض لايصعد منه شيء حتى يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم . اه .

الصلاة بمعنى الدعاء على الاطلاق لانه لايقال صليت على عدوى فى معنى دعوت عليه لأن صليت على فلان فى معنى الحنو والعطف والرحمة ولذلك عدى بعلى كما يقال صليت على الميت أى دعوت له بدعاء من يحن عليه ويتعطف فان أتى بلفظ الدعاء عدى فى الخير باللام وفى الشر بعلى فهذا فرق ما بين الصلاة والدعاء وأهل اللغة لم يفرقوا ولا بد من تقييد عباراتهم وظاهر كلام الجماعة أن الصلاة من قبيل المشترك حيث قالوا الصلاة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين دعاء لكن تعقبه ابن هشام فى مغنى اللبيب بأوجه ثلاثة * أولها اقتضاء كلام الجماعة الاشتراك والمجاز أولى بالتقديم عليه * ثانيها ليس عندنا فى اللغة فعل يختلف معناه باختلاف اسناده الى الفاعل * ثالثها ان من شرط المفسر صحة وقوعه موقع المفسر وهنا لايصح اذ لو جعل دعا موضع صلى فى قولك صلى فلان على زيد لبطل المعنى وانعكس المقصود لانه يقال دعا له فى الخير ودعا عليه فى الشر واستصوب أن الصلاة لغة بمعنى واحد هو العطف ثم هو بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض فتكون من قبيل المتواطئ أو المشكك لاتحاد معناها مع كل مسند اليه واعترض أبو حفص الفاسى فى حواشيه على المغنى كلا من الاوجه أما الأول فانه لااشتراك اذ ليس الاستغفار معنى حقيقياً للصلاة فالتزم المجاز وأما الثانى فانه لااشتراك حتى يختلف المعنى الحقيقى وأما الثالث فان المدعى أن بين صلى ودعا ترادفا باعتبار تعدى الأول بعلى والثانى باللام لامطلقاً واذا كان الأمر كذلك فكل من المترادفين يصح أن يحل محل الآخر وذلك ظاهر (قوله والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله) اختلف هل ينتفع عليه السلام بصلاتنا عليه ويزيده الله تعالى رفعة بذلك أولا والأول أصح لأن رحمات الله لاتنتهى ولا تنحصر ووفق بينهما بأن الأول فيه اخبار عن كرم الله تعالى وعدم تناهى افضاله والثانى فيه تنبيه على الأدب فى القصد وقال أبو حامد الفاسى لاأظنهم يختلفون فى انتفاعه عليه السلام بصلاتنا عليه كما أنهم لايختلفون قطعا فى حصول الأجر لنا بطلبها فانظر ما معنى اختلافهم وترددهم فى أن النفع عائد علينا أوله عليه السلام قول الناظم (خير الورى) هو اسم تفضيل حذفت همزته لكثرة الاستعمال وقد لاتحذف كقوله «بلال خير الناس وابن الأخير» واضافة اسم التفضيل على معنى بعض فهو بعض الورى الذين فاقهم فى الفضل ويحتمل أن يكون مصدر خار بمعنى اختار والاضافة على معنى من وهذا أولى من جعله اسم تفضيل لما فيه من المبالغة والوصف بالمصدر بل لامبالغة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لأنه أصل الموجودات (قوله والورى الخلق) أخذا من ورى الزند كضرب وورث خرجت ناره سمى الخلق بذلك لخروجهم من العدم إلى الوجود (قوله وخير الخلق نبينا) أجمع من يعتد باجماعه على ذلك واستثنوه من الخلاف فى تفضيل الرسل على الملائكة أو العكس وقوله عليه السلام لاتفضلونى على يونس بن متى [1] معناه لاتفضلونى على يونس تفضيلا يؤدى إلى نقص فى يونس (قوله ولهذا استغنى بهذا الوصف عن التصريح باسمه) يعنى لما اختص بهذا الوصف كان اذا أطلق إنما يصير علماً عليه فلا حاجة إلى تعيين اسمه بعد ذلك كما قال ابن زيدون :

لسنا نسميك إجلالا وتكرمة * وقدرك المعتلى عن ذاك يغنينا
إذا انفردت وماشوركت فى صفة * فحسبنا الوصف إيضاحاً وتبيينا

قول الناظم (وعلى ساداتنا) فيه استعمال السيد لغيره تعالى وما ورد السيد الله منسوخ أو تواضع أو باعتبار السيادة المطلقة وأعاد لفظة على وأدخلها على الآل رداً على الشيعة فانهم يذكرون النبى صلى الله عليه وسلم وآله مقرونين بغير فاصل من الحروف ويروون فى ذلك حديثاً موضوعاً [2] واعادة العامل تفيد افراده صلى الله عليه وسلم بالصلاة وحده ثم الصلاة على آله تبعاً وفى ذلك كمال الأدب (قول الشارح جمع سيد) السادة فى النظم إن كان بغير ألف بعد الدال فهو جمع سيد وان كان بها فهو جمع سادة الذى هو جمع سيد

والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله والورى الخلق وخير الخلق هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا استغنى بهذا الوصف عن التصريح باسمه (وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضلا) السادات جمع سيد يقال ساد قومه سيادة

(١) أجيب عنه بأنه قال ذلك تواضعا أو قبل أن يعلم بأنه أفضل الخلق اهـ (٢) وهو لاتفصلوا بينى وبين آلى بعلى اهـ .

فيكون

فيكون من قبيل جمع الجمع وفى المصباح كل منهما جمع سيد إلا ان جمع سيد على سادة غير مقيس والقياس سيايد لقول الألفية: وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع مافوق الثلاثة ارتقى من غير مامضى... وفى وزنه خلاف يذكر عند قوله وكخفيف طيب (قوله سوددا) بهمز أو بغير همز وأوله مضموم دائما واما ثالثه ففيه الضم كقنفذ والفتح كجندب فهى أربع لغات (قوله سادات الامة) أى أماجدهم وشرفاؤهم كما فى المصباح وقال ابن الاثير وغيره السيد هو الحليم أو الجليل أو الذى يفزع اليه فى النوائب وذكر معانى أخر أغفلها المجد فى القاموس قول الناظم (آله) هو اسم جمع غلب إضافته إلى عاقل ذى خطر فلا يقال آل الفرس ولا آل الحجام والاسكاف أى الصانع واما آل الصليب فلتنزيله منزلة العاقل حيث عبدوه وأما ادخلوا آل فرعون فتهكم او أشرافه فيهم واضافته للضمير كما فى النظم جائزة خلافا لمن منعها متمسكا بأنه مختص بالإشراف والظاهر لوضوحه أشرف وفيه لفظ الضمير فيه شرف الاعرفية ومعناه يشرف بمرجعه (قول الشارح وأصله أهل) أى فأبدل من الهاء همزة ساكنة ثم الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كراهة اجتماع همزتين هذا مذهب سيبويه وفيه ابدال الخفيف بالثقيل والشأن العكس إذ الهاء أخف من الهمزة وأجيب بأن الهمزة وان كانت ثقيلة فهى توصل إلى الخفيف لأنها لاتقر ساكنة بعد همزة أخرى بل تبدل من جنس حركة ماقبلها لقول الألفية:

ومدا ابدل ثانى الهمزين من كلمة أن يسكن كآثر وائتمن

وذهب الكسائى إلى أن أصله أول بالتحريك فأبدلت الواو ألفا بدليل قولهم فى التصغير أويل واختاره جمع من المحققين (قوله وتخصيص آله إلى قوله لعله شرعى لالغوى) المتعين الجزم بأنه شرعى ولا معنى لهذا الترجى والمراد بنى هاشم والمطلب المؤمنون منهم وكذا المؤمنات من بناته وتفسير الآل فى هذا المقام بهذا لايحسن فان الأول له معان باعتبار مقامات ولا يحسن أن تعدوا فى مقام المدح كهذا المقام كل مؤمن تقى لحديث آل محمد كل تقى أنا جد كل تقى وفى مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفى مقام حرمة الزكاة الاصح عند المالكية أقاربه المؤمنون من بنى هاشم زاد الشافعية والمطلب وهو قول قوى فى المذهب درج عليه خليل فى مصرف الزكاة فقال وعدم بنوة لهاشم والمطلب ويوجد فى بعض نسخ الشارح بدل المطلب وبنى عبد المطلب وهو خطأ اذ بنو عبد المطلب من بنى هاشم (قوله والصحب جمع صاحب) هذا مذهب الأخفش والفراء ومذهب سيبويه والجمهور انه اسم جمع له وهو الحق لتصغيره على لفظه ولو كان جمعا لوجب أن يرد إلى مفرده فى حالة التصغير فيقال صاحبى بالألف ولا يصغر على لفظه ولا يقال المقرر ان اسم الجمع هو مالا واحد له من لفظه وانما له من معناه وهذا له واحد من لفظه لانا نقول ذلك نظر للغالب أو خلاف التحقيق وانما الفرق بينهما لفظى بكونه مغايرا للموازين المعلومة للجموع ومعنوى بأن الجمع كلية فى قوة التكرار بحرف العطف واسم الجمع كل أفاده الأشمونى فى شرح الالفية قول الناظم (الفضلا) مجرور نعت للآل والصحب تابع لهما فى إعرابهما وعلامة جره تعتبر باعتبار الألف الموجودة فيه وذلك يتبين بذكر تصريفه فنقول وقف المصنف عليه بالاسكان فوقعت الهمزة فيه ساكنة إثر فتحة اللام والألف الذى بينهما حاجز غير حصين ثم خففت بابدالها ألفا كهمزة الرأس والبأس فاجتمع ألفان فلك الجمع بينهما بتطويل المد فى زمن مقدار ألفين فتكون حركة الاعراب على هذا مقدرة على الألف المطول ولك حذف احداهما فان حذفت أولاهما فحركة الاعراب تقدر على هذا الباقى وان حذفت الثانية فحركة الاعراب مقدرة فيها وتكون نظير ألف المقصور المنون قال العلامة الاستاذ أبو عبدالله سيدى محمد بن عبدالسلام الفاسى فى شرحه هذا حكم هذه الكلمة وأمثالها إذا كانت فى محل الوقف وليست من باب الممدود الذى قصر للضرورة كما قال والله تعالى أعلم (قول الشارح لأن فاعلا لايجمع على فعلاء) نحوه فى مادة شاه من القاموس والصحاح والمحكم وهو غفلة عما قرره النحاة من أن فاعلا الدال على سجية مدح أو ذم يحمل على فعيل فى الجمع على فعلاء كما فى التسهيل

وسوددا فهو سيدهم وهم رضى الله عنهم سادات الأمة وآل الرجل عشيرته وأهله وأصله أهل بدليل قولهم فى تصغيره اهيل وتخصيص آله صلى الله عليه وسلم ببنى هاشم وبنى عبدالمطلب دون من سواهم من العشيرة لعله شرعى لا لغوى والصحب جمع صاحب كركب وراكب والفضلاء جمع فاضل كشعراء وشاعر ولكنه جمع على غير قياس لأن فاعلا لا يجمع على فعلاء بل قياسه الفعل والفعال بضم الفاء مشدد العين كالعذل والعذال فى عاذل والفضل الزيادة فمن زاد على أحد بشىء فقد فضله ولا يخفى مافضلهم الله به على غيرهم رضى الله عنهم

وغيره وحمل شراح الالفية المضاهاة فى قولها :

ولكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا

على كل مادل على معنى غرزى أو كالغريزى فيدخل فى ذلك فاضل وفضلاء وشاعر وشعراء قول الناظم (وبعـــد فالفعل) الفاء على تقدير دخول أما أو توهمه والفرق ان المقدر كالمذكور فى نظم الكلام والمتوهم انما يلاحظ فيه جانب المعنى دون تقدير فى اللفظ وعلى تقديرها فالواو عوض عنها والظرف أعنى بعد يجوز أن يتعلق بها ان قلنا ان حروف المعانى يجوز أن تعمل فى الظرف وعديله أو بالفعل المحذوف الذى نابت عنه لأنها نائبة عن مهما يكن من شىء أو بمقدر بعد الفاء مبتدأ مخبرا عنه بما بعده أو فعل وعلى توهمها فالواو استئنافية بيانية كأنه قيل ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب مهما يكن من شىء فى الوجود بعد ما تقدم فقولى الفعل أو أقول الفعل من يحكم تصرفه فالظرف يتعين أن يكون معمولا للمقدر بعد الفاء ولا يصح أن تكون عاطفة لتعذر عطف الخبر على الانشاء عند ابن مالك وغيره لما بينهما من كال الانقطاع بلا ايهام وصرح الجعبرى وغيره بأن عامل الظرف فى مثل هذا التركيب وهو اذا كان ما بعد الفاء ليس أمرا ولا نهيا محذوف والقول محذوف أيضا أى وأقول بعد ماتقدم تنبه فالفعل الخ أى إن تنبهت فالفعل فالفاء سببية (قول الشارح المبنية) أى لتضمنه حرف الاضافة أو لافتقاره فى بيان معناه الى المضاف اليه وانما أعرب عند ذكره لقوة جانب الاسمية لاختصاص الاسماء بالاضافة أو لشبهها بحرف الجواب فى الاستغناء به عما بعده أو لانها حيث كانت تفتقر الى المضاف اليه صار منها كالجزء فلما حذف كان الباقى بعض كلة وبعض الكلمة لا يستحق اعرابا (قوله على الضم) حق المبنى أن يبنى على السكون لكن بنى على حركة تخلصاً من سكونين وحيث كان اسما وحق الاسم أن يتصرف فيكون مرة عمدة ومرة فضلة ومرة مضافا اليه أحدهما وكان هو أبدا لا يكون عمدة نقص منه فى حالة اعرابه علم العمدة الذى هو الضمة فأعطيها فى حال البناء ليوفر عليه مقتضاه بحال الاصالة (قوله لقطعها) اللام توقيتية بمعنى عند وليست للتعليل لان القطع ليس علة للبناء (قوله مع ما يشتمل) فيه نظر بل المراد هنا الفعل الصناعى فقط أعنى مادل على حدث وزمان وعليه اقتصر البجائى وهو ظاهر ابن عباس والمكلاتى وغيرهما من الشراح بل خصوص الماضى منه لانه انما تكلم على تقلبه هو وانتقاله من حال الى حال كما سيأتى وجعلوا التصريف للفعل دون المصدر مع أنه أصل له ولغيره باعتبار أن اشتقاق تلك الاوزان ونحوها لمعانيها التى تدل عليها وتمييز المقيس منها من غيره مبنى فى الاصطلاح على الافعال حتى المصدر نفسه فيقال مثلا قياس مصدر الثلاثى المتعدى فعل واسم الفاعل منه فاعل واسم المفعول منه مفعول واسم المصدر من المفتوح العين فى الماضى المكسورها فى المضارع مفعل بفتح العين واسم الزمان والمكان منه بكسرها وما أشبه ذلك فلما كانت معرفة الفعل سابقة فى الاصطلاح على معرفة هذه الأشياء جعل الفعل كأنه الذى صرف وغيرت بنيته لهذه الأبنية وقال بعضهم المراد بالفعل فى كلام الناظم خصوص المصدر قال المحقق أبو عبد الله سيدى محمد بن عبد السلام الفاسى وهذا الذى ذكره هذا البعض هو الظاهر عندى أو المتعين فالضرب مثلا يشتق منه الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان والآلة فهذه معان مدلول عليها بالصيغ وهى تدرك من طريق القياس التصريفى فعلى هذا المشتقات طريق معرفتها القياس قال ابن جنى فى شرحه لكتاب المازنى قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يتوصل الى ذلك إلا من طريق التصريف وهذا هو قصد المصنف بدليل قوله ان من أحكم التصرف حاز من اللغة الابواب والسبلا إنظره فقد أطال فى ذلك (قوله وغير ذلك) أى كأسماء الآلة (قوله اتقانه) هو منعه من الخروج عما يستحقه (قوله وتصرف الشىء تقلبه من حال الى حال) كتقلب ضرب المبنى للفاعل الى ضرب المبنى للمفعول والى يضرب ويضرب بالبناءين وإلى اضرب وضارب وضراب وضروب ومضراب ومضروب ومضرب بفتح الراء وكسرها ونحو ذلك

(وبعد فالفعل من يحكم تصرفه * يحز من اللغة الأبواب والسبلا) بعد هى من الظروف المبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا والتقدير وبعد ماتقدم والمراد بالفعل هنا الفعل الصناعى من ماض ومضارع وأمر مع ما يشتمل على حرف الفعل ومعناه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول واسمى زمان ومكان وغير ذلك وإحكام الشىء اتقانه وتصرف الشىء تقلبه من حال إلى حال

ومن

وتصريفه تقليبه وبه سمى هذا العلم وإنما خص الناظم رحمه الله هذه المنظومة بالفعل لأنه أصل من الاسم بالتصريف لظهور تغييره باشتقاقه وحاز الشيء بمعنى حواه وأحاط به وباب الشيء ما يدخل اليه منه والسبلا جمع سبيل يذكر ويؤنث وسبيل الشيء طريقه الموصل اليه والمعنى أن من أحكم تصريف الأفعال بمعرفة الأبنية المقيسة فيها وضبط السماعية حاز من اللغة أبوابها وسبلها الموصلة اليها ولكن ذلك لا يكون الا باستقراء مواد الأفعال بعد معرفة الأبنية ليرد كل مادة الى بنائها فمن عرف الأبنية فقط فتصريفي فقط كمن عرف مثلا أن قياس مضارع فعل بالضم يفعل بالضم ومضارع فعل بالكسر يفعل بالفتح فهو مفتقر إلى النقل الفارق له بين ما جاء من المواد على فعل بالضم أو بالكسر أو بالفتح ليرد كل مادة إلى بنائها ومن تتبع مواد الأفعال بعد معرفته بالأبنية فهو الحائز لأبواب اللغة وسبلها ولهذا شرحت أنا هذه المنظومة شرحا مطابقا لغرض الناظم فأوردت فيه معظم مواد الأفعال فى باب أبنية الفعل المجرد بحيث لا يفوت منها إلا الغريب الوحشى (فهاك نظما محيطا بالمهم) هاك اسم فعل بمعنى خذ

ومن ثم عرف التصريف فى الاصطلاح بأنه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كخروج الماضى إلى الاستقبال بالطلب نحو غفر الله لك أو الوعد نحو إنا أعطيناك الكوثر أو النفى بلا نحو قوله فوالله لا زرتكم أبداً ليس من التصريف المصطلح عليه فى شىء لبقاء البنية مع هذه التصرفات وكذا خروج المضارع عن الحال والاستقبال إلى المضى بلم ولما الجازمتين وبلو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم (**قوله وتصريفه تقليبه**) تصريف مصدر صرفت الشىء حولته من حال إلى حال ومطاوع هذا الفعل تصرف نحو علمته فتعلم فانتقالات الفعل ليس تصريفاً باعتبار أن الواضع أو المتكلم صرفها ويسمى تصرفا باعتبار نفس الفعل ومطاوعته لتصريف المصرف والناظم عبر هنا بالتصرف وفيما يأتى بالتصريف (**قوله وبه سمى هذا العلم**) لفظ التصريف يطلق فى الاصطلاح على أمرين أحدهما تغيير لبنية الكلمة لغرض معنوى كما تقدم أو لفظى كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا فان الغرض تخفيف اللفظ وأما المعنى فلا يختلف وكالادغام فى شد ومد ثانيهما العلم بالقواعد الكلية التى تعرف بها هذه التغييرات المعنوية وما يتبعها من الأحكام اللفظية من الحركات ونحوها إذا علمت هذا فقول الشارح وبه الضمير عائد على التصريف لا باعتبار المعنى السابق الذى هو تغيير بنية الكلمة لغرض معنوى بل باعتبار المعنى الثانى الذى هو العلم بالقواعد قول الناظم (**يحز من اللغة الأبواب والسبلا**) اللغة بالضم اسم على فعل كقفل من لغا يلغو إذا تكلم حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث وفتحت الغين لمناسبتها ويجمع على لغى مكسر قياسى كغرفة وغرف وبرة وبرر ويجمع تصحيحاً جمع مؤنث على لغات كبنات وجمع مذكر على لغين كثبين وهو شاذ ولم يذكر صاحب القاموس فى المعتل تكسيرها اتكالا على الشهرة والمناسب لصنيعه فى المجموع ذكره كما فعل الجوهرى ولغة كل قوم ما يتحاورون بها ويعبرون بها عن مقاصدهم فيصدق بالمفرد والمركب وهى فى تعريف حملة الشريعة العلم الباحث عن مفردات كلام العرب وما ألحق بها من حيث مدلولاتها الموضوعة هى له ومن حيث ضبطها الذى لا يدرك بالقياس (**قوله وباب الشىء ما يدخل منه اليه**) هذا صريح فى كونه هو الفرجة وهو الموجود فى الدواوين اللغوية واطلاقه على ما يسد به ويغلق من خشب ونحوه مجاز للمجاورة (**قوله حاز من اللغة أبوابها وسبلها الموصلة اليها**) أصل الكلام يحز من اللغة أصولا وضوابط تفضى به إلى فروع تنبنى على تلك الأصول وجزئيات تندرج تحت تلك الضوابط كالأبواب التى يفضى منها إلى داخل البيوت والطرق التى يتوصل بها إلى المدن ويحصل بذلك على المنافع ثم حذف أداة التشبيه وشبه الضوابط والأصول بالأبواب والطرق بجامع الافضاء والتوصل فأطلق اسم المشبه به على المشبه استعارة تصريحية وذكر الحوز ترشيح قاله ابن عبد السلام الفاسى وحيازة الأصول والضوابط المفضية إلى الجزئيات المندرجة تحتها من فائدة علم التصريف التى هى من جملة مباديه العشر [1] وقد أنعمناها شرحا فى الازهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادى العشر (**قوله فأوردت فيه معظم مواد الأفعال**) ذكر من ذلك ما يقرب من ألفى مثال بالتثنية وذلك معظم مواد اللغة بحيث لا يفوت من عرفها إلا القليل وجعل الأمثلة مرتبة فى الغالب على ترتيب الصحاح والقاموس المرموز له بأوائل كلمات هذه الأبيات : أبدر بنى تيم ثنايك جوهر * حوت خندريسا دائماً دفرياه

زهيت سناء شاق صدرى ضياؤه * طبعت ظلوما عذبتنى غواياه

فديتك قلبى كله لك مرتع * نهاراً وليــــلا هائماً يتمناه

ومن عادته أنه إذا شبه فعلا بفعل فانه يقصد بذلك الموازنة فى الماضى والمضارع والأمر دون المصدر والوصف فى الغالب وكثيراً ما يشبه المتعدى باللازم وبالعكس ويتكل فى ذلك على ما يفهم من التفسير (**قوله هاك اسم فعل بمعنى خذ**) هذا مذهب جمهور البصريين وانها أسماء لقبولها علامات الاسم وان

(١) قوله وقد أنعمناها الخ هذا الذى بخط المؤلف ومافى نسخ المطبعة الفاسية قبل هذه فغير موافق لما بخطه اه

والكاف حرف خطاب لاضمير إلا أنه يتصرف تصرف الكاف الاسمية فيفتح للمذكر ويكسر للمؤنث ويثنى ويجمع ونظم الشيء تأليفه على وجه مخصوص والاحاطة بالشيء ادراكه من جميع جهاته ومنه سمى الحائط والمهم الأمر الذى يهمك شأنه فتعتنى به أى واذا أردت حيازة أبواب اللغة وسبلها فخذ نظما محيطا بالمهم وهو معرفة الأبنية المقيسة فيها وحصر ما شذ منها دون موادها الأصلية القياسية لضيق النظم عنها لكثرتها (وقد * يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا) حوى الشيء بمعنى حازه والتفاصيل الأمور الجزئية كمعرفة أفراد مواد اللغة مثلا والجملا الأمور الكلية كمعرفة الأبنية مثلا وأشار بهذا الى أن من حوى الجمل أداه ذلك الى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة اذ لا تعظم فائدة معرفة الشاذ مثلا من غير معرفة الأصل والله أعلم .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

(بفعلل الفعل ذو التجريد أو فعلا * يأتى ومكسور عين أو على فعلا) المراد بالأبنية كونه رباعيا وثلاثيا وبالمجرد ما حروفه كلها أصول وسيأتى المزيد فيه وبالتصاريف اختلاف أحوال عين الفعل من ضمها وكسرها وفتحها والتقدير الفعل المجرد يأتى رباعيا بوزن فعلل أى على وزنه

مدلولها لفظ الفعل من حيث دلالته على معناه لا بمجرد الحروف والأصوات وذهب الكوفيون إلى انها أفعال معنى واستعمالا لأنها تدل على الحدث والزمان وقال بعض البصريين انها أسماء لقبولها علامات الاسم (قوله والكاف حرف خطاب) اعلم ان هذا الاسم فيه لغات أنهاها الرضى إلى ثمانية منها هاء التأنيث وألف للواحد وغيره مذكرا ومؤنثا وها بهاء وهمزة ساكنة للواحد وغيره كذلك وقد تلحق الألف فى اللغة الأولى كاف فيقال هاك كما فعل الناظم وقد تبدل من الكاف همزة تتصرف كتصرفه وبه جاء القرآن قال الله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يجمع بين الهمزة والكاف إلا ان الهمزة لازمة الفتح والكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية (قوله على وجه مخصوص) أى بأن يكون مترتب المعانى متناسق الدلالات وهذا معناه عرفا ومنه قولهم نظم القرآن معجز واما معناه لغة الجمع وفى اصطلاح العروضيين الكلام الموزون الذى قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية ويمكن ان يكون هو المراد هنا (قوله وإذا أردت) يشير إلى ان فاء فهاك فصيحة وهى الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك حسن موقع ذوق (قوله وهو معرفة الأبنية) يعنى ان الناظم إنما ذكر الصيغ التى توزن بها الأفعال كقوله والضم من فعل الخ ولم يذكر مواد الأفعال لكثرتها اللهم الا إذا خرج شىء منها عن القياس فيذكره محصورا كما فى قوله وجهان وافرد وع وجهى فالمراد بالأبنية الصيغ وبالمواد الأفعال التى توزن بها قول الناظم (وقد . يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا) الجملة حالية وقد للتحقيق مجردا لأن الإحاطة بالجمل التى هى القواعد والكليات تسهل معرفة الجزئيات وإما له وللتقليل لأن ادخال الجزئيات تحت كلياتها عسير ولا سيما مع اتساع لغة العرب المانع من الاحاطة (قول الشارح إذ لا تعظم) متعلق بمقدر أى فينبغى الاعتناء بمعرفة الأصل إذ لا تعظم الخ .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

الباب خبر مبتدأ مقدر أى هذا باب أبنية الخ والمشار اليه اما عبارة المترجم عنه أعنى الكلام المعروف للناظم فى صيغ الفعل أو نقوشه ان تأخر وضع الترجمة أولا وجود له كما قال السيرافى فى عبارة سيبويه انه وضع كلمة الاشارة غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المشار اليه أو منزل منزلة الحاضر لقرب وجوده كما قيل قد قامت الصلاة لقرب قيامها كما اختاره الفارسى ومنه هذه جهنم التى يكذب بها المجرمون أو موجود ذهنا وتنزل منزلة المحسوس قول الناظم (أبنية) جمع بناء والمراد بالبناء البنية وهى الهيئة التى وضعت عليها الكلمة من حركة وسكون (قوله وتصاريفه) جمع تصريف وهو مصدر جمعه باعتبار قصد التنويع وإلا فلا يثنى ولا يجمع وفى بعض النسخ وتفاصيله وعليها شرح البجائى قال والمراد بتفاصيله ما يذكره بعد هذا من تفصيله أحكام المضارع والأمر (قول الشارح المراد بالأبنية) تعبير بالأخص فى كل من الأبنية والتصريف بعثه عليه ان الباب معقود فى خصوص هذين الأمرين ولذلك قال المراد وحاصله ان المراد بالأبنية هنا الصيغة الأولى للمشتقات وهى الماضى وبتصاريفه اختلاف أحوال عين مضارع الثلاثى بالخصوص وأطبق الشراح على أن المراد بالتصاريف ما وراء الماضى من المضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول وأبنية المصادر وفيه ان الناظم لم يذكر فى هذا الباب سوى تصريف واحد وهو مضارع الثلاثى فالصواب ماقاله هذا الشارح (قوله عين الفعل) أى المضارع إذ الماضى من الأبنية كما تقدم قول الناظم (بفعلل الخ) هذه الأوزان المذكورة فى هذا البيت من الأمثلة الموزون بها وقد اصطلح أهل الفن على وضع ألفاظ يعبرون بها عن كمية حروف الكلمة وحالتها من حركة وسكون وأصل وزائد بأخصر وجه وأوجزه فيلتزمون فيها ما فى الموزون من الحركات والسكنات ويقابلون الأصول بالفاء فالعين فاللام وان كان فى الموزون قلب أتوا به فى الميزان وأما الزائد فينطق بلفظه وان زادت الأصول على ثلاثة زادوا لاما ثانية وثالثة فى الاسم الخماسى ولما

كانت

كانت مخارج الحروف ثلاثة الحلق واللسان والشفتين جعلوا أحرف المقابلة ثلاثة الفاء من الشفهية لأنها
أهونها والعين أهون الحلقية واللام أهون اللسانية وإنما اختاروا هذا التركيب دون غيره مما يمكن
لخفته ثم فعلل وفعل فى كلام الناظم ان كان المقصود منهما موزوناتهما وهى الأفعال الاصطلاحية
فهما علمان ويحكم لهما بحكم ذلك الموزون فيفتح آخرهما كما يفتح آخر الماضى لكن الفتحة فى الماضى بناء
والفتحة فيهما فتحة حكاية لأنه لما قصد الموزون بها صارت هى عينه فحكيت بها حركته وحركتها
الاعرابية مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية وهى اما فتحة والكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية
والتأنيث باعتبار الكلمة وقامت حركة عين الثلاثى مقام الحرف الرابع وعلى هذا فحذف التنوين لمانع
الصرف وإما كسرة والكلمة مصروفة باعتبار اللفظ وعليه فحذف التنوين اشعار بان المراد به الفعل
الذى لاحظ له فى صرف ولا فى حركة اذ اعتبارها من خواص الاسم أو وزن الفعل الذى شأنه ذلك فجرى
وزنه مجراه وإن كان المراد منهما مجرد الوزن فقط فهى أعلام استعملها المصنف ممنوعة لما ذكر من إرادة
الكلمة قاله سى (قوله ثلاثيا على وزن فعل مضموم العين) حمل الفعل الأول فى النظم على المضموم
العين والآخر على المفتوح تبعا للمصنف فى التسهيل قال الدمامينى (فان قلت) جرت العادة بأن يبتدأ بالمفتوح
العين ويثنى بالمكسورها ويثلث بالمضمومها نظرا إلى خفة الزنة فيرتب الكلام فى الأبنية على حسب
هذا والمصنف عكس ذلك فبدأ بالأثقل وثنى بالثقيل وثلث بالخفيف فما وجهه (قلت) ارتكب ذلك
إيثارا للخفة باعتبار الكلام على الأبنية وذلك لأن الكلام على البناء المضموم العين قليل جدا وفوقه
الكلام على البناء المكسور العين وفوقه الكلام على البناء (قوله المفتوحها كما تراه مفصلا) وبفعلل فى
موضع الحال) أى من فاعل يأتى وباؤه للمصاحبة أو للملابسة من مصاحبة وملابسة الكلى لجزئه لأن
الفعل أمر كلى له جزئيات كثيرة من جملتها هذه والأوفق بجعل الباء بمعنى على فيما تقدم أن يكون الجار
والمجرور متعلقا بيأتى ويقوى كون الباء بمعنى على التصريح بعلى فى المعطوف (قوله وذكرت أنه قد يصاغ
من أسماء الخ) أى من أسماء الفعل الرباعى قسم مشتق من أسماء الأعيان المقاصد التى ذكرها بعد وليس
له مادة أصلية فمعرفة هذا القسم متوقفة على معرفة تلك الأسماء (قوله كعقربت الصدغ) أى لويته
كالعقرب (قوله أو بجعله فيها) أى بجعل مسمى الاسم الرباعى فيها أى فى أسماء الأعيان المقاصد التى
ذكرها بعد وصوابه بدل فيها فى شىء كما فى عبارة التسهيل وفى بعض النسخ أو بجعل غير مضاف للضمير
وهى أكثر فسادا (قوله فلفلت الطعام) أى وضعت فيه الفلفل بضم الفاء (قوله نرجست الدواء)
أى جعلت فيه النرجس وهو النور المعروف بالبهار وتسميه العامة خنزق بنزق وفيه قال أبو نواس:

تأمل فى نبات الأرض وانظر * إلى آثار ماصنع المليك * عيون من لجين شاخصات
على أطرافها الذهب السبيك * على قضب الزبرجد شاهدات * بأن الله ليس له شريك

(قوله أو لاختصارها) أى الأسماء لا بقيد كونها للأعيان وعبارة التسهيل وقد يصاغ من مركب
لاختصار حكايته وهذا النوع يسمى عندهم بالمنحوت عقد له فى المزهر بابا وذكره عن جماعة من اللغويين
ولم يذكر عن واحد منهم فيه خلافا ونقل بعضهم عن الماوردى أنه مولد على الأول فظاهر اطلاق
التسهيل انه مقيس وقيده أبو حيان بالسماع (قوله وحوقلت) هو رباعى مجرد واوه أصل من أصول
الكلمة وأما حوقل الرجل أسن وشاخ فواوه زائدة (قوله ونبهت على انه قد يكون لموافقة الثلاثى
المضاعف) (اعلم) أن الرباعى المضاعف اختلف فيه إذا فهم المعنى بسقوط حرف منه نحو عسعس بالليل
طاف تقول فيه عس وزحزحه عن كذا تقول فيه زحه فقال البصريون إلا الزجاج الكلمة رباعية
وحروفها كلها أصول لدفع التحكم وعلى قولهم فهو من هذا الباب وقال الزجاج الصالح للسقوط زائد
فالعين الثانية عنده زائدة فى عسعس ومقابله من غيره مثله فهى عنده تكرير فاء وليس يوجبه لأن الفاء

أو ثلاثيا على وزن فعل مضموم العين أو على وزن فعل مكسور العين أو على وزن فعل مفتوح العين فالفعل مبتدأ وذو التجريد نعته ويأتى خبره وبفعلل فى موضع الحال وكذا مكسور عين أو على فعلا وهذه هى الأبنية أما أبنية الرباعى المجرد نحو دحرج وذربخ بالموحدة وبالخاء المعجمة إذا طأطأ رأسه ومد ظهره ويكون متعديا ولازما كالمثالين وقد أوردت منه فى الشرح الكبير أمثلة كثيرة وذكرت أنه قد يصاغ من أسماء الأعيان لحكايتها كعقربت الصدغ أو بجعله فيها كفلفلت الطعام وعنبرت الطيب ونرجست الدواء وزعفرت الثوب أولا لاختصارها كبسملت وحمدلت وسبحلت وحسبلت وحوقلت أى قلت بسم الله والحمد لله وسبحان الله وحسبى الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ونبهت على أنه قد يكون لموافقة الثلاثى المضاعف نحو فكبكبوا فيها فدمدم عليهم وزحزح عن النار

والليل إذا عسعس ونبهت على العلة فى أنه لم كان للرباعى بناء واحد وللثلاثى ثلاثة وأنه لم انحصرت الأبنية فى هذه الأوزان دون غيرها وأما أبنية فعل المضموم العين فنحو عذب الماء وفرت وكرم الرجل وشرف ولا يكون إلا لازما وقد أوردت معظم مواده وأما أبنية فعل المكسور العين فنحو فرح ورغب ورهب فى اللازم منه وصحبه وركبه وشربه وسمعه فى المتعدى وقد أوردت معظم مواده ونبهت على أنه قد يشاركه فعل المضموم فى فعل واحد فيكون فى ذلك الفعل لغتان نحو رحب المكان ورحب أى اتسع وصلب الشىء صلابة وبعد وبعد ورغد عيشه ورغد أى اتسع وبصر وبصر به أبصره وأنه قد شاركهما أيضا فعل المفتوح فيكون ذلك الفعل مثلثا نحو مرؤ الطعام ومرئ ومرأ فهو مرىء أى محمود العاقبة ورفث فى قوله رفث ورفثا أى أفحش فيه وزهد فى الشىء وزهد وزهد وخثر اللبن وخثر وخثر وعثر الماشى وعثر وعثر عثارا وكدر الماء وكدر وكدر فهو كدر ونضر وجهه والغصن ونضر ونضر حسن ونعم فهو ناضر ونضر وخمص بطنه وخمص وخمص جاع وقنط من رحمة الله وقنط وقنط أيس ورفق به ورفق ورفق وسفل وسفل وسفل ضد علا وعقمت المرأة وعقمت وعقمت لم تحمل وسيأتى فى الحلق غير ذلك وأما أبنية فعل المفتوح العين فستأتى ان شاء الله متفرقة على أنواعه

لاتضاعف وحدها وقال الكوفيون الصالح للسقوط بدل من تضعيف عين فأصل كبكب عندهم كبب بتضعيف العين ثم أبدل الكاف من ثانى المثلين كراهة توالى الأمثال ورد بما قوى قولهم بمجىء الثلاثى بمعناه فى الفاظ كثيرة فتكون الزيادة فيه للتكثير وباب التكثير فعل بتضعيف العين لكن يضعفه عدم اطراده فى جميع المواد فانه لم يجىء فى نحو رد الكلام وكرره وغيرهما مما لا يحصى فقول البصريين أولى وعلى قولهم وقول الزجاج يكون من مزيد الثلاثى فلا دخل له هنا قاله سى (قوله إذا عسعس) أى أدبر ظلامه أو أقبل فهو من الاضداد (قوله على العلة فى أنه لم كان للرباعى الخ) حاصل ماذكروه فيه أن الرباعى لما كان أثقل من الثلاثى وجب أن يكون فيه سكون دافع لثقله اذ لو كان على منهج الثلاثى لزم اجتماع أربع متحركات متوالية وهو مما رفض فى كلامهم استثقالا ولا جائز أن يكون مورده أول الكلمة ولا ثالثها ولا رابعها أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الثالث فلأنه يؤدى إلى التقاء الساكنين فى نحو دحرجت وأما الرابع فلانه يؤدى إلى التقاء الساكنين عند اتصال ألف الضمير أو واوه أو تاء التأنيث فتعين أن لا يكون مورد السكون الا ثانى الكلمة وأما اختيارهم الفتح فى الأول والثالث فلكونه أخف الحركات (قوله وللثلاثى ثلاثة) حاصله انه كان له ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كما قرر والعين لا تكون إلا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم (قوله وانه لم انحصرت الخ) حاصله ان الفعل لا ينقص عن ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما إذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما (قوله ولا يكون إلا لازما) لأنه لما كان موضوعا لأفعال الطبائع اللازمة لمحلها ألزموه الضم الذى لا يحصل إلا بملازمة شىء لآخر لأنه يحصل بانضمام الشفتين وحمل لزومه ما لم يأت مع تضمين أو تحويل اليه والا تعدى فالتضمين سمع فى رحبتكم الدار أى وسعتكم رواه الخليل ونقله الجوهرى وطلع بشر اليمن أى بلغ قاله سيدنا على كرم الله وجهه ونقله فى مغنى اللبيب إلا أن ابن الحاجب والسعد جعلا الاول من قبيل الحذف والايصال أى رحبت بكم ثم حذف الجار والتحويل كسدته فان أصله سودة بفتح العين ثم حول إلى فعل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين وفائدة ذلك الاعلام بأنه واوى العين كما سيأتى (قوله وصلب) نحوه فى القاموس والاكثر من أرباب اللغة والافعال اقتصروا فيه على الضم والكسر حكاه ابن القطاع (قوله وبعد) الاكثر على أن البعد الذى هو خلاف القرب الفعل منه بالضم فقط ككرم والبعد محركا الذى هو الهلاك الفعل منه كفرح ومن جوز الاشتراك فيهما كطائفة قلدهم المجد فى القاموس أشاروا إلى أفصحية الضم فى خلاف القرب وأفصحية الكسر فى معنى الهلاك (قوله فهو مرىء) أى كفعيل وهو مقيس فى المضموم والمكسور ولذا أنكر المفتوح غير واحد كما ذكره محشى القاموس (قوله أى محمود العاقبة) هذا قول مرجوح عند صاحب الكشاف قال فى أوائل النساء الهنىء والمرىء صفتك من هنأ الطعام ومرؤ إذا كان سائغا لا تنغيص فيه وقيل الهنىء ما يلذه الآكل والمرىء ما تحمد عاقبته وقيل هو ماينساغ فى مجراه وقيل لمدخل الطعام من الحلقوم إلى فم المعدة المرىء لمرء الطعام فيه وهو انسياغه اه ورجح أبو حيان فى بحره انه لا يستعمل مريئا إلا تابعا لهنيئا وقيل يستعمل وحده ولا يحفظ ذلك من كلام العرب (قوله وزهد فى الشىء) نحوه فى القاموس والمعروف كسر العين فقط وأما الفتح فلغة مرجوحة كما يفيده كلام الجوهرى والفيومى وغيرهما وأما الضم فقد أنكره الجماهير وإنما ذكره بعض الصرفيين فى باب نقل الفعل إلى باب فعل لارادة المدح كما قاله أبو حيان وغيره وكما يتعدى بفى يتعدى بعن كما صرح به الجوهرى والفيومى وغيرهما وان كان فى القاموس اقتصر على التعدية بفى قال فى المصباح زهد فى الشىء وزهد عنه أيضا تركه وأعرض عنه (قوله وعثر الماشى) هو بالثاء المثلثة مهمل الطرفين فسره المجد بكب وابن القطاع بسقط وشارح الفصيح بوقع واحترز بالماشى من عثر على الشىء إذا اطلع عليه وعثر إذا كذب فمن باب نصر لا غير (قوله ونضر وجهه) نحوه فى القاموس

والمعروف فيه انما هو الفتح فقط ككتب (قوله فانه ينقسم الى أربعة أقسام) اللائق ان يجعل هذا التقسيم توطئة لقول الناظم الآتى وادم كسرا ﴿تنبيهات * الأول﴾ ما يعرض من التغيير لفعل المضموم وفعل المكسور لا يخرجهما عن أصلهما كظرف وعلم باسكان العين تخفيفا فى لغة بنى تميم وبكر بن وائل وبه قرىء لعلمه الذين يستنبطونه منهم كما فى الكشاف واما المفتوح العين فلا يسكن الاعلى تقدير انه من باب فعل المكسور العين وان لم يتكلم به استغناء بفعل المفتوح العين فهو فى تقدير الاستعمال وان لم ينطق به ذكره ابن جنى وكشهد ونعم ورحم ورغم أنفه فى لغة هذيل باتباع حركة الفاء بحركة العين فى فعل المكسور العين الحلقيها وربما التزمت هذه اللغة فى نعم وبئس فى الأكثر لأنهما لما نقلا عن معناهما الأصلى وجدا ثقلا بذلك فالتزم تخفيفهما فى الأكثر مع كسر فائهما اعلاما بحركة عينهما وقد قرأ ورش وابن كثير وحفص قوله تعالى فنعما هى وقوله ان الله نعما يعظكم به بكسرتين وقرأ قالون وأبو عمرو وشعبة بهما مع اختلاس الثانية منهما والرواية عنهم كسرة وسكون كما ذكره صاحبا التيسير والنشر ولم يقرأ بلغة تميم التى هى فتح فسكون وان كانت جائزة فى اللغة خلافا للخطابى حيث غلط المحدثين وقال لا يجوز الا فى الشعر وكرد ومل ولب من الضعف بالاسكان للادغام بدليل ظهور حركة العين عند الاسناد إلى تاء الفاعل إلا انه يستوى فيه المفتوح مع غيره نحو رددت بالفتح ومللت بالكسر ولببت بالضم ذكره يونس بن حبيب قال الجوهرى وهو شاذ لا نظير له فى المضاعف وذكر فى الكبير عن صاحب القاموس فك وذم وذكر ابن العباس شردت الناقة وعززت ضاق احليلها وغيرهما مع مجىء الكسر فيها مع الضم ﴿قلت﴾ الأكثر اقتصر على لب وذم نقلها ابن القطاع عن الخليل وشر نقلها ابن مشاء فى شرح الفصيح عن قطرب وعز نقلها ابن خالويه انظر حاشية القاموس فى مادة لب وكطال وقال وحاف وباع وهاب وساء من المعل العين ﴿الثانى﴾ لم يذكر الناظم صيغ الثلاثى المبنى للمجهول وفعل الأمر لأن المقصود ذكر ماهو متفق على اصالته والمبنى للمفعول فرع عند جمهور البصريين عن المبنى للفاعل وأصل برأسه عند الكوفيين والمبرد والمازنى وينسب لسيبويه أيضا واما الأمر فهو وان حكى جماعة من النحاة خلاف البصريين والكوفيين فيه هل هو مقتطع من المضارع واختاره فى المغنى وقواه بسبعة أوجه أو صيغة مرتجلة فكلام الرضى فى مواضع من شرح الكافية وابن الانبارى فى مسائل الخلاف وابن جنى فى شرح تصريف المازنى كالصريح فى الخلاف بين الفريقين إنما هو فى اعرابه وبنائه واما اقتطاعه من المضارع فلا نزاع فيه بينهما وسيأتى قول الناظم :

وبهمز الوصل منكسرا   صل سا كنا كان بالمحذوف متصلا

فاستدلال الموضح فى المغنى على الاقتطاع من المضارع بتلك الوجوه السبعة كد بلا طائل لأنه استدلال فى غير محل النزاع وانظر حاشية شيخ شيوخنا العالم الكبير سيدى الطيب بن كيران على توضيح ابن هشام ترشد ﴿الثالث﴾ أنواع الثلاثى باعتبار تردده بين الصحة والاعلال وما يتوسط بينهما من المضاعف والمهموز سبعة أقسام نظمها بعضهم ممثلا لكل واحد منها على سبيل اللف والنشر المرتب بقوله :

جميع ضروب الفعل سبعة اضرب   لها انا فى بيت من الشعر واصف
صحيح ومهموز مثال واجوف   لفيف ومنقوص البناء المضاعف
كثل فهمنا ما قرأنا وغدناه   فقاز وفاغزى وحج فيشرف

فالصحيح ماسلم من الاعلال والهمزة والتضعيف كضرب وفهم وكرم والمهموز ما احتوى على همزة فاء كان كأكل وأدم وأدب أو عينا كسأل وسئم ورؤف أولاما كقرأ وبرىء وملؤ وهل هو صحيح أو معتل أو متوسط أقوال والمثال ما فاؤه معتلة بالياء أو الواو نحو يسر وييس وينم ووعد وورث ووغر وسمى مثالا لمماثلته الصحيح فى مجىء ماضيه مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كالمثل السابقة وتنوعه بحسب الماضى والمضارع الى ما يتنوع له الصحيح وقيل لأن أمره مثل أمر الاجوف أى يبقى على حرفين

فانه ينقسم الى أربعة أقسام الأول ماقياسه كسر مضارعه وهو أربعة أنواع: الأول مافاؤه واو كوعد يعد أوما عينه أولامه ياء كباع يبيع ورمى يرمى والمضاعف اللازم لكن يحن الثانى ما قياس مضارعه الضم وهو أيضا أربعة أنواع المضاعف المعدى كمده يمده وما عينه أولامه واو كقال يقول وغزا يغزو وما بنى لغلبة المفاخرة كسابقته أسبقه بالضم . الثالث ماقياس مضارعه الفتح وهو ماعينه أولامه حرف حلق كسأل يسأل ومنع يمنع. الرابع ما قياس مضارعه جواز الكسر والضم وهو ماسوى ذلك مما لم يشتهر بضمة كنصره ينصره أو كسرة كضربه يضربه وذلك كعتله اذا دفعه بعنف وسيأتى ذلك مفصلا ان شاء الله

كما يبقى أمر الأحرف عليهما وهذا انما هو فيما يجب حذف فائه فى المضارع منه وذلك باب وعد وورث واخواته والأجوف ما عينه معتلة كذلك نحو باع وهاب وهاء الرجل حسنت هيئته وليس فى كلام العرب فعل ثلاثى يائى العين مضمومها الا هاء على أن صاحب القاموس ذكر انه مثلث العين ونحو قال وخاف وطال وانما سمى أجوف لأن اعتلاله فى جوفه وهو الحرف الوسط ويقلب ألفا وجوبا إن تحرك ويسمى ذا الثلاثة لأن ماضيه إذا أسند إلى تاء الفاعل أو نونه بقى على ثلاثة أحرف كما يأتى واللفيف ما اشتمل على حرفى علة مقترنين أو مفترقين سمى بذلك لالتفافه على حرفى علة فان افترقا قيل فيه مفروق لافتراقهما بالحرف الصحيح وهو وارد فى أحد وعشرين فعلا مذكورة فى شرح سى وان اقترنا ولا يكون الا فى عينه ولامه قيل فيه مقرون لاقترانهما ثم كل منهما يكون فى بابى فعل المفتوح والمكسور والاكثر فيه أن يكون واوا فياء نحو وأى وطوى ونحو وجى وهوى ولا يكونان فى باب المضموم لأنه لم يأت فعل بضم العين يائى اللام متصرفا إلا فى نحو نهو الرجل الآتى والمنقوص ما لامه حرف علة ياء أو واو نحو رمى وجنى ونهو الرجل من النهية وهو العقل ونحو عدى وشقى وسرو وانما سمى ناقصا ومنقوصا لنقصه فى بناء المضارع عن قبول بعض الاعراب وقيل لنقص بعض حروفه فى الجزم وصيغة الأمر ويسمى أيضا ذا الأربعة لصيرورته على أربعة أحرف عند اسناده إلى تاء الفاعل أو نونه بخلاف الأجوف والمضعف ما تكرر فى محل عينه ولامه حرف صحيح نحو رد وسل ولب إلا أنه فى المضموم شاذ كما تقدم وقد يكون متحد الفاء والعين واللام ولم يرد إلا فى هذه الأفعال الستة جزوهه وقق وصص ودد وبب وقول صاحب القاموس تبعا لأبى عبيد الروى وغيره لم يوجد فى كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد غير صص وقق غفلة منه عما ذكره فى بب وجز وقد أغرب فى نقل بب عن صاحب البسيط مع أنه نص عليه ابن القطاع فى كتاب الأبنية ﴿الرابع﴾ أهمل الناظم معانى الأفعال التى ذكرها فى هذا النظم وذكره أكيد مما يحسن إلقاؤه للمبتدئين وان كان من معانى اللغة وقد أفرده بالتأليف جماعة كأبى على الفارسى وغيره وتعرض لذلك فى التسهيل ونقل ذلك بعض الشراح وخلاصته فى سى ثم ذكر حكم حركة عين الفعل الثلاثى إذا حول إلى صيغة المضارع فقال (والضم من فعل) وكان الأحسن فى الترتيب أن يذكر المجرد ثم المزيد ثم المضارع وحكمه ثم الأمر (قوله إلى تصريف الفعل) صوابه إلى بعض تصاريف الفعل وهو مضارع الثلاثى (قوله والزم ضمة العين) أى اصحبه ولا تستبدل به غيره وهذا الاعراب يقتضى أن فى فعل نعت للضم باعتبار انه معرف بأل الجنسية وهو كالصريح فى ان الضم الذى فى فعل هو عين الضم الذى فى يفعل وهو ما يقتضيه قول ابن جنى فأما قولهم كرم يكرم فانهم انما أقروا فى عين المضارع حركة الماضى وفيه نظر وفى بعض نسخ الناظم من فعل بدل فى فعل وعليه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف فى موضع نصب على الحال من المضارع والتقدير الزم الضم فى المضارع حالة كونه من فعل إلا أن فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو جائز عندك تبعاً لابن كيسان قال البجائى وانما لزم ضم العين فى الماضى والمضارع لما تقدم من أن فعل بمعنى اللزوم أو كاللزوم فاختير فى الماضى والمضارع حركة لا تكون إلا بانضمام احدى الشفتين للأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها (قوله فى مضارعه أيضا) أى لفظا أو تقديراً ليدخل مضارع لب وطال قول الناظم (وافتح موضع الكسر الخ) أى من مصدره لأن المضارع مصوغ من المصدر وانما كان القياس الفتح لتقع المخالفة بين الماضى والمضارع قال الدمامينى لما كان الماضى والمضارع مختلفى المعنى ناسب أن تكون عيناهما مختلفتين ليطابق اللفظ المعنى ولهذا حكم النحاة بأن الباب المتفق عيناه فرع (قوله فرح يفرح) مثل بمثالين اشارة إلى أنه لا فرق فيه بين أن يكون لازما أو متعديا ولا فرق فيه أيضا بين أن يكون صحيحا غير مضاعف كما مثل أو معتلا كوله وخاف ورضى أو مهموزا كأمن وسئم وبرئ أو مضاعفا كمس (قوله الا ما جاء على تداخل اللغتين) استثنى صورة التداخل كما ترى استظهارا على نحو كدت بضم الكاف تكاد وهو كما قال الدمامينى فى شرح التسهيل

ثم أشار الناظم إلى تصريف الفعل بقوله (فالضم من فعل الزم فى المضارع) أى والزم ضمة العين التى فى الماضى من فعل المضموم فى مضارعه أيضا إذا صرفته فتقول عذب الماء يعذب وكرم الرجل يكرم (وافتح موضع الكسر فى المبنى من فعلا) أى وافتح موضع الكسر وهو العين من فعل المكسور فى المضارع المبنى منه نحو فرح يفرح وركبه يركبه وهذا هو القياس فيهما فاما فعل المضموم فلم يشذ منه شىء الا ما جاء على تداخل اللغتين وأما فعل المكسور فشذت منه أفعال بالكسر وهى ضربان ضرب يشارك الكسر فيه الفتح فالكسر شاذ والفتح على القياس وضرب انفرد فيه الكسر على الشذوذ فالى الضرب الأول أشار بقوله :

التسهيل أن يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى كقول بعض العرب كدت بضم الكاف تكاد فأخذ الماضي من لغة من يجعل كاد على وزن فعل بالضم وأخذ المضارع من لغة من يجعلها على زنة فعل بالكسر والتحقيق ان هذا من قبيل الاستغناء اى استغنى صاحب هذه اللغة عن مضارع لغته بمضارع لغة غيره لا من قبيل التداخل اذ التداخل هو اشتراك أمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كل منهما داخلا مشاركا لغيره فيه فلو لم يكن الا واحد لم يتحقق التداخل فيه فالفعل إذا كان ذا وجهين في الماضي وجاء مضارعه على مقتضى كل واحد منهما كفضل وقنط فانها جاءا من بابي فعل بفتح العين وكسرها وجاء مضارع الأول من بابي نصر وعلم ومضارع الثانى من بابي ضرب وعلم فاذا قيل في الاول بكسر عين الماضي وضم عين المضارع أو بالفتح فيهما وقيل في الثانى بكسرها أو فتحها فقد دخل أحد المضارعين على الآخر في ماضيه وكان المضارعان متداخلين فان لم يأت إلا مضارع واحد على مقتضى احدى لغتي الماضي ككدت تكاد كان ذلك استغناء ثم ظاهر كلام الشارح هنا أن التداخل لا ينفي الشذوذ وهو وإن تعالأ عليه جمع غير ظاهر لأن فعل بالضم لا يأتي مضارعه غير مضموم البتة وما اوهم ذلك من نحو كدت تكاد ولبيت تلب فحقيقته انه اهمل مضارع مضموم العين ولم ينطق به استغناء بمضارع غيره عنه وليس ذلك المستغنى عنه مضارعا له حتى يقال جاء على غير قياسه وعلى هذا فينتفي الشذوذ لأنه الانفراد عن الجمهور والخروج عن القياس وهذا الفعل حيث أهمل مضارعه واستغنى بمضارع غيره لم يخرج عن قياسه لأن حاصل امره انه لم يكمل تصرفه وليس هذا هو الشذوذ الذى نحن بسبيله وإن كان لا مانع من عده شاذا بوجه آخر لسنا في سبيله قاله سي قول الناظم (وجهان فيه من أحسب) مبتدأ وخبر كما في الشرح والمسوغ الاخبار بالجار والتقديم لا دخل له في التسويغ على قول والضمير المجرور بفي يعود على موضع الكسر ومن احسب حال من الضمير المجرور بفي على تجوز أي حال كون صاحب موضع الكسر كائنا من مصدر احسب وحرت معطوف بحذف العاطف وهو لغة لاضرورة خلافا للكلاتي والبجائي وغيرهما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت أي وقلت وفي التسهيل قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه (قوله الفتح قياسا الخ) ليس في البيت مايدل على أن ضمير التثنية للفتح والكسر إلا أن قوله سابقا وافتح يعين الفتح وقوله بعد وافرد الكسر يفيد الكسر (قوله بمعنى ظن) احترازا من حسب من الحساب فانه من باب نصر ثم ظاهره كالقاموس ان حسب وظن مترادفان وهو الذى جزم به في الفصيح وجرى عليه أكثر أئمة اللغة وقال الراغب الظن أن يحضر النقيضين بباله ويقلب أحدهما على الآخر والحساب أن يحكم بأحدهما من غير أن يستحضرهما معا بباله وفي كلام أبي على مايشير اليه وهو ظاهر في التفرقة (قوله والكسر مع الشذوذ افصح) لأنه لغة أهل الحجاز وكنانة والفتح لغة تميم وقد قرىء بهما معا في المتواتر قرأ بالفتح حمزة وعاصم وابن عامر وباقي السبعة بالكسر (تنبيه) ماذكروه من أن حسب بالكسر هو المشهور وحكى الفهري في شرح الفصيح عن ابن درستويه الفتح في الماضي والكسر في المضارع وهو غريب لم يعرف لغيره وينافيه حكاية الجبري الاتفاق على انه بالكسر وقول الفيومي في المصباح انه كتعب في لغة جميع العرب الا كنانة فيكسرون أي المضارع ولو ثبت ماقاله ابن درستويه لكان الفتح والكسر في المضارع من تداخل اللغتين قول الناظم (مع وغرت) سكن مع على لغة ربيعة وخثعم وهي حال من أحسب أي وجهان كائنان من أحسب حالة كونه مصاحبا لوغرت والمراد المصاحبة الذكرية وهي ذكره معه في النظم والكلام على حذف مضاف أي مضارع وغرت (قوله وغر صدره) قال في القاموس وغر صدره كوعد ووجل وغرا ووغرا بالتحريك اهـ فاذا جاء وغر يغر بالكسر فيهما فهو من التداخل قاله سي (قوله انعم) المتحصل من الدواوين اللغوية أن نعم نعمة أى تنعم من باب علم ونصر وضرب وفضل وورث حكى الثلاث الأولى في القاموس والرابع ابن قتيبة في أدب الكاتب وابن القوطية وغيرهما عن سي والخامسة الجوهرى في الصحاح فاذا جاء

(وجهان فيه من احسب مع وغرت وحر * ت انعم بئست يئست أوله يبس وهلا) أى في عين المضارع من هذه الأفعال وجهان الفتح قياسا والكسر شذوذا وهى تسعة أفعال. الأول حسب يحسب ويحسب بمعنى ظن والكسر مع الشذوذ أفصح الثانى وغر صدره بغين معجمة يغر ويوغر إذا توقد غيظا. الثالث وحر صدره بحاء مهملة يحر ويوحر وحرا بالسكون ووحرا بالتحريك إذا امتلأ من الحقد. الرابع نعم ينعم وينعم

نعمة بفتح النون وهى التنعم وحسن الحال ومنه ونعمة كانوا فيها فاكهين . الخامس بئس بتقديم الموحدة يبئس ويبأس بوسا بالتنوين وبوسى بألف التأنيث اذا ساء حاله ضد نعم . السادس يئس بالمثناة تحت ثم همزة مكسورة ييئس وييأس يأسا اذا انقطع رجاؤه

السابع وله يوله ويله ولها بالتحريك فهو واله ولهان اذا كان يذهب عقله لفقد حبيب من أهل أو مال. الثامن يبس الشجر بتقديم المثناة تحت على الموحدة ييبس وييبس يبسا بالضم فهو يابس ويبس بالسكون ويبس بالتحريك ويبس ككتف اذا ذهبت رطوبته . التاسع وهل يهل ويوهل وهلا بالتحريك اذا فزع ووهل أيضا عن الشىء اذا نسيه وقوله من احسب وانعم بصيغة الأمر وهو مقتطف من المضارع فيجوز فيه الوجهان وأما أوله فبالفتح لاغير لانه على لغة الفتح ويقال على لغة الكسر له. وأما الضرب الثانى فأشار اليه بقوله (وافرد الكسر فيما من ورث وولى * ورم ورعت ومقت مع وفقت حلا * وثقت مع ورى الخ احوها) أى وافرد الكسر على الشذوذ فى المضارع المبنى من الأفعال المذكورة وهى ثمانية: الأول ورث المال من الميت وورث الميت أيضا يرثه ارثا ووراثة بالكسر فيهما. الثانى ولى الأمر يليه ولاية وولاية بكسر الواو وفتحها وولى منه أيضا وليا قرب. الثالث ورم الجرح وغيره يرم ورما بالتحريك اذا انتفخ وورم أنفه اذا غضب. الرابع ورع الرجل

عند أهل اللغة الأولى نعم ينعم بالكسر فيهما فهو من باب التداخل أو الاستغناء وأما نعم العود كفرح أنضر ونعم مطاوع نعمه تنعيما قال له نعم فكل منهما على القياس (قوله نعمة بفتح النون وهى التنعم) أى وأما بكسرها فالانعام وبضمها السرور فهو من المثلثات باختلاف المعنى كما صرح به فى الكشاف فى أثناء المزمل ونحوه فى شرح الرسالة ومافى القاموس من انه بالكسر السرور معترض (قوله بئس يبئس ويبأس) مثله فى ابن القوطية وظاهر القاموس انه انما جاء على القياس لانه قال وبئس كسمع ولم يذكر مضارعه وتمام التنظير بسمع يقتضى مجىء مضارعه كمضارعه على أن عادته التعرض لما شذ من مضارع هذه الأفعال واجمع القراء على الفتح فى قوله تعالى ولاتيأسوا من روح الله إنه لاييأس من روح الله إلا القوم الكافرون (قوله بوسا بالتنوين) أى كقفلا وبوسى أى كرجعى وذكرى (قوله إذا انقطع رجاؤه) لامفهوم لتفسيره بهذا وكذا يئس بمعنى علم فى لغة النخعى كذا فى مضارعه اللغتان أيضا وفسر بقوله تعالى أفلم ييأس الذين آمنوا أى أفلم يعلم قاله البرماوى وفى معنى يئس ووزنه ووجهه أيس منه والحق انه مقلوبة لصحة عينه إذ لو كانت فى موضعها الأصلى لوجب لها القلب كما فعل فى هاب (قوله وله) فى الماضى لغة أخرى بالفتح كوعد نص عليها فى القاموس والمصباح فيكون وله يله بالكسر فيهما من باب التداخل (قوله إذا كان يذهب عقله) اقتصر وان كان يطلق على غيره كالحزن والتحير والخوف كما فى القاموس لأنه أشهر فى معناه (قوله لفقد حبيب) التقييد به أولى من اطلاق القاموس (قوله وهل) التحقيق أن وهل له استعمالات أحدها أن لايتعدى بنفسه ولا بجار وهو بمعنى ضعف وفزع الثانى ان يتعدى بعن يقال وهل عنه غلط فيه ونسيه وهذان هما المذكوران فى كلام هذا الشارح وهما عند صاحب القاموس والمصباح الثالث أن يتعدى بالى فيقال وهل إلى الشىء ذهب وهمه اليه وهذا عندهما بفتح عين الماضى وفى عين مضارعه وجهان الفتح والكسر ونص القاموس وهل كفرح ضعف وفزع وعنه غلط فيه ونسيه ثم قال وهل إلى الشىء يوهل بفتحها ويهل وهلا ذهب وهمه اليه اه فعلى هذا لادخل لهذه الكلمة فى هذه الأفعال إذ المعنى الذى جاء فيه يفعل بفتح العين غير الذى جاء فيه يفعل بكسرها وكلامنا فيما يتحد معناه ويختلف لفظه بهذين الوجهين (قوله بصيغة الأمر) هذا يتعين فى أنعم دون أحسب قال البجائى أحسب يحتمل أن يكون مضارعا سكنه للضرورة أو أمرا فعلى الأول تفتح نون من وعلى الثانى تكسر ونحوه فى المكلاتى وابن العباس الا أن قوله سكنه للضرورة فيه نظر (قوله فيجوز فيه الوجهان) أى يجوز فى عين الأمر الوجهان الفتح والكسر باعتبار المضارع (قوله وأما أوله الخ) هذا غير متعين إذ لا مانع أن يكون أوله مضارعا سكنه اجراء للوصل مجرى الوقف فتكون الهمزة همزة قطع (قوله وافرد الكسر) جعل الجملة طلبية لمناسبتها لا حوها ولم يجعلها خبرية لمناسبة قوله وجهان فيه لأنه وان وافقه فى الخبرية خالفه فى كونه جملة اسمية (قوله بالكسر فيهما) أى المصدرين أو المضارع وماذكر من المصدرين (قوله بكسر الواو وفتحها) بهما قرئ مالكم من ولايتهم من شىء وهنالك الولاية لله الحق وقيل الولاية بالفتح النصرة وبالكسر الامارة (قوله ورم الجرح) تبع الناظم فيه س وحكى الجوهرى فيه يورم على القياس فيكون بالوجهين فيضم الى القسم الأول (قوله ورع) نحوه فى المصباح والقاموس وحكى س فيه يورع بالفتح على القياس قال فى بغية الآمال :

وورع ابن مالك قد عده * هنا وقيل الحق فيما قبله
لأنه سمع فيه الفتح * عن سيبويه لغة تصح

(قوله ورعة) أى كعدة (قوله كذا ذكره الناظم) أى فى شرح التسهيل (قوله تفقه بالكسر) هكذا فى الصحاح وفى بعض النسخ بدل بالكسر كرشدت وهو الذى فى القاموس قال محشيه الأولى وزنه بوزن

عن الشبهات يرع ورعا بالتحريك وراعة إذا كف عنها . الخامس ومقه يمقه ومقا بالفتح ومقة أى أحبه فهو وامق له . السادس وفق الفرس يفق اذا حسن كذا ذكره الناظم وفى الصحاح والقاموس وفقت أمرك تفقه بالكسر إذا صادفته موافقا

لأنه

ولم يذكرا وفق بمعنى حسن . السابع وثق به يثق إذا ائتمنه واعتمد عليه . الثامن ورى المخ يرى إذا اشتد وكثر وهو من علامة السمن وقيده بالمخ احترازا من ورى الزند يرى فإن فيه لغتين ورى بالفتح يرى بالكسر على القياس كرمى يرمي (١٧) وورى بالكسر يورى بالفتح وهو

لأنه أخو وأمار شدا فالأفصح فيه فتح الماضي ككتب وربما قيل بالكسر وقوله ﷺ من يطع الله ورسوله فقد رشد إنما روي بالفتح كما وقع في مناظرة الدمياطي وابن المرحل وعليه اقتصر س في الكتاب وغير واحد فلا مشابهة بينه وبين وفق حتى يزنه به (قوله ولم يذكرا وفق بمعنى حسن) هما وإن لم يذكراه فقد ذكره ابن القوطية وابن القطاع ونقله الدماميني مقتصرا عليه (قوله وقيده بالمخ احترازا الخ) هذا التقييد مبني على التحقيق من أنه لا شذوذ على التداخل والاستغناء وأما على مذهب من لا يرى انتفاء الشذوذ عليهما فلا يفيد التقييد لأنه كما حصل الخروج عن القياس في ورى المخ حصل في ورى الزند أخرج ناره ولذا عده ابن خروف في شرح الجمل من جملة هذه الافعال الشاذة كما ذكره البرماوي (قوله وقضيته حصر الشاذ) مبتدأ وخبر أي مراد المصنف وقصده حصر الشاذ لكنه لم يحصره (قوله بضم الحاء المهملة) الضم ليس بمتعين بل يجوز فيه الفتح والكسر أيضا أما الضم فعلى أنه مصدر أو جمع حلية بالكسر على غير قياس وهو الحلي أو جمع حلة بالضم وهو ثوبان ازار ورداء واعرابه على الأول النصب على المفعولية المطلقة وعلى الثاني والثالث النصب على التمييز المحول عن الفاعل والأصل وفقت حلاك أي حسنت أوصافك وسريرتك أو النصب على الحال والمعنى عليه أنها زينة لعارفها كحلة يتجمل بلباسها أو حلي يتزين به وأما الكسرة فعلى أنه جمع حلية على القياس واعرابه عليه النصب على الحال وأما الفتح فعلى أنه فعل ماض وفاعله العلم علم من السياق والجملة مستأنفة أو اعتراضية دعت اليها القافية (قوله ويجوز أن يكون حالا من الأفعال المذكورة) أي لأنها بالقصد إلى لفظها صارت أعلاما شخصية فصح اتيان الحال منها (قوله تسكين أواخر ورث وورم وولى للضرورة) فيه نظر بل سكن الثاء من ورث اجراء للوصل مجرى الوقف على مذهبه لقوله في الخلاصة :

وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما

ومنه قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر وولى معطوف على ورث على ذلك الاجراء أيضا ولاسيما وهي في العروض ويستعمل الشطر الأول كالثاني فيوقف عليه وإن كان محل الوقف هو الضرب أو على مذهب من يرى أن مطلق الحركة تستثقل على حروف العلة ولاسيما اذا كانت للبناء فهي على حد من قرأ اتقوا الله وذروا ما بقي من الربوا باسكان ياء بقي وورم الظاهر انه ماض سكن آخره على ذلك الاجراء وحذفت الواو العاطفة على ما سبق لتكون ألفاظ البيت كلها نوعا واحدا ويصح أن يكون أمرا والواو عاطفة قول الناظم (ذا الواو أو اليا عينا) الياء في كلامه اسم منقوص دار اعرابه على عينه كيد ودم فهو مجرور بكسرة مقدرة في الألف وليس من باب المقصود للضرورة خلافا للشارح في ك ومن تبعه لأنه ليس ممدودا حتى يدعى قصره للضرورة لأن الممدود الاصطلاحي هو الاسم المعتل المعرب الذي قبل حرف اعرابه ألف زائدة وليست أسماء حروف المعجم كذلك لأنها وضعها الواضع ثنائية لأنه لم يقصد عند وضعه إلى تركيبها وإنما وضعها لتستعمل مفردة لبيان مسمياتها فان عرض لها التركيب كمل الثنائي فرارا من بقاء الاسم على حرف واحد وإن حذف الثاني لالتقاء الساكنين من تنوين أو غيره (قول الشارح وذا الواو نعت له) في نسخة الناظم ذا الواو بالنصب وفي بعض النسخ ذو الواو بالرفع وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ذو الواو والجملة لا محل لها من الاعراب لأنها مستأنفة استئنافا بيانيا واقعة جواب سؤال مقدر كأنه قيل أي فعل هو فقال ذا الواو ويحتمل أن يكون ذو الواو صفة لفعل ثم قطع إلى الرفع على اضمار مبتدأ (قوله وفاء وعينا تمييزان) غير صحيح لعدم توفر شروط تمييز المفرد ولا يصح أن يكون فاء منصوبا على الحال من الواو وعينا من الياء لعدم توفر شروط مجيء الحال من المضاف إليه عند الجمهور

أيضا على القياس كرضى يرضى لكنهم ربما قالوا وري الزند يري بالكسر فيهما وهي على تداخل اللغتين تأخذ ماضي احداهما ومضارع الأخرى لا لغة مستقلة وقوله احوها أي احفظها ولا تقس عليها غيرها وقضيته حصر الشاذ من الضربين فيما ذكره ولم يزد أيضا في التسهيل على ما في النظم وقد ظفرت في القاموس بثلاثة أفعال من الضرب الأول فيها الوجهان وخمسة أفعال من الضرب الثاني انفردت بالكسر وهي مذكورة في الشرح وقوله حلا بضم الحاء المهملة يجوز أن يكون مصدرا منصوبا بوفقت ان كان وفق بمعنى حسن أي حسنت حسنا كقعدت جلوسا ويجوز أن يكون حالا من الأفعال المذكورة لأنها جمع حلية والحلية الصفة أي حال كونها نعوتا لمن قامت به تسكين أواخر ورث وورم وولى للضرورة . ولما أنهى الكلام على مضارع فعل المضموم وفعل المكسور وبدأ بهما لقلة الكلام عليهما شرع في بيان مضارع فعل المفتوح وقد

(٣ - بحرق) ذكرنا انه أربعة أقسام فبدأ بما قياسه الكسر بأنواعه الأربعة فقال (وادم * كسرا لعين مضارع يلي فعلا * ذا الواو فاء أو الياء عينا أو كأتى * كذا المضاعف لازما كحن طلا) أي أدم كسر عين المضارع الذي يلي فعل المفتوح في تصريفه لأنك إذا قلت فعل يفعل فالمضارع يلي الماضي فقوله يلي نعت لمضارع وفعل مفعول به وذا الواو نعت له وفاء وعينا تمييزان والمضاعف مبتدأ مؤخر وكذا خبره وهو مركب من كاف الجر واسم الاشارة أي ومثل ذلك المضاعف ولازما

حال منه والطلا ولد الظبي وغيره من ذوات الظلف وقوله عينا او . بوصل همزة أو ونقل حركتها إلى تنوين عين . مثال النوع الأول وهو مافاؤه واو من فعل المفتوح وثب يثب ووجب الحق يجب ووعده يعده وقد أوردت فى الأصل معظم مواده ونبهت على أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لاتكون لامه حرف حلق وان لم يستثنه فى النظم ولا فى التسهيل كوقع يقع ووضعه يضعه وشذ وضح الأمر يضح أى ظهر بخلاف الحلقى العين منه كوعده يعده وشذ وهب يهب . ومثال النوع الثانى وهو ماعينه ياء جاء يجىء وشاب يشيب وبات يبيت وباعه يبيعه وقد أوردت معظم مواده فى الشرح ولم يشذ منه شىء . ومثال النوع الثالث وهو مالامه ياء أتى بالمثناة يأتى وأوى إلى منزله يأوى ورماه يرميه وقد أوردت معظم مواده ونبهت على شذوذ أبى بالموحدة يأبى ولم يستثنه فى النظم

والظاهر أن قوله فاء فى محل صفة الياء (**قوله** حال منه) فيه مجىء الحال من المبتدأ والصواب انه حال من الضمير النائب عن فاعل المضاعف والتقدير والذى ضوعف لازما كهذا الذى وجب كسر عين مضارعه (**قوله** بوصل همزة أو) احتيج إلى هذا لصحة الوزن ومثل هذا كثير فى الألفية وهذا النظم وغيرهما وهو لغة وبه قرأ ورش (**قوله** مثال النوع الاول) إنما وجب الكسر فى هذا النوع توصلا إلى تخفيف الكلمة بحذف الواو ومنها الآن من المضارع مايفتتح بالياء المثناة من تحت ويثقل اجتماعها مع الواو فكسروا مابعد الواو ليقع فى الكلمة اجتماع بين الواو والياء مع سكون السابق منهما الموجب لاعلال الساكن فالواو التى هى فاء تسكن وتقع بعدها الكسر وهى من الياء فيكون بمنزلة اجتماع واو وياء والسابق منهما ساكن فالقياس قلب الواو ياء ثم ادغامها لكنه لما لم تكن الياء محققة الوقوع بعدها لأن الواقع هو الكسر وهو بعض ياء امتنع الادغام فلما امتنع لزم أحد أمرين إما اقرارها مع وجود سبب الاعلال وفيه جمع بين متنافرات الياء والواو والكسرة إما اعلالها فيجتمع ثلاث ياءات إذ الكسرة كالياء ففروا إلى الحذف لأنه أبلغ من الادغام ويسمى استدراج العلة وحمل غير المفتتح بالياء على المفتتح بها (**قوله** وعده يعده) وعد يستعمل فى الخير والشر ويتعدى بنفسه وبالباء كما فى القاموس وغيره فيقال وعده الخير وبالخير والشر وبالشر وقد أسقطوا لفظ الخير والشر وقالوا فى الخير وعده وعدا وعدة وفى الشر وعده وعيدا فالمصدر فارق وأما أوعد الرباعى فالغالب أنه لا يستعمل إلا فى الشر وقال الشاعر:

وانى إذا أوعدته أو وعدته ✻ لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

قال أبو البقاء فى كلياته ويؤيد استعمال الإيعاد فى الخير حديث ان للشيطان لمة بابن آدم وللملك لمة فأما لمة الشيطان فايعاد بالشر وتكذيب بالحق وأما لمة الملك فايعاد بالخير وتصديق بالحق (**قوله** مشروط بأن لاتكون لامه حرف حلق) أى وإلا فهو بالفتح والقيد بذلك أبو حيان وغيره استنادا إلى الأفعال التى ذكرها بالفتح وصريح قول الناظم بعد فى غير هذا لذى الحلق فتحا اشع إذا حمل غير هذا على جميع ماتقدم وهو أحد الاحتمالين فيه أن الحلق لا تأثير له فى الواوى الفاء وهو كذلك وما ورد من ذلك بالفتح الكسر فيه مقدر والفتح إنما هو تخفيف لثقل حروف الحلق ويدل على تقدير الكسر اسقاط الواو التى شأنها أن تسقط مع الكسر فقط لوجود العلة معه دون الفتح (**قوله** وشذ وضح الأمر) صرح فى ك أنه لم يرد بالكسر من حلقى اللام الا هذا الفعل وفيه قصور فقد ورد منه اثنتا عشرة مادة ذكرها س وظاهر كلامه فى ك أيضا حصر ماجاء مفتوحا من حلقى اللام فى الثمانية التى ذكرها وليس كذلك بل جاءت ثمانية أخرى (**قوله** بخلاف الحلقى العين) أى فلا تأثير له فى الفتح خلافا لأبى حيان القائل بأن الحلق يؤثر فى الواوى الفاء مطلقا عينا كان أولاما وحاصل هذا النوع انه جاء منه حلقى اللام كان أو العين قريب من خمسين مادة بالكسر وقريب من عشرين مادة بالفتح وجاء المفتوح كله محذوف الفاء فلو لم تقدر الكسرة فى عينه ما كان الحذف فانه مسوغ ولا وجه فى التصريف ﴿فائدة﴾ لم يتعرض الشارح كالناظم لما ورد عن بنى عامرة من الضم فى هذا النوع لكونه خاصا عندهم بمضارع وجد مطاوعه فقالوا فيه يجد بالضم كما نص عليه ابن القطاع وأبو عبيد وغيرهما من أرباب الأفعال كالجوهرى وروى بالكسر أيضا على القياس ونص ابن قتيبة وغيره كما فى القاموس على أن الوجهين أيضا فى وجد عليه موجدة إذا غضب وكان القياس اثبات الواو فى لغة الضم لكنهم حذفوها كما نص عليه فى التسهيل تنبيها على أن الأصل فيه كسر العين المقتضى للحذف ولم يعتدوا بالضم لشذوذه وقوله فى التسهيل كالتزام الكسر عند غير بنى عامر عبارة موهمة (**قوله** جاء يجىء) أى الكسر مطرد فى اليائى العين حلقى اللام كجاء أولا كشاب وعلل س عدم تأثير الحلقى فيه بالخفة الحاصلة له بالاسكان (**قوله** ولم يشذ منه شىء) أى إلا شاء يشاء على قول المبرد انه من باب فعل المفتوح وأما على قول سيبويه إنه مكسور الماضى فهو على القياس (**قوله** ونبهت على شذوذ أبى) شذت أيضا ألفاظ أخر وهى جبى المال جمعه وعثى فى الأرض

بالمهملة

ينهاه ونأى عنه ينأى أى بعد وشذ بغى بالمعجمة يبغى ونعى الميت بالمهملة ينعيه . ومثال النوع الرابع وهو المضاعف اللازم حن اليه يحن حنينا اشتاق وعليه عطف ودب على الأرض يدب دبيبا وفر منه يفر فرارا وقد أوردت معظم مواده وسيأتى ماشذ منه وأما القسم الثانى وهو ما قياسه الضم فأشار إلى النوع الأول منه بقوله (وضم عين معداه) أى وضم عين المعدى المضاعف من فعل المفتوح نحو جب الحبل يجبه بالجيم قطعه وصب الماء يصبه ومده يمده وعده وقد أوردت معظم مواده وسيأتى ماشذ منه وهذا هو القياس فى المضاعف من فعل المفتوح من كون اللازم منه مكسورا ومعداه مضموما وقد شذ من كل منهما أفعال فنبه على ذلك بقوله (ويندر ذا * كسر كما لازم ذا ضم احتملا) أى ويندر مجىء المعدى مكسورا كما ندر مجىء اللازم ذا ضم احتملا أى احتمل عن العرب أى نقل عنهم ففاعل يندر ضمير المعدى وذا كسر حال منه ولازم فاعل فعل مقدر وذا ضم حال منه وما المجرورة مصدرية أى كندور اللازم واحتمل نعت لضم . ثم ان النادر من كل منهما على ضربين ضرب جاء فيه الشذوذ فقط وضرب جاء فيه الأصل مع الشذوذ أما النادر من المعدى شاذا فقط فأشار له بقوله (فذو التعدى بكسر حبه)

بالمهملة والمعجمة أفسد وعسى الشيخ بالمهملتين كبر وغسى الليل بمعجمة فمهملة أظلم وغلت القدر اضطربت وقلى الشىء كرهه الا أنه جاء فى ماضى غير جى منها الكسر كفرح فيحتمل أن يكون من باب التداخل وحكى فى القاموس الكسر فى مضارع أبى على القياس وأما جى فلم يسمع فيه إلا الفتح فى الماضى والمضارع على الشذوذ ومن ثم قال بعضهم التمثيل بجى أولى من التمثيل بأبى لكن قال محشى القاموس الحق ان كسر مضارع أبى غير مسموع وانما يتمشى على رأى من يجيز القياس مع سماع غيره ﴿فان قيل﴾ كيف يدعى شذوذ أبى مع وروده فى القرآن قال الله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴿قلت﴾ كونه شاذا لاينافى وقوعه فى كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام مخالف للقياس دون الاستعمال أو عكسه أولهما الأولان مقبولان والثالث مردود وأبى من الأول (قوله وعلى أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون عينه حرف حلق) أى وإلا فالفتح لكسرة الوارد منه بالفتح وهذا هو الظاهر من كلام الناظم هنا وقوفا مع ما مثل به من أنى دون سعى وكذا تمثيله لما اشتهر من الحلق بالكسر فما بعد فيبقى على احدى النسختين وقيل ذلك مشترط وأن القياس هو الكسر لأن سببه قائم لأن الفعل المعتل الفاء بالواو وجب كسر عينه توصلا إلى حذف الفاء ولم يعتبر فيه الحلق والمعتل العين بالياء وجب كسرها أيضا لمناسبتها لأنهم يسكنونها بنقل حركتها فجعلوها من جنسها ولئلا تلتبس المواد أيضا ولا يعتبر فيه الحلق كما لم يعتبر فيهما لقيام السبب فيه مثلها ويكون سبيل ما ورد مفتوحا من الواوى الفاء كيضع ويقع ويدع إلى غيرها مما ورد بتخفيف الحلق وقد قال فى المزهر والفتح فى حلقى العين يائى اللام محفوظ كينهى ويسعى ومثله فى الارتشاف (قوله ومثال النوع الرابع) أطلقه الناظم اشارة إلى أنه لا تأثير فى الحلق فى المضاعف كما قاله الجمهور لأن المطلوب منه التخفيف وقد حصل بالسكون وهو أخف من الحركة وزعموا أن الفتح الذى رواه يونس فى مضارع كع من باب التداخل لأن ماضيه جاء من باب منع وعلم كما فى القاموس (قوله حن اليه يحن حنينا اشتاق وعليه عطف) أى وأما عن عنه بمعنى صد فمضارعه بالضم على الشذوذ وان لم يذكره الناظم فى المستثنيات وما ألطف قول بعضهم :

يحن المشوق إلى قربكم ... وأنت تحن ولا تشفق
نجد بالوصال فدتك النفوس ... فانى إلى وصلكم شيق

قول الناظم (وضم عين معداه) الجملة اما طلبية مناسبة لما قبلها أو خبرية مناسبة لما بعدها والضمير المضاف اليه معداه عائد على المضعف لا بقيد اللزوم كما فى تقرير الشارح إذ اللازم لا يكون له معدى فيكون فيه شبه استخدام وانما خالفوا فى اللازم والمتعدى فى الحركة ليقع الفرق بينهما من أول وهلة وخصوصا الأول بالكسر والثانى بالضم لأن اللازم ثقيل بلزوم معناه والمتعدى خفيف يتجاوز معناه محله والفتحة أخف الحركات وقد استوفاها غيره والضمة أثقلها والكسرة بينهما فأعطى المتعدى الخفيف الضم الثقيل وأعطى اللازم الثقيل الكسر الخفيف للتعادل (قول الشارح ولازم فاعل فعل مقدر)هذا مبنى على أن ما زائدة كافة للكاف عن العمل (قوله وما المجرورة مصدرية) هذا احتمال آخر ويحتمل ان تكون زائدة غير كافة ولازم مجرور بالكاف والكاف نعت لمصدر محذوف أى ويندر ذا كسر ندورا كندور لازم ذا ضم احتمل قول الناظم (فذو التعدى بكسر) عطف جملة ذو التعدى على قوله ويندر أفاد الترتيب وهو عطف مفصل على مجمل نحو فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه ثم المعروف انه لا يجىء مضارع المضاعف المتعدى بالكسر الا ويشاركه الضم عدا هذا الحرف فانه ورد من باب ضرب فقط كما فى الصحاح وتبعه الناظم مستندا إلى قراءة أبى رجاء العطاردى يحببكم الله بفتح حرف المضارعة وكسر الحاء من قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله واعترض على أن قراءة العطاردى كما فى ابن عطية يحبكم بفتح حرف المضارعة وضم الباء الموحدة . وأجيب بأن الناظم لا يطرح نقله لنقل ابن عطية لاحتمال أن يكون العطاردى قرأ بالوجهين مع ان ابن عطية كثيرا ما يقع له التخليط فى نسبة

أى فالنادر من المعدى بالكسر فقط فعل واحد فقط وهو قولهم حبه يحبه بفتح الياء لغة فى أحبه يحبه بضمها وأما ما جاء فيه بوجهين فأشار اليه بقوله (وع ذا * وجهين هر وشذ عله عللا * وبت قطعا ونم) أى احفظ ماجاء بوجهين وذلك خمسة أفعال . الأول قولهم هر فلان الشيء يهره ويهره أى كرهه وأصل الهر صوت الكلب الخفى . الثانى شد بالدال المهملة متاعه يشده ويشده أوثقه . الثالث عله الشراب يعله ويعله سقاه عللا (٣٠) بعد نهل والعلل محرك الشرب الثانى والنهل محرك أيضا الشرب الأول . الرابع بت الحبل أوغيره يبته ويبته بتا قطعه . الخامس نم الحديث ينمه وينمه نما ونميمة حمله وأفشاه على وجه الافساد وقضيته حصر الشاذ فى هذه الخمسة وقد ذكرت فى الشرح أربعة أفعال تلحق بهذه الخمسة ونبهت على أن هذه الخمسة أصلها اللزوم وهو الذى سهل مجيء الكسر فيها . وأما النادر من المضاعف اللازم فهو أيضا على ضربين ضرب جاء فيه الشذوذ فقط وضرب جاء فيه الشذوذ والقياس وإلى الضرب الأول منه أشار بقوله (واضممن معا * لزوم فى أمرر به وجل مثل جلا * هبت وذرت وأج كرهم به * وعم زم وسح مل أى ذملا * وأل لما وصر خا شك أب وشد * دأى عدا شق خش غل أى دخلا * وقش قوم عليه الليل جن ورش * ش المزن طش وثل أصله ثللا * أى راث طل دم خب الحصان وند * ت كم تخل وعست ناقة بخلا * قست كذا) أى واضممن عين المضارع من المضاعف مع لزومه فى هذه الأفعال المذكورة وهى ثمانية وعشرون . الأول قولهم مر به يمر مرورا . الثانى جل القوم بالجيم عن المنزل يجلون جلا وجلولا ارتحلوا عنه (**قوله** مثل جلوا عنه مخففا معتلا يجلون جلاء بالمد ومن هذا ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء وقيده به احترازا عن جل قدره والأمر بمعنى عظم فانه بالكسر لا غير ويجوز فى قوله مثل جلا بالمعجمة الكسر على البدل من جل والنصب على الحال منه . الثالث هبت الريح تهب هبيبا وهبوبا بالضم . الرابع ذرت الشمس بالمعجمة تذر فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع

القراءات إلى أربابها قال العلامة الأستاذ اللغوى أبو عبد الله سيدى محمد بن عبد السلام الفاسى بعد هذا الكلام وإذا بنينا على ما نسب اليه من القراءتين يكون حب من الأفعال ذات الوجهين الآتية وليس مضاعف متعد ينفرد فيه الكسر (قول الشارح أى فالنادر من المعدى) هذا التقدير يوهم ان ذو التعدى مبتدا وحبه بصيغة الماضى خبر وبكسر فى موضع الحال من المبتدا والأول العكس لأن المقصود الحكم على حبه بأنه ذو التعدى بكسر من المضاعف لاعكسه وان كان صحيحا ولأنه يخرجنا عن جعل الحال من المبتدا كما فى التقدير أولا من الخبر كما فى المكلاتى بادعاء انها حال من ضمير المبتدأ المقدر فى الخبر لأن ذو بمعنى صاحب فيعرب بكسر حالا من ضميره بناء على الصحيح من أن الجامد المؤول بمشتق يتحمل الضمير خلافا للكسائى ومن وافقه قول الناظم (وع ذاوجهين) أمر من وعى بقى على حرف واحد فيجب له وقفا أن يوصل بهاء السكت لقول الخلاصة :

وقف بها السكت على الفعل المعل ... بحذف آخر كأعط من سأل
وليس حتما فى سوى ماكع أو ... كيع مجزوما فراع مارعوا

ولذلك تكتب خطأ لأنه تصوير اللفظ بحروف هجائية بتقدير الابتداء به والوقف عليه ولا يتلفظ بها وصلا إلا إجراء له مجرى الوقف وذلك ممنوع فى كلام الناظم لكسر الوزن (قول الشارح هر فلان الشيء) قيده به احترازا من هر البرد الكلب صوته وهر الجمل سلحه أطلقه من بطنه فانهما على القياس وفى المثل فلان لا يعرف هرا من برا أى لا يعرف من يكرهه ممن يبره (**قوله** متاعه) لامفهوم له وكذا شد عضده قواه ولذا قال تى شد الشيء قول الناظم (عله عللا) احترز به من عل ابله صرفها قبل الرى فانه على القياس (قول الشارح عله الشراب) عداه للمفعول الثانى بنفسه وعداه البرماوى بالباء (**قوله** بعد نهل) أى أعم من ان يكون بعد رى أم لا كما يستفاد من الصحاح فقول من قال سقاه بعدرى فيه نظر قول الناظم (وبت قطعا) احترز به من بت الشيء أظهره فانه على القياس (**قوله** وغيره) أى كبت الحكم والطلاق فانهما أيضا بمعنى القطع كما فى ابن القوطية وبجواز الوجهين فيهما صرح ولد الناظم (**قوله** أصلها اللزوم) أى انها جاءت لازمة مرة ومتعدية أخرى قول الناظم (واضممن مع اللزوم) مفعول اضممن محذوف كما قرره الشارح وفى امرر وما عطف عليه حال من ذلك المحذوف (**قوله** مر به) التقييد بالجار غير ظاهر بل كذا مر ضد حلا فان فيه لغة من باب نصر كما فى القاموس إلا أن الشائع انه من باب فرح ومنه حديث يادنيا مرى على أوليائى بفتح الميم ولا تحلولى لهم فتفتنيهم قول الناظم (وجل مثل جلا) يعنى فى المعنى الذى هو الانتقال والارتحال إلا أن جلا غير صحيح فى المراد إذ من معانيه انكشف يقال جلا الخبر أى انكشف ووضح ولو قال وجل أى رحلا بالحاء المهملة لكان أبين وان فاته التنبيه على انه مرادف جلا ثم مضارع جل عند صاحب القاموس بالكسر على القياس فيحتمل أن يكون ذا وجهين على قوليهما إلا أنه ليس له مستند كما قاله محشيه اذ كل من ذكره علماء الصرف واللغة اقتصر فيه على الضم (قول الشارح والنصب على الحال) الظاهر الاقتصار عليه (**قوله** فاض شعاعها) أى انتشر نورها وفسر المكلاتى ذر بطلع وأنشد عليه :

صورة الشمس على صورتها ... كلما تغرب شمس أو تدور

.الخامس أج بالجيم يقال أج الظليم فى سيره يؤج أجيجا إذا سمع له دوى والظليم ذكر النعام وأجت النار والريح كذلك وقد يقال هجت. السادس كر الفارس على قرنه يكر كرا وكرورا رجع عليه السابع هم به يهم عزم عليه. الثامن عم النبت بالمهملة يعم طال فهو عميم ونخل عميم طويل وكذا غم الشعر يغم بالمعجمة. التاسع زم بأنفه بالزاى يزم أى تكبر وأمازم بعيره أى قاده بزمامه وزم متاعه أى شده. فبالضم لاغير لتعديها. العاشر سح المطر يسح سحا نزل بكثرة. الحادى عشر مل فى سيره يمل أى أسرع كذمل بالمعجمة ذميلا وقيده به احترازا عن مل الخبز يمله اذا أدخله الملة بالفتح وهو الرماد الحار فانه معدى وعن مل منه بمعنى ضجر فان مضارعه يفعل بالفتح لأنه من مضاعف فعل المكسور. الثانى عشر أل يقال أل السيف يؤل ألا إذا لمع وبرق وأل المريض والحزين يؤل أليلا اذا صرخ كأن يئن أنينا ولهذا قال لمعا وصرخا كذا ذكره الناظم وفى القاموس أل المريض والحزين يئل بالكسر لاغير على القياس وأل السيف يئل ويؤل برق بوجهين وفيه مخالفة لما ذكره الناظم من وجهين. الثالث عشر شك فى الأمر يشك ارتاب وتردد فيه وأما شكه بالرمح فمعدى. الرابع عشر أب الرجل بالموحدة يؤب أبا وأبيبا اذا تهيأ للسفر كذا ذكره الناظم تبعا وفى القاموس أب يؤب ويئب بوجهين . الخامس عشر شديد الرجل يشد

(قوله أج الظليم الخ) هذا على اطلاق الناظم وهو الذى فى الصحاح وغيره وصاحب القاموس أطلق فى النار وذكر وجهين فى الظليم ونحوه للصغانى فى التكملة عن ابن دريد وهو غير معروف ولا مسموع وقد رده أبو عمرو فى فائت الجمهرة كما فى حواشى القاموس (قوله هجت) أى بابدال الهمزة هاء (قوله على قرنه) أى كفئه فى الشجاعة (قوله وهم به) قيده بالجار تبعا للنظم احترازا من همت خشاش الأرض على وجهها أى دبت فانه بالكسر على القياس (قوله عزم عليه) منه قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أى همت بمخالطته وقصدتها وعزمت عليها عزما جازما وهم بها أى هم بدفعها وعزم عليه لولا أن عرف برهان ربه وهو أن الشاهد سيشهد له فلعله لو اشتغل بدفعها أمكن أن يتمزق قميصه من قبل فتكون الشهادة عليه لا له (قوله وكذا غم الشعر) فيه نظر بل هو من باب تعب كما فى المصباح وهو ظاهر كلام القاموس (قوله اذا تكبر) اقتصر عليه تبعا للجوهرى وفى القاموس زمه فانزم شده وككتاب ما يزم به الجمع أزمة والبعير بأنفه رفع رأسه لألم به وبرأسه رفعه وبأنفه شمخ والقربة ملأها فزمت امتلأت لازم متعد وزم البعير خطمه وتقدم فى السير وتكلم اه فجعل اللازم لمعان ستة وأطلق فى جميعها وقضيته حا كة بالكسر إذ قال واذا كرت المصدر مطلقا أو الماضى بدون الآتى ولا مانع فالفعل على مثال كتب والمانع كون الفعل مضاعفا لازما ولا شهرة ترفع النزاع من البين كما قال فان خرج عن القياس نص عليه والذى فى ابن القطاع عن القوطية أن الضم انما هو فى التقدم فى السير وفى تصويت العصفور انظر سى (قوله فبالضم لاغير) لو قال فبالضم على القياس لكان أصوب وأنسب للتعليل بعده (قوله سح المطر) لامفهوم للمطر وكذا الدمع ونقل أبو حنيفة عن أبى زيد الضم فى مضارع سحت الشاة سمنت غاية السمن وكلام الناظم شامل له إلا أن ظاهر كلام القاموس الكسر على القياس وبالكسر فى مضارع سحت الشاة صرح به الزمخشرى والبرماوى (قوله نزل بكثرة) بهذا فسره العزيزى فى الجامع وفيه عبارات شتى ترجع إلى معان متقاربة وهى السيلان من فوق والصب الكثير وشدة الانصباب والصب المتتابع (قوله احترازا الخ) مل المتعدى والمكسور العين لم يدخلا حتى يحتاج إلى الاحتراز عنهما فالصواب أن لو قال احترازا من مل ظهره وجعه ومل من حماه عرق ومل بالمرض والغم تقلب فانه من باب فعل بكسر العين وفتحها والمفتوح على قياسه قول الناظم (وأل لمعا وصرخا) قال البرماوى لمعا نصب على المفعول المطلق لمرادفته لأل نحو قعدت جلوسا وصرخا عطف عليه وقد استعمل فى معنييه فلذلك أكده بالمصدرين المتغايرين فيؤخذ منه انه يجوز أن يقال عسعس الليل إقبالا وادبارا لان عسعس بمعنى أقبل وأدبر (قوله كأن الخ) الصواب الإتيان به عقب قوله الآتى لاغير على القياس (قوله من وجهين) أى وهما مخالفته للنقل فى أل بمعنى صرخ ووضع الشىء فى غير محله فى أل بمعنى لمع ثم التقييد بهذين يقتضى نفى أل الفرس إذا أسرع مع انه هو الذى ضم فكان من حقه أن يذكره ويقتصر عليه (قوله فى الامر) اقتصر عليه لأنه هو الذى اشتهر بالضم وأما شك فى السلاح دخل والبعير لصق عضده بجنبه أو ظلع بالظاء المعجمة والعين المهملة أى غمز فى مشيه فانهما عندهم علي القياس خلاف مايوهمه اطلاق النظم وظاهر القاموس ان الجميع على القياس إلا أن شك فى الأمر اشتهر بالضم اشتهارا رافعا للنزاع من البين والذى فى ابن القطاع ان شك البعير ظلع من بابى علم ونصر (قوله وتردد فيه) أى مع استواء طرفيه أو ترجيح أحدهما على الآخر فيصدق بالظن والوهم قال المفسرون فى قوله تعالى فان كنت فى شك مما أنزلنا اليك أى غير مستيقن وهو يعم الحالتين (قوله كذا ذكره الناظم) أى فى شرح التسهيل احترازا من أب للشىء وإلى وطنه حن ونزع وأب زيد أب عمرو قصد قصده وأب الشىء تيسر وأبت إبابته استقامت طريقته فهى وان كانت كلها لازمة فقد ذكر فى القاموس ان الثانى منها بوجهين وأطلق فى غيره وقضيته أنه على القياس (قوله وفى القاموس أب الخ) اعترضه محشيه بأنه لم يرمن ذكره بعد الاستقراء بل كل من ذكره

أى عدا بالمهملة وقيده به احترازا من شد المتاع فهو معدى وفيه وجهان كما سبق . السادس عشر شق عليه الأمر يشق مشقة أضر به وأما شق العصا إذا فلقها فمعدى . السابع عشر خش فى الشىء يخش بالمعجمتين دخل فيه . الثامن عشر غل فيه يغل أى دخل وقيده به احترازا من غل المتاع يغله غلولا إذا أخفاه وسرقه وخان فيه فانه معدى ومن غل الأديم فى الدبغ إذا فسد فبالكسر لاغير . التاسع عشر قش القوم بالقاف والشين المعجمة يقشون قشوشا حسنت حالهم بعد بؤس . العشرون جن عليه الليل يجن جنا أى أظلم . الحادى والعشرون رش المزن وهو السحاب يرش رشا أى أمطر . الثانى والعشرون طش المزن أيضا يطش طشا أى أمطر مطرا ضعيفا دون الرش كذا ذكر الناظم ومفهوم الصحاح انه بالكسر على القياس إذ لم ينبه على شذوذه كعادته وفى القاموس طشت السماء تطش وتطش بوجهين . الثالث والعشرون ثل الحيوان يثل أى راث وقيده به احترازا من ثل التراب يثله ثلا أى صبه صبا ونبه على أن أصله ثلل ففك الادغام وكسائر المضاعف وقياسه فعل بالكسر لأنه من الاعراض كحزن . الرابع والعشرون طل دمه يطل أى ضاع هدرا ولم يثأر به والاكثر طل دمه بالبناء للمفعول فهو مطلول . الخامس والعشرون خب الحصان يخب خبا أسرع فى السير وكذا خب النبات يخب خبيبا أى طال بسرعة فقوله ونبت معطوف على الحصان وكم نخل فعل وفاعل . السادس والعشرون كم النخل يكم إذا أطلع الجرى

اقتصر فيه على الضم قول الناظم (أى عدا) معناه جاوز أو ظلم أو وثب (قول الشارح احترازا من شد المتاع) فيه نظر إذ الموضوع وهو الضعف اللازم محترز فلم يدخل التعدى حتى يحترز عنه فالمتعين أنه احترز به من شد النهار ارتفع وكذا النار وشد على قرنه فى الحرب شدة حمل فهما على قياسهما (قوله شق عليه الأمر الخ) هذا تقييد لاطلاق الناظم وزاد ابن العباس والمكلاتى شق بصر المحتضر نظر إلى الشىء لا يرتد اليه طرفه وشق عمود الصبح لاح قال فى بغية الآمال :

شق عليه الأمر قد أضر به * كذا عمود الصبح لاح فانتبه

وبصر الميت لا يرتد * اليه طرفه انتهى ماعددوا

واحترزوا بذلك من شق ناب البعير طلع وشق الفرس مال فى جريه إلى جانب فانهما على القياس (قوله وقيده به) صريح فى أن القيد راجع لغل فقط لا له ولما قبله وإن كان بمعناه خلافا للبجائى ومن تبعه لأن الغالب فيما يذكر للتفسير أن يكون تقييدا ولم يذكروا فى خش محترزا (قوله احترازا من غل المتاع) هذا متعد فالصواب حذفه والاقتصار على ما بعده (قوله ومن غل الأديم) أى ومن غل الماء بين الاشجار جرى وغل صدره اضطغن وحقد وغل فى بصره حاد عن الصواب فانها بالكسر على القياس (قوله حسنت حالهم بعد بؤس) بهذا فسره جميع الشراح قال فى بغية الآمال :

وقش قوم أى زكت أموالهم * وحسنت من بعد بؤس حالهم

ويقال أيضا قش القوم انطلقوا منجفلين وكلام الناظم يحتمل كلا من المعنيين وعلى كل قيده به احترازا من قش الرجل أكل من ههنا وههنا ولف ماقدر عليه مما على الخوان وقش الرجل مشى مشى المهزول وأكل مما يلقيه الناس على المزابل وكسر الصدقة وقش النبات يبس فانها على القياس (قوله أظلم) أى ستر إذ مادة الجن بجميع تصاريفها تدل على الستر ويستعمل متعديا ولازما فيقال جنه الليل وجن عليه قاله فى الصحاح (قوله رش المزن) المزن السحاب الأبيض والواحدة مزنة ولا مفهوم للمزن وكذا العين والطعنة (قوله أى أمطر) يعنى مطرا خفيفا وفى أدب الكاتب أضعف المطر الطل وأشده الوابل ومنه يكون السيل (قوله أى راث) من الروث بالواو وهو زبل كل ذى حافر لا من الريث بالياء البطء فانه كباع (قوله احترازا من ثل التراب) فيه نظر اذ ثل من ثل عرش القوم ذهب عزهم وملكهم ومن ثل الماء صوت فى الصبابة (قوله ونبه على أن أصله الخ) ﴿ان قيل﴾ مافائدة التنبيه عليه مع ان كلامه فى مضارع المفتوح ﴿قلنا﴾ لما كان دالا على الاعراض ربما يتوهم انه من باب المكسور فرفعه فقول البجائى انه حشو فيه نظر (قوله طل دمه يطل أى ضاع هدرا) صريحه ترادفهما وهو قول ضعيف والمشهور ان المطلول هو الذى لم يؤخذ بثاره لعجز أهله عن ذلك أو لجهلهم بقاتله والهدر هو الذى يأمر السلطان بقتله ويطل دمه ويمنع أهله من القيام بدمه لاستحقاقه ذلك (قوله والاكثر) نحوه فى القاموس وهو الفصيح ولذا اقتصر عليه ابن المرحل تبعا لثعلب فقال :

ودم زيد طل أى لم يقتل * قاتله ولا ودى بمحمل

ومقابله اطل الرباعى والثلاثى المبنى للفاعل وانكار أبى زيد لهذا مردود بنقل أبى عبيدة والكسائى له وفيه لغة أخرى من باب تعب كما فى المصباح قول الناظم (خب الحصان ونبت) التقييد بهما ليس للاحتراز إذ خب الرجل بخل بما عنده ونزل منهبطا من الأرض ليجهل موضعه والبحر اضطرب والرجل صار خداعا كذلك وأطلق فى القاموس وقضيته الكسر فى الجميع إلا أن تكون شهرة والحصان مفرد حصن ككتب الذكر من الخيل الكريم سمى بذلك لأنه ضن أى بخل بمائه فلم ينز إلا على كريمة ثم كثر ذلك حتى سموا به كل ذكر من الخيل (قوله أسرع) فى بج مشى دون إسراع وقال المكلاتى مبادى

أكامه وهو الخف الساتر لطلعه . السابع والعشرون عست الناقة بالمهملتين تعس أى رعت وحدها ولهذا قال بخلا أى بموضع خال وأصله المد فقصره للضرورة . الثامن والعشرون قست الناقة بالقاف والسين المهملة تقس مثل عست فهذه ثمانية وعشرون فعلا شذت بالضم من المضاعف اللازم وسبق الانتقاد عليه فى ثلاثة منها وهى أل وأب وطش وقضيته حصر الشاذ فيها وذكرت فى الشرح ثمانية عشر فعلا تلحق بها ونبهت على أن أصل جل القوم عن المنزل وهبت الريح وذرت الشمس وسح المطر وقش وغل وجن عليه الليل ورش المزن وثل أى راث وكم النخل التعدى فاستصحب الضم فيها فى هذه التراكيب وأما الضرب الثانى من اللازم وهو ما جاء منه بوجهين فأشار اليه بقوله (وع وجهى صد أث وخر * ر الصلد حدت وثرت جد من عملا * ترت وطرت ودرت جم شب حصا * ن عن لحت وشذ شح أى بخلا * وشطت الدار نس الشىء حر نها * ر) أى واحفظ الوجهين الجائزين فى هذه الأفعال المذكورة وهى ثمانية عشر فعلا . الأول صد عن الشىء يصد ويصد صدودا أعرض عنه وكذا صد من كذا أى ضج ومنه بالضاد المعجمة وبالجيم فالكسر على القياس والضم شاذ وبهما قرىء إذا قومك منه يصدون وأما صده عن كذا أى صرفه عنه ومنعه فبالضم لا غير وهو أصل صد عنه . الثانى أث الشجر والشعر بالمثلثة يؤث ويئث أى كثر والتف فهو أثيث . الثالث خر الصلد أى الحجر يخر ويخر أى سقط من علو إلى سفل وكذا خر ساجدا . الرابع حدت المرأة بالمهملتين على زوجها تحد وتحد تركت الزينة وأما حده بمعنى منعه فبالضم لا غير وهو أصل حدت فالضم بتقدير منعت نفسها الزينة والكسر بتقدير امتنعت منها

الجرى وهو الصواب (قوله أكامه) جمع كم بكسر الكاف كما فى القاموس وحكى جماعة الضم فيه أيضا وبه روى قول الشاعر : نسيمه قد جر أذياله * وزهره يضحك فى كمه
ويناسبه اذيال (قوله وهو الخف) أى الوعاء وقيل الطلع نفسه إلا أن بعضهم قد حمله على المجاز قول الناظم (وعست ناقة بخلا) الاسناد إلى الناقة اما تقييد فيصدق بعست الناقة رعت وحدها وعست الناقة لا تدر حتى تباعد عن الناس ويكون احترز عن عس الرجل عسا طاف بالليل وعن عس خبره أبطأ وعس الذئب طاف وعست الناقة ساء خلقها عند الحلب أو درت قليلا فانها بالكسر على القياس واما فرض مثال وقد حكى المكلاتى الشذوذ فى عس خبره أبطأ وظاهر القاموس القياس فى الجميع حتى فيما ذكره الناظم (قوله ولهذا قال بخلا) مقتضاه أن قول الناظم بخلا للاحتراز عن عست الناقة لا تدر حتى تباعد عن الناس مع انه غير مناف له وقد حكى الشذوذ فيه (قوله أصله المد) هذا هو الظاهر وقال المكلاتى يحتمل أن يكون مقصورا وهو الرطب من النبات واحده خلاة كحصى وحصاة والباء ظرفيه فى الوجهين (قوله فقصره للضرورة) فيه نظر إذ ليس هو من قبيل الممدود الذى يقصر للضرورة كما تقدم (قوله مثل عست) المماثلة اما فى الخروج عن القياس فقط وهو ظاهر قول المكلاتى عست إذا رعت وحدها ليلا وقست إذا رعت وحدها نهارا أو فيه وفى التقييد بالخلا وعليه جل الشراح (قوله وكذا صد من كذا) صريح كلام القاموس وأن الوجهين انما هما فى هذا واما الأول فعلى القياس قال صد عنه صدودا أعرض وهو يصد ويصد صديدا ضج فذكر ماضى أعرض فهو عنده على قياسه لوجود المانع وذكر الوجهين فى مضارع ضج ونحوه فى الجعبرى عن الفراء والزجاجى فاعتراض محشيه باطلاق ابن مالك وغيره الموهم أن الوجهين واردان فى كل منهما فيه نظر (قوله وبهما قرىء) قرأ بالكسر البصرى والمكى وعاصم والشامى وبالضم باقى السبعة وهما بمعنى واحد وهو يضجون أى يضحكون كما فى ابن القوطية (قوله أن الشعر والنبات) خص جماعة الشعر بالذكر واقتصر فى القاموس على النبات والجمع بينهما أولى واحترز بهما من أثت المرأة غطت عجيزتها فانه على القياس (قوله يؤث ويئث) جعله فى القاموس مثلث العين فى المضارع فيكون المضارع ذا وجهين (قوله خر الصلد) بفتح الصاد وقد يكسر الأملس من الحجارة (قوله وكذا خر ساجدا) أشار به إلى ان التقييد بالصلد ليس للاحتراز ولو قال الناظم بدله الشىء لشمل هذين وخر الماء صوت والريح والعقاب حفت ففى الكل الوجهان كما فى القاموس لكن اعترض محشيه هذه الثلاثة بأنه لم يزمن ذكر فيها الوجهين والكسر فى خر ساجدا أفصح ولذا أجمع القراء عليه فى قوله تعالى يخرون للأذقان سجدا وفى قوله جل وعلا ويخرون للأذقان يبكون ويزيدهم وقرىء خارج السبع بالضم قول الناظم (حدت) أسنده إلى المرأة الغائبة قال ابن عباس لعل ذلك ليخرج حدت على الرجل من الترف وهو الخفة والطيش وانه مما جاء بالضم شذوذا وهو مما بقى عليه وفيه انه لا مانع من أن يقال حدت المرأة على بعلها خفت وطاشت فالتقييد بالتاء لا يفيد كما فى شرح الفاسى وقوله وهو مما بقى عليه بالضم فى القاموس خلافه إذ نص على انه القياس بالكسر ونحوه فى المصباح (قوله بالمهملتين) أى باهمال الحاء والدال وقيل بالجيم مأخوذ من جدت إذا انقطعت فكأنها أيضا قد انقطعت عن الزينة وما كانت عليه قبل ذلك قاله محشى القاموس ﴿ تنبيه ﴾ كما سمع حدت ثلاثيا سمع أحدت رباعيا وكل منهما لغة فصيحة كما جزم به شراح الفصيح خلافا للحج فى أن الرباعى أفصح والاصمعى فى إنكاره الثلاثى وحديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا روى بالوجهين كما فى الصحيح وغيره وبهما ضبطه أرباب الغريب

الخامس ثرت العين بالمثلثة تثر وتثر ثرا فهي عين ثرة أي غزيرة الماء وأما ثر الشراب بمعنى صبه فبالضم لا غير وهو أصل ثرت .

السادس جد الرجل في عمله بالجيم يجد ويجد جدا بالكسر أي قصده بعزم وهمة وأما جد الثمرة أي قطعها فبالضم لا غير وهو أصل جد في عمله فكأنه قطع عنه كل ما سواه وانقطع اليه . السابع ترت النواة بالمثناة فوق تتر وتتر أي طارت من تحت الرضخ وكذا ترت يده عند القطع وأما ترها يترها أي أبانها فبالضم لا غير وهو أصل ترت . الثامن طرت النواة أيضا تطر وتطر كثرت . التاسع درت الشاة باللبن تدر وتدر وقد يقال درها أي استدرها والأكثر دررها بالتضعيف . العاشر جم الماء يجم ويجم جموما اجتمع فهو جم أي كثير وقد يقال جمه بمعنى جممه الحادي عشر شب الحصان يشب ويشب شبابا بالكسر وشبيبا مرح ولعب وأما شب الغلام يشب شبابا بالفتح فبالكسر لا غير وشب النار يشبها فبالضم لا غير وهو أصل شب الحصان . الثاني عشر عن له الشيء يعن ويعن عنا وعنينا وعننا محركا أي عرض . الثالث عشر فحت الافعى بالمهملة وبالمعجمة أيضا تفح وتفح نفخت بفمها وصوتت . الرابع عشر شذ عن الجمهور يشذ ويشذ شذوذا انفرد . الخامس عشر شح بالمال يشح ويشح شحا بالضم أي بخل به . السادس عشر شطت الدار تشط وتشط بعدت . السابع عشر نس اللحم وغيره بالمهملة ينس وينس جف وذهبت رطوبته وقد يقال نش بالمعجمة وثلاثيا

الثامن عشر حر نهار يحر ويحر حميت شمسه وفيه لغة أخرى يحر بالفتح لكنه من باب فعل بالكسر فهذه ثمانية عشر فعلا من اللازم المضاعف جاءت بالوجهين وقضيته حصر الشاذ فيها

كصاحب النهاية والمشارق والفائق وغيرهم واقره شراح الصحيحين (قوله ثرت العين) التقييد بالعين ليس للاحتراز بل وكذا ثرت السحاب كثر ماؤها كما في الصحاح وهي سحاب تأتي من قبل العراق وبكل منهما فسر قول عنترة : جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم

(قوله تثر وتثر) جعله في القاموس مثلث العين في المضارع وفيه أن الفتح انما يكون في الماضي المفتوح الحلقي العين أو اللام وهو منتف هنا وفي مضارع فعل المكسور كفرح ولم يسمع في ماضي ثر الكسر حتى يفتح مضارعه قول الناظم (جد من عملا) من فاعل جد واحترز به من جد في الأمر ضد هزل ومن جد الثوب ضد خلق لأن آتيهما بالكسر كما في المكلاتي وهو الذي في الصحاح والمصباح وكتب الأفعال وجعل في القاموس ضد هزل بالوجهين ولا يجوز أن يدخل في قول الناظم من عملا لأن غير الهازل مجتهد في عمله إلا أن محشيه اعترضه بأنه لم يره لغيره (قول الشارح تحت الرضخ) بالخاء المعجمة الحجر الذي تكسر به النواة وأما التي تكسر عليه فبالمهملة قول الناظم (ترت) قيده ابن العباس والمكلاتي بالنواة وهو غير ظاهر بل وكذلك ترت يده كما في الشارح وتر العضو بان وانقطع كما في ابن عباس وفي القاموس انهما بالوجهين وكذا طرت اليد سقطت وعليه فالتقييد غير بين قول الناظم (ودرت) بالدال والراء المهملتين والضمير للناقة المفهومة من السياق (قوله كثرت) أي معنى واستعمالا وظاهر القاموس أنه على القياس وكلهم خصوا ذلك باللبن وفي ابن القطاع ذكر الماء وكل جار وكل ذات والفرس كذلك قول الناظم (جم) أطلقه وقيده الشارح بجم الماء للاحتراز من جم الفرس يجم ترك الضراب فلم يركب وجم العظم كثر لحمه والأمر دنا فانها كلها على القياس (قوله مرح ولعب) أي بأن رفع يديه ووقف على رجليه (قوله أي عرض) هذا في المعاني واما في الأجسام فمعناه ظهر يعني لكل راكب قول الناظم (فحت) الاتيان بالتاء للاحتراز من فح الرجل أي غط في نومه فانه على القياس قول الشارح (بالمهملة والمعجمة) أي يقال فحت بالحاء المهملة وفخت بالخاء المعجمة الا أن مضارع هذا لم يجىء إلا على القياس كما قاله ابن العباس والمكلاتي وذكر صاحب القاموس في المهملة الوجهين وقال في المعجمة فخيخ الأفعى فحيحها أي في المعنى ويحتمل أن تكون المماثلة في الوجهين والأول هو الظاهر قول الناظم (وشذ) أي بالمعجمتين وكون مضارعه بالوجهين هو الذي في مصنفات اللغة وحكى الشهاب عن يونس تثليث المضارع ولا وجه للفتح إلا إذا ثبت كسر ماضيه ولم يذكروه (قوله بالضم) أي على انه مصدر أما المصدر فبالفتح قول الناظم (أي بخلا) اقتصر على تفسيره بالبخل ونحوه في القاموس الشح مثلث البخل والحرص والظاهر أن الواو فيه للمعية فيكون كقول ابن العباس والمكلاتي بخل مع حرص وهو الذي في مفردات الراغب والنهاية والصحاح ويحتمل ان يريد أن يفسر تارة بهذا وتارة بهذا كقولهم الجد أبو الأب وأب الأم وعلى هذا فلا درك على الناظم لأنه فسره بأحد معنييه قول الناظم (وشطت الدار) أسنده إلى الدار للاحتراز من شط عليه في حكمه جار فانه على القياس ولفظ الدار خرج مخرج الغالب إذ كل بعيد فيه الوجهان قاله الفاسي وفيه أن مضارع شط عليه في حكمه بالوجهين كما في المصباح (قوله جف وذهبت رطوبته) قال البرماوي ومنه سميت مكة الناسة لقلة الماء بها قول الناظم (حر نهار) أسنده للنهار احترازا من حر المملوك عتق فانه على القياس كما نقله ابن العباس عن علي بن حمزة في تعقبه على ثعلب لكن الذي في امهات اللغة ومصنفاتها كالجوهري والقاموس والمصباح انه لا يقال الامن باب فرح (قول الشارح وفيه لغة أخرى) هذه اللغة أشهر من لغة الفتح كما في المصباح وحاصل ما في الدواوين اللغوية في جميع أفعال هذه المادة انه قد استعمل أحر رباعيا حكاه الكسائي في شرح فصيح أبي جعفر

وقدذكرت فى الشرح ثمانية أفعال تلحق بها وأوردت أمثلة من مضاعف فعل المكسور مفتوحة المضارع نحو لج فى الخصومة يلج تمادى فيها بح صوته يبح وودلو يفعل كذا يود وكذا ود بمعنى أحبه ولذلى الشىء يلذ وبر فى يمينه يبر وكذا بر والديه وقرت عينه تقر ومسه يمس وبش به يبش لقيه بطلاقة وجه وهش له يهش ارتاح له وغص بالطعام يغص وكذا غص المجلس بأهله ومصه بلسانه يمصه وعض عليه بأضراسه يعض وشلت يده يشل شللا وظل نهاره يفعل كذا يظل ومل منه يمل ضجر وشم رائحته يشمها وضن بالشىء يضن بخل وإنما أوردته لأن ماضيه يشتبه بماضى فعل المفتوح وإنما يظهر الفرق بينهما عند إسناد الفعل إلى تاء الضمير أو نونه نحو فان زللتم واذعللنا و نحو صدقت وبررت وقررت بالاياب عينا ثم انا ذكرنا أن القسم الثانى من فعل المفتوح وهو ما قياس مضارعه الضم أربعة أنواع أحدها المضاعف المعدى وقد سبق والثانى والثالث ما عينه أو لامه واو قد أشار اليهما بقوله (والمضارع من فعلت إن جعلا * عيناله الواو ولاما يجاء به * مضموم عين) أى والمضارع من فعل المفتوح العين يجاء به مضموم العين ان جعل الواو عينا له أو لاما له فالمضارع مبتدأ ويجاء به خبره ومضموم عين حال من الضمير النائب المستتر فى يجاء به العائد إلى المضارع من فعلت والواو نائب عن فاعل جعل وعينا مفعوله الثانى ولاما معطوف عليه مثال ما عينه واو آب يؤوب وتاب اليه يتوب وثاب أيضا بالمثلثة اليه يثوب وكلها بمعنى رجع وقد أوردت معظم مواده ونبهت على أنه شرط فى التسهيل للزوم الضم فيه ان لا يكون لامه حرف حلق وأن الصواب عدم اشتراط ذلك لأنى لم أظفر بمثال منه مفتوحا بل مضمومة كلها كساءه يسوءه وباح بسره يبوح وفاح المسك يفوح وضاع أيضا يضوع وصاغ الحلى يصوغه وفاه يفوه نطق ومثال ما لامه واو تلا القرآن يتلوه وجلا السيف يجلوه صقله وحلا الشراب يحلو

وثلاثيا ولم يسمع إلا فى أربعة أحرف حر العبد عتق وحر الرجل عطش وحر الرجل اتصف بالحرية وهذه الثلاثة لم ترد إلا بالكسر فى الماضى على الصواب فى حر العبد وحر النهار بالكسر وهو الأشهر والفتح مع جواز الكسر والضم فى المضارع وهو ما ذكره الناظم ونحوه فى الموعب عن أبى عمرو وحكى يعقوب عن الكسائى كسر المضارع فقط على القياس (قوله وقد ذكرت فى الشرح ثمانية أفعال تلحق بها) عد منها شت الأمر بالمثناة فوق تفرق لكن اقتصر فى القاموس على الضم (قوله بح صوته) فيه لغة أخرى من باب منع حكاه ابن القطاع وجعلها الجوهرى والمجد ضعيفة والبحح شىء يعترض فى الحلق فيغير الصوت (قوله وقرت عينه) فيه لغة أخرى من باب ضرب كما فى المصباح (قوله ومسه) أى أفضى اليه بيده من غير حائل وفيه لغة من باب قتل (قوله وغص بالطعام) فيه لغة من باب قتل كما فى المصباح والغصة بالضم الشجا كما فى القاموس وصرح بترادفهما وكذلك الشرق ومعناه وقوف الشراب ونحوه فى الحلق قالوا وهو فى المائعات أكثر استعمالا وقال بعض فقهاء اللغة غص بالطعام وشرق بالشراب وشجا بالعظم وقد يستعمل كل مكان الآخر (قوله ومص بلسانه) فيه لغة من باب قتل ضعيفة والمص أخذ المائع القليل بجزق النفس (قوله وعض عليه بأضراسه) فيه لغة أخرى من باب نفع وهى لتميم وفى أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا والعض كله بالضاد الا عظ الزمان فانه بالظاء المشالة قال ابن مالك فى أرجوزته وعظت الحرب إذا ما اشتدت * ثم السباع والذباب عضت

وقال بعض فقهاء اللغة إذا كان بالأسنان فبالضاد والا فبالظاء وتفسير القاموس عظه الحرب بعظه ظاهر فى أنه يقال عظه الزمان وعضه بالمشالة وعدمها ويوافقه قول ابن السيد والعض والعظ شدة الحرب أو شدة الزمان ولا تستعمل الظاء فى غيرها (قوله وإنما أوردته لأن ماضيه يشتبه بماضى فعل المفتوح) أى لاتحاد ماضيهما فى اللفظ فيحتاج إلى معرفة الماضى بالنقل عن العرب ولم ينبه على فعل المضاعف لأنه لم يرد إلا فى الأحرف الخمسة المتقدمة (قوله والمضارع) إنما التزم فيه الضم للفرق بين بنات الواو وبنات الياء كما التزم فى اليائى العين واللام الكسر حرصا على البيان وطلبا للفرق بحسب الامكان (قوله فالمضارع مبتدأ) ومن فعلت حال من الضمير المستتر فى صلة أل أى والذى ضارع الاسم فى حال كونه مأخوذا من مصدر فعلت بفتح العين الا ان فيه إيقاع الظاهر موضع المضمر لأن كلامه فى المفتوح (قوله ويجاء به خبره) أى سادا مسد جزاء الشرط قال فى التسهيل وقد يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط كقوله تعالى وإنا إن شاء الله لمهتدون ويصح جعله جزاء وإن كان مرفوعا لقوله فى الخلاصة :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن . لأن الأداة لما لم تؤثر فى الشرط حيث كان ماضيا ساغ أن لا تؤثر فى الجزاء والخبر عليه الشرط وجزاؤه (قوله المستتر فى يجاء) صوابه المجرور بالباء إذ لا استتار هنا (قوله لأنى لم أظفر بمثال منه مفتوحا) أى وأما داء الرجل يداء أصابه داء وراح اليوم يراح كثرت ريحه فعينه مكسورة فى الماضى بنص الفاسى وماهت الركية تماه كثر ماؤها وفيها تموه وتميه وطاع يطوع انقاد ولاع يلوع جزم وهاع يهوع قاء بلا كلفة وقد نص فى المصباح على أن طاع فى لغة من باب علم وهو ظاهر أو صريح فى ماهت الركية تميه فانه جاء مضارعه على يفعل بكسر العين وهو واوى من الماء فيكون مما شذ المضارع فيه من باب فعل بكسر العين كما سبق فيكون تماه مضارعا له على القياس ولا يبعد ادعاء ذلك فى باقيها ولكن لم يصح ادعاء ذلك فلا يرد النقض بها قلتها قاله الفاسى وذكر فى بغية الآمال أنه لم يرد فعل واوى العين بالكسر فى الماضى والمضارع إلا آن وذكر فى الشرح ان الواو من ذلك من قبيل الاستغناء والتداخل انظره (قوله مضمومة كلها) أى وما ورد

وخلا المكان يخلو وقد أوردت معظم مواده أيضا وذكرت أنه شرط فى التسهيل أيضا أن لايكون عينه حرف حلق وانه لا ينبغى ذلك فانى لما تتبعت مواده فى الصحاح والقاموس وجدت غالب حلقى العين منه مضموما كدعا يدعو ولغا يلغو ولها يلهو وسخا بالمال يسخو وصحا الجو يصحو ولم أظفر بما انفرد بالفتح إلا طحا الأرض يطحاها بسطها وطغى يطغى جاوز الحد وفحا التراب يفحاه جرفه وجاءت أفعال منه بالضم والفتح كصغى اليه يصغى ويصغو ومال وضحى الشمس يضحى ويضحو برز ومحا الكتاب يمحاه ويمحوه ثم أشار إلى النوع الرابع مما قياس مضارعه الضم بقوله (وهذا الحكم قد بذلا * لما يدل على فخر وليس له * داعى لزوم انكسار العين نحو قلا) أى وهذا الحكم هو ضم عين المضارع قد أعطيته مادل على غلبة المفاخر إذا لم يكن فيه داعى لزوم انكسار العين من كون فائه واوا أو عينه أو لامه ياء كما سبق مثال مايدل على غلبة المفاخر سبقنى فسابقته فأنا أسبقه وضاربنى فضربته فأنا اضربه وخاصمنى فخصمته فانا اخصمه وهكذا فما مضارعه مكسورا من فعل ترده مضموما فلو قلت سبقه يسبقه وضربه يضربه وخصمه يخصمه لغير مفاخرة لكسرته على أصله ومثال مافيه داعى لزوم الكسر واعدنى وبايعنى وراماني ومثله قالانى فأنا اقليه والقلا بالكسر البغض وقد مثل به الناظم الخاء لما فيه داعى الكسر وفى بعض النسخ لما لبذ مفاخر بتشديد الذال المعجمة وهو بمعنى الغلبة يقال بذه يبذه بذا أى غلبه

بالكسر والضم مع اتحاد المعنى كصان ونحا فلاختلاف اللغتين فمن ضم فالفعل عنده واوى ومن كسر يائى وكذا يقال فى المعل اللام كظما وتلى ونهى قال فى بغية الآمال :

وحيثما ورد ذا وجهين * معل لام أو معل العين * فلاختلاف اللغتين فيهما
نحو نحا وصان فأعلمنهما * وذاك فى كلامهم كثير * وفوق ماذكره الضرير

أما ما كان يائيا عند الجميع باعتبار معنى وواويا باعتبار معنى فلا يحسن التمثيل به (قوله وجدت غالب حلقى العين منه مضموما) حاصل ماذكره هنا وفى الكبير مع بيان المعنى المراد منه من الاعتراض على المصنف فى التسهيل ان خمسة عشر فعلا من المضارع الحلقى العين وردت بالضم فقط وثلاثة بالفتح فقط وسبعة بالضم والفتح فالفتح هو القياس لأمرين أحدهما ان تعلق الحكم بالأمر الاغلب أولى ثانيهما قيام السبب الداعى إلى الضم والفتح فيما ورد فيه ليس له وجه إلا التخفيف للحلقى على ان ما اقتضاه كلامه من حصر أفعال هذا النوع فى خمسة عشر غير ظاهر فقد حكى الفاسى أحدا وأربعين ثم كلام الناظم فى التسهيل ليس صريحا فيما ادعاه الشارح بل هو ظاهر فى أن الضم هو القياس وما ورد على خلافه تخفيف ونصه والتزم الضم فيما عينه أو لامه واو وليس أحدهما حلقيا فمفهومه ان كان أحدهما حلقيا لا يلتزم ضمه بل يوجد تارة هو وغيره كما فى نحا اللبن مخضه ينحو وينحى أو يوجد غيره فقط كما فى نهى عن الشىء ينهى بالفتح ورفأ ثوبه خاطه لأنه يلتزم أوسع من تعيين الفتح الذى هو قياسا وعلى هذا فكلامه ككلام سيبويه والجمهور فى أن الضم هو القياس (قوله طحى الأرض يطحاها بسطها) احترز به من طحى بمعنى بعد وهلك فان مضارعه بالضم كما فى القاموس (قوله كصغى) الذى عندى ان الوجهين إنما جاءا فى كلمة واحدة وهى نحا الشىء بمهملة قصده قول الناظم (وهذا الحكم قد بذلا لما يدل على فخر) فيه التضمين المعيب عند علماء القوافى وتتابع الاضافات فى قوله داعى لزوم انكسار العين فصيح (قوله مادل على غلبة المفاخر) معنى الغلبة هو انك تشارك غيرك فى معنى فيظهر واحد منكما على الآخر ويستبد بالمعنى دونه فينسبه لنفسه بصيغة ثلاثى مفتوح العين نحو كارمنى أى شاركنى فى الكرم والانعام فان أخذت بطرفه وأخذ هو بطرفه الآخر وتجاذبتماه بينكما فإذا غلبته فيه بأن عملت من خصاله أكثر مما عمل أخبرت عن نفسك فقلت كرمته أى غلبته فى ذلك وانما التزموا فى هذا الضم لموافقة اللفظ المعنى وذلك انه لما كان يدل على القهر والقوة أعطى مضارعه الضم الذى هو أقوى الحركات مع ماسبق من الدلالة على ماطرأ على الفعل (قوله إذا لم يكن فيه الخ) أى وأما إذا كان فيه ذلك فهو على حكمه السابق ولم يذكر الناظم من الموجبات المضاعف اللازم لأن حكمه فى باب المغالبة حكم غيره فيضم لزوما لأن موجب الكسر قد فارقه بتعديه بسبب المغالبة لأن المفاعلة من جملة المعديات كما فى مغنى اللبيب (قوله سابقنى) استفيد من هذه الأمثلة ان فعل المغالبة إنما يصاغ من الفعل الثلاثى المتصرف التام وهو كذلك (قوله وكهذا) هذا يقتضى أن باب المغالبة قياسى وهو الذى صرح به الدمامينى اثناء معانى فعل من شرح التسهيل ومذهب سيبويه انه غير مقيس انظر الفاسى (قوله مكسورا من فعل) أى المفتوح وهذا صريح فى ان فعل المغالبة إنما يستعمل من فعل المفتوح وهو ظاهر كلام ابن عصفور قال لأنه لم يأت استعماله عنهم إلا منه وفيه نظر بل سمع من المكسور والمضموم أيضا كما فى الارتشاف لأبى حيان ونحوه للجوهرى والقاموس فى مادتى ل ع ل م وض أنحو عالمنى فعالمته فأنا أعلمه وواضأنى فواضأته فأنا أوضؤه (قوله وقد مثل به الناظم لما فيه داعى الكسر) أى معتمدا لغة الياء وجعله من باب رمى ولم يتخيل من لغة الواو لقلتها كما لم يتخيل كونه من باب تعب (قوله وفى بعض النسخ لما لبذ مفاخر) أى بفتح الباء الموحدة مصدر بذه ومفاخر عليه بضم الميم وكسر الخاء اسم فاعل من فاخر ويجوز أن يكون مفتوح الخاء اسم مفعول والمصدر على الوجهين مضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول لأن كلا من الشخصين مفاخر بكسر

وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على فخر ثم أشار بقوله (وفتح ماحرف حلق غير أوله * (٢٧) عن الكسائي في ذا النوع قد حصلا)

إلى أنه لا أثر لحرف الحلق عند الجمهور في هذا النوع أي الدال على المفاخرة فيضم وإن كان غير أوله وهو ماعينه أو لامه حرف حلق كشاعرني فشعرته فأنا أشعره وصارعني فصرعته فأنا أصرعه وعند الكسائي إن حرف الحلق مانع من الضم فيجب الفتح قياسا على داعي الكسر ولأنه قد سمع الفتح في أفعال منه وحمل الجمهور ماسمع مفتوحا على الشذوذ وجزم الجوهري بمقتضى مذهب الكسائي وقوله وفتح مبتدأ مضاف إلى ما وقد حصل خبره وما موصوله وحرف حلق غير أوله صلته وهي مبتدأ وخبر والتقدير وفتح الفعل المضارع الذي حرف الحلق غير أوله قد حصل وثبت في هذا النوع عن الكسائي وأما القسم الثالث وهو ماقياس مضارعه الفتح فأشار إليه بقوله (في غير هذا الذي الحلق فتحا اشع * بالاتفاق كآت صيغ من سألا) أي وأما في غير الدال على المفاخرة فاشع الفتح عند وجود حرف الحلق في غير أول الفعل وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين ثم مثل له بكآت وهو المستقبل المبني من سأل وهو يسأل لأن عينه همزة ومثله ذهب يذهب وسحبه على وجهه يسحبه وفخر عليه يفخر وبعث اليه يبعث وشغله يشغله ومثال مالامه حرف حلق بدأ الله الخلق يبدؤه ونده البعير ينده زجره ونصح له ينصح ونسخ الكتاب ينسخه ومنع يمنع ونزغ الشيطان بينهم ينزغ أي أغرى وحرش وقد أوردت معظم مواده في الشرح . ثم ان الفتح مشروط بثلاثة شروط أشار اليه بقوله :

الخاء ومفاخر (قوله وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على فخر) في بعض نسخ الناظم لما يدل على فخر وفي بعضها المبدى مفاخر اسم فاعل من أبدى أظهر ومفاخر عليه مفتوح الميم مصروف أو غير مصروف الصيغة القصوى جمع مفخرة بفتح الميم والخاء وقد تضم الخصلة التي يفخر بها ووجه كونها أدل على المقصود انها دالة على الغلبة بخلاف الثانية قول الناظم (وفتح ماحرف حلق غير أوله) هذا قيد آخر في مسألة غلبة المفاخر شرطه الكسائي والراجح خلافه (قوله أي الدال على الفاخرة) مماليس فيه داعي الكسر أما ما فيه داعية فالكسائي موافق فيه للجمهور وكأن الناظم حذف فيه وليس له داعي لزوم انكسار العين من هذا الدلالة ماقبله عليه (قوله وعند الكسائي ان حرف الحلق مانع) أي عينا كان أولاما هذا هو المنقول عن الكسائي خلاف مايعطيه كلام ابن عصفور وصاحب القاموس في مادة خ ص م من أنه انما يقال ذلك في حلقي العين فقط (قوله في أفعال منه) حكى السخاوي عن أهل اللغة شاعرني فشعرته فانا أشعره وفاخرني ففخرته فانا أفخره بالفتح فيهما ونحو هازأني فهزأته فانا أهزؤه بالفتح وحكى في الصحاح واضأني فوضأته فانا أوضأه بالفتح قال وذلك بسبب حرف الحلق (قوله وحمل الجمهور) ذلك على الشذوذ ضعف الدماميني مذهب الكسائي بأمرين أحدهما رواية أبي زيد الضم فيم استدل به ثانيهما ان العلة الحاملة له على صيرورته إلى الفتح غير مطرودة وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح لمجيء مثل دخل يدخل بالضم ونحت ينحت بالكسر (فان قيل) ما الفرق بين داعي الكسر وداعي الفتح حتى جعل الجمهور الأول مؤثرا دون الثاني (قلنا) جانب الكسر أقوى من وجهين أحدهما انه مقدم على جانب الفتح إذا اجتمع معه نحو باع يبيع وبغى يبغي الا ماسمع فيه الفتح الثاني أن جانب الكسر جر إلى الأصل المطلوب أي المخالفة بين عيني الماضي والمضارع بخلاف جانب الفتح (تنبيه) ذكر البجائي اختلافا بين البصريين في النقل عن الكسائي فمنهم من قال انه يوجب الفتح وتقدم مافيه ومنهم من قال يجيزه وعليه فلا يرد ما تقدم على أبي زيد قول الناظم (في غير هذا لذي الحلق) انما أوجبت حروف الحلق الفتح لثقلها وبعد مخرجها فأعطى ماهي فيه الفتح ليعتدل (قوله وأما في غير الدال على المفاخرة) صريح في أن اسم الاشارة عائد على باب المغالبة فقط وبه صرح البجائي وغيره وهو يوهم انه لا يستثنى مما لامه أو عينه حرف حلق الا المضاعف المشتهر كسره أو ضمه وإن ماعدا ذلك يفتح فدخل فيه الواوي الفاء والاجوف واويا أو يائيا والناقص بقسميه مع أن حروف الحلق لا تأثير لها فيما ذكر وفاقا وخلافا فالصواب ان الاشارة في كلام الناظم راجعة لجميع ما تقدم من أنواع مضارع فعل المفتوح لا لخصوص باب المغالبة ويكون استثناؤه المضاعف للرد على من يرى رأي يونس في ان الحلق يؤثر فيه (قوله في غير أول الفعل) جعل أل في الحلق للعهد أي الحلقي الذي هو غير فاء الكلمة وهو يضعف كون ذا اسم إشارة كما قيل لأنه لا يوصف إلا بمدخول أل الجنسية وهذا على نسخة لذا بلام الجر الداخلة على اسم الاشارة وفي بعض النسخ لذي بمعنى صاحب واللام جارة وفي كثير من النسخ لدى ظرفية وإنما لم يؤثر الحلقي إذا كان فاء كما لكونها تسكن في المضارع فيخف اللفظ وحروف الحلق انما أوجبت الفتح لثقلها كما مر (قوله وحروف الحلق الخ) قال في بغية الآمال :

وأحرف الحلق بهذا البيت ... وهي مبادي كلمات ست
أي غريب خل عنك حي ... هجر مشوق مستهام صب

وجمعت أيضا في أوائل كلم هذا البيت :

ترى أعين خليلي ... هجعت حين غليلي

والصحيح زيادة الألف في ذلك إلا أنها لا أثر لها هنا لأنها لازمة للسكون فلم تثقل ولأنها لا تكون الا بدلا عن غيرها ههنا فلم يتحقق كونها ألفا فيقال هي حلقية أو غير حلقية نظرا إلى الأصل قول الناظم

(ان لم يضعف ولم يشهر بكسرة أو * ضم كيغى وماصرفت من دخلا) أى انما يفتح عين المضارع من فعل الحلقى المفتوح بثلاثة شروط . الأول أن لا يكون مضاعفا فان كان مضاعفا فهو على قياسه السابق من كسر لازمه وضم معداه فاللازم نحو صح جسمه يصح والمعدى نحو دعه يدعه دعا . الثانى أن لا يشتهر بكثرة فان اشتهر عن العرب كسره اتبع ولم يجز فتحه قياسا ومثل له الناظم بيغى عليه يبغى ومثله أيضا بغاه يبغيه بمعنى طلبه ومثاله من معتل اللام نعى الميت ينعيه ومن صحيحها نضحه بالماء ينضحه رشه ونتخ الشعرة من أصلها ينتخها نزعها ورجع يرجع ونزعه ينزعه . الثالث ان لا يشتهر بضمه فان اشتهر عن العرب ضمه اتبع أيضا ومثل له الناظم بما تصرف من دخل وهو يدخل واخواته ومثاله صرخ يصرخ (٢٨) ونفخ ينفخ وقعد يقعد وأخذه يأخذه وطلعت الشمس تطلع وبزغت تبزغ أى طلعت وبلغ المكان يبلغه وسبغ الثوب يسبغ أى فاض واتسع وسعل من صدره بالمهملتين يسعل سعالا ونخل الدقيق ينخله وزعم كذا يزعم أى قال وقد علم من النظم أن الحلقى يتنوع إلى ثلاثة أنواع مفتوح المضارع وهو القياس ومضمومه ومكسوره لاشتهار النقل فيهما فيحفظ ونبهت فى الشرح على انه ربما ورد بالكسر والضم معا أو بهما مع الفتح فيكون مثلثا أو بالفتح والضم أو بالفتح والكسر فهذه أربعة أنواع إلى الثلاثة الأول تصير أنواعه سبعة بالنسبة إلى مضارعه ويتنوع أيضا بالنسبة إلى ماضيه إلى ثلاثة أنواع مشارك لفعل بالضم أو لفعل بالكسر أو لهما معا فيكون مثلثا وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة فراجعها ثم لما أنهى الكلام على ماقياس مضارعه الكسر بأنواعه وماقياس مضارعه الضم بأنواعه وماقياسه الفتح أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله (عين المضارع من فعلت حيث خلا * من جالب الفتح كالمبنى (قوله من عتلا * فاكسر أو اضمم إذا تعين بعضهما * لفقد شهرة أوداع قد اعتزلا) أى إذا خلت عين المضارع من فعل المفتوح من جالب الفتح وهو حرف الحلق فاكسره ان شئت أو اضممه إذا لم يتعين أحدهما لشهرة أو داع فقوله عين المضارع مفعول مقدم لقوله اكسر او اضمم تنازعاه وتعين فاعل باعتزل مقدر بعد إذا يفسره اعتزل المذكور ومثل لما فيه وجهان بالمضارع المبنى من عتله وهو يعتله ويعتله إذا أخذه بعنف وبهما قرىء قوله تعالى خذوه فاعتلوه ومثله عرش يعرش أى بنى عريشا وعكف على الشىء يعكف ويعكف أى أقام عليه وبهما قرىء وما كانوا يعرشون وعلى قوم يعكفون وقد أوردت منه فى الشرح مائة وأربعين مثالا مما نقل فيه الوجهان فى الصحاح والقاموس وقد شرط الناظم لجواز الوجهين أن يخلو من جالب الفتح

(ان لم يضعف) الجازم والمجزوم مجزومان معا بالشرط لوقوعهما فى محل مطلوبه لأنهما بمنزلة فعل ماض دخلت عليه ان والمعنى ان انتفت مضاعفته (قوله ومثل له الناظم بيغى عليه يبغى) التمثيل به وبينمى غير ظاهر لما تقدم ويوجد فى بعض النسخ للناظم كيهنأ مضارعا هنا وهو صواب إلا انه سهل همزة إجراء للوصل مجرى الوقف وما فى التنبيه الأول من ك معترض يعلم مما هنا ومما تقدم فى وأدم كسر الخ (قوله وهو القياس) فيه ان أشح مؤذن أن الفتح للحلق ليس بقياس لأن القياس لا يحتاج إلى اشاعة لكونه غنيا بلزوم أصله وما خرج عن الأصل يحتاج إلى تمشية فى الناس ليراضوا عليه ولا ينكروه وانما يمكن قياسا لأن المضارع مبنى على المخالفة مع الماضى ولم تحصل هنا (قوله وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة) أى نحو كعب ثدى الجارية كضرب ونصر أى طل ونحوها هنا البعير كمنع وضرب ونصر أى طلاه بالهنا وهو القران ونحو طبخ كمنع ونصر ونحو نعب الغراب كمنع وضرب أى صوت ومد عنقه فى صياحه ونحو ماح الماء كمنع وكرم ونحو بخت المرأة بالمعجمة كمنع وفرح أى يغشى عليها عند الجماع ونحو مر الطعام كمنع وكرم وفرح وقد تقدم قول الناظم (عين المضارع من فعلت) مافعله من تقديم موجبات الكسر والضم والفتح على جواز الوجهين صواب إذ تلك وجودية ورفعها هو الموجب للتخيير ولاريب فى تقديم الطرف الوجودى إذ به يعرف السلبى وفاته الاختصار حيث أتى بشيئين وهما جالب الفتح والداعى فى معنى شىء واحد وهو أن الخالى من الموجبات ان لم تكن شهرة يجوز فيه الأمران فلو قال :

كسر وضم لعين الآتى من فعلا ... ان لم يكن داع أو مشهور ما نقلا

كان أخصر وأحسن انظر ق (قوله أى إذا دخلت عين المضارع من فعل المفتوح) هذا التقدير يقتضى أن حيث فى كلام الناظم شرطية جريا على مذهب الفراء المجوز الجزم بها وان لم تقترن بما لفظا اكتفاء بنية معناها وهو قول ضعيف (قوله عين المضارع مفعول مقدم) فيه أن الناظم لا يرى فيه التنازع فى المتقدم على انه يلزم عليه تقديم معمول الجزاء على فاء السبب وهو ممنوع والظاهر أن عين المضارع منصوبة بفعل مقدر وقوله فاكسر أو اضمم كالتفسير له وفاء فاكسر فصيحة وحيث متعلقة بذلك المقدر ولا شرط فيه أى اذكر حكم عين المضارع حيث خلا من جالب الفتح خلوا كخلو المبنى من عتلا أن تسأل عن بيان الحكم الذى أمرت بذكره فاكسر (قوله وتعين فاعل باعتزال) ظاهره أن اعتزل فى كلام الناظم مبنى للفاعل من مطاوع عزلته نحيته ويصح أن يكون مبنيا للمفعول من قولك اعتزلت الشىء فارقته وتعين نائب فاعل بفعل مقدر يفسره قد اعتزلا وعلى كل فيه نظر لأن باب التفسير وان كان أوسع من باب الاشتغال ظاهره موافقة مفسره ومفسره مصحوب بقد وهى لا تصحب الشرط فالصواب ان إذا ظرف زمان لأحد الفعلين ولا شرط فيه وتعين اسم كان مقدرة وقد اعتزلا خبرها

وأن لا يتعين أحدهما بشهرة سماع أو داع وقد سبق أن جالب الفتح كون عينه أو لامه حرف حلق وأن داعي الكسر أربعة كون فائه واوا كوعد يعد أو كون عينه أو لامه ياء كباع يبيع ورمى يرمي أو كونه مضاعفا لازما كحن يحن وأن داعي الضم أربعة أيضا كونه مضاعفا معدى كمده يمده أو كون عينه أو لامه واوا كقال يقول وغزا يغزو أو دالا على المفاخرة كسابقني فسبقته فأنا أسبقه وأما المشهور بالضم فنحو نصره ينصره وقد أوردت منه نحو مائة وعشرين مثالا وأما المشهور بالكسر فنحو ضربه يضربه وقد أوردت منه نحو مائة وستين مثالا ونبهت على أني لم أظفر بمادة مطلقة يكون الشخص مخيرا فيها بين الضم والكسر لتطابق مقتضى النظم ونبهت أن فعل المفتوح غير الحلقي قد يشارك فعل المضموم مع كسر مضارعه أيضا أو ضمه وفعل المكسور مع كسر مضارعه أيضا أو ضمه فيكون أربعة أنواع وأما مشاركته لهما معا وهو الثلث فقد سبق ونبهت أيضا على أوجه المناسبة في اختلاف حالات مضارع فعل المفتوح من كسره في حالة وضمه في أخرى أو فتحه أو جواز الضم والكسر والله تعالى أعلم

﴿ فصل في بيان حكم اتصال الفعل الماضي بتاء الضمير أو نونه ﴾ .

وخصه بالفعل الثلاثي المعتل لتغيره دون غيره فقال (وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت وكان بتاء الاضمار متصلا * ونونه) أي وانقل إلى فاء الفعل الثلاثي شكل عينه المعتلة عند اتصاله بتاء الضمير أو نونه فخرج بقوله الثلاثي غيره وبالمعتل الثلاثي الصحيح العين فإن الفعل غير الثلاثي المعتل العين لا يتغير وزنه عند اتصاله بتاء الضمير أو نونه بل يسكن آخره فقط كدحرجت وأكرمت وانطلقت واستخرجت وكذا كرمت وفرحت ونصرت وضربت ووعدت ودعوت ورميت ومثله ضربنا ونصرنا والنسوة دخلن وخرجن وأما الثلاثي المعتل العين نحو طال وخاف وهاب فإنه إذا سكن آخره عند اتصاله بتاء الضمير أو نونه التقى ساكنان وهما آخر الفعل والألف المنقلبة عن عين الفعل فيحذف حرف الفعل ويبقى فاء الفعل مفتوحا على أصله ولا يعلم أنه من باب فعل بالضم أو فعل بالكسر أو فعل بالفتح فينقل إلى فائه شكل عينه المحذوفة وهي الضمة إن كان من باب فعل بالضم أو الكسرة إن كان من باب فعل بالكسر فتقول طلت بضم الطاء وخفت وهبت بكسر
لهما لأن أصل طال طول بضم الواو ككرم وأصل خاف وهاب خوف بكسر الواو وهيب بكسر الياء كفرح فلما تحركت الواو والياء وانفتح
ما صار العين فلما اتصلت بتاء الضمير وسقطت الألف صار طلت وخفت وهبت بفتح أولهما فنقلت الضمة التي في عين طول إلى فائه فصار
كسرة التي في عين خوف وهيب إلى فائهما فصار اهبت وخفت وشملت عبارته ما شكل عينه فتحة كقال وباع لكنه أخرجه بقوله

(قوله وأن لا يتعين أحدهما بشهرة سماع أو داع) له وإلا فإن اشتهر بأحد الأمرين لزم وما ذكره الناظم هو أحد أربعة أقوال في المسألة ونقله ابن القطاع وابن دريد وغيرهما عن أبي زيد اللغوي واختاره المجد في ديباجة القاموس وهو ظاهر كلام سى ثانيها أن التخيير يكون عند انتفاء النقل لا عند انتفاء الشهرة وهو الذي عليه أئمة اللغة واختاره أبو حيان ثالثها إذا انتفت الجوالب تعين الكسر إذا انتفى سماع أحد الأمرين وهو مختار ابن جني رابعها إذا انتفت جاز الأمران ولو اشتهر أحدهما وهو مذهب ابن عصفور إلا أنه اجتهاد في معرض النص (قوله على أني لم أظفر بمادة مطلقة) حاصله ما من فعل إلا وقد ورد عن العرب إما بكسر أو بضم أو بهما فالوارد بأحد الأمرين لا يجوز فيه الآخر والوارد بهما مخير فيه سماعا فأين موضع التخير قياسا وأجاب محشي القاموس بأن هذا كان في الصدر الأول وتكلم المخير أولا بما اختار فاقتفى الأخير آثاره وصار عليه المعول (قوله فيكون أربعة أنواع) نحو حقر كضرب وكرم ذل وصغر ونحو مكث كنصر وكرم لبث ونحو خصب المكان كضرب وفرح كثر عشبه ونحو سغب الرجل كنصر وفرح جاع (قوله وهو الثلث) أي نحو نقب عليهم كنصر وكرم وفرح صار نقيبا ونحو خثر اللبن كضرب وكرم وفرح ﴿فصل﴾ لفظ فصل ساقط في جل نسخ المتن وإثباته هو الصواب لأنه هنا انقضى الكلام على مضارع الثلاثي والمذكور فيه شيء آخر وكان حقه أن يذكر هذين البيتين عقب البيت الأول من الباب لأنهما من تتمة الكلام على الثلاثي بإطلاق والكلام الذي قبل هذا خاص بفعل المفتوح قول الناظم (وانقل لفاء الثلاثي) أصله الثلاثي بالياء المشددة للنسب فخففت وذلك لغة إذ قد يصاغ فعال بضم الفاء من أسماء العدد من اثنين إلى عشرة وتلحق به ياء النسب لإفادة أن موصوفه ذو أجزاء فيقال ثوب عشاري أي ذو عشرة أذرع وفعل ثلاثي أي ذو ثلاثة أحرف أي أصوله ثلاثة وقوله (إذا اعتلت) صوابه أعلت إذ المعتل ما فيه حرف علة سواء كان فيه تغيير أو لا فإذا قصد ما وقع التغيير فيه بإبدال ونحوه قيل معل بدون تاء أي دخله الإعلال فنحو قام معل ومعتل وحول كفرح معتل لا معل (قول الشارح وبالمعتل الثلاثي الصحيح العين) شرح كلام الناظم على ظاهره وتقدم أن صوابه أعلت فالصواب أن لو قال وخرج بالمعل بدون تاء الثلاثي الصحيح العين والمعتل العين الغير القابل للإعلال ثم يذكر عقب تمثيل الصحيح بكرمت الخ تمثيل المعتل كحولت وعورت وإنما كان لا يتغير عند الإسناد إلى الضمائر المذكورة لأن فائدة النقل التنبيه على بنية الكلمة والمحافظة على حركة العين بعد حذفها وصيغة الفعل هنا ظاهرة لظهور حركة العين عليها لعدم حذف العين لأن موجب حذفها في المعل وهو التقاء الساكنين منتف هنا (قوله كدحرجت وأكرمت) أي من الصحيح وكذا أبنت وأقمت واخترت واقتدت واستخرت واستعذت من المعل وبايعت وقاولت من المعتل بالتاء فإنها لا تتغير لئلا يخرج عن

(وإذا فتحا يكون لمنه * اعتض مجانس تلك العين منتقلا) أي وإذا كان شكل عين الثلاثي المعتل فتحا فلا ينقل شكل عينه إلى فائه إذ لا فائدة في نقل الفتحة لأن أول كل ماض مفتوح وحينئذ تعذرت الدلالة على وزن الفعل فيراعى فيه حينئذ كونه من ذوات الواو كقال أو من ذوات الياء كباع ويعتاض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين وهي الضمة ان كانت العين واوا أو الكسرة إن كانت ياء فيحرك بهما الفاء فأصل قال وباع قول وبيع كنصر وضرب فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما اتصلا بتاء الضمير سقطت الألف فصارا قلت وبعت بفتح أولهما فأعطى كل واحد منهما شكلا مجانسا لعينه فصارا قلت بضم أوله وبعت بكسر أوله والله أعلم.

﴿باب أبنية الفعل المزيد فيه﴾ ومراده ما يشمل مزيد الرباعي والثلاثي لما سبق أن الفعل المجرد ثلاثي ورباعي وان الرباعي له بناء واحد وهو فعلل والثلاثي له ثلاثة وهي فعل بالضم وفعل بالكسر وفعل بالفتح وكذا المزيد يأتي من مزيد الرباعي الثلاثة أوزان وهي تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاطمأن واقشعر وسائر أوزان المزيد فيه من مزيد الثلاثي وأكثر ما ينتهي بناء الفعل المزيد فيه إلى ستة أحرف كاستقام ويلزم منه أن الزيادة إما بحرف كأكرم أو بحرفين كانطلق أو بثلاثة كاستخرج وقد صدرت الباب باشارات مفيدة في معرفة الزائد وانقسامه إلى تكرير الأصل فلا يختص بحروف بعينها وغير تكرير الأصل ويختص بحروف الزيادة العشرة وهي ﴿سألتمونيها﴾ وذكرت ما يعرب به الزائد وأن أصول الكلمة تقابل بالفاء والعين واللام وان العرب لا تكاد تزيد حرفا فاسلمنى

كلامهم ببقاء الكلمة على وزن لم يرد ولتحصيل الحاصل في نحو أقام واستعاذ لان الاعلال بالنقل قد حصل قول الناظم (وإذا فتحا يكون فمنه اعتض) اعتض أمر من اعتاض اتخذ عوضا وأصله اعتوض فأبدلت الواو ألفا ثم حذفت ومنه متعلق به وفي كثير من النسخ فعنه وهو أحسن لأن تعديه هذا الفعل بعن أكثر (قوله ويعتاض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين) شرح كلام الناظم تبعا لابنه على ماذهب اليه ابن الحاجب من ان الضم للدلالة على الواو والكسرة للدلالة على الياء لا للنقل ونحوه لابن العباس ومذهب الكسائي والمازني وجماعة ان مفتوح العين لا يسند إلى الضمير إلا بعد تحويله إلى فعل المضموم ان كانت العين واوا أو إلى المكسور ان كانت العين ياء ثم يعل الاعلال المذكور وكلام الناظم صريح في هذا إذ قوله منتقلا حال من فاعل اعتض أي عوض من الفتح مجانس تلك العين حال كونك منتقلا من فعل إلى فعل أو فعل وعليه شرح تى وبج وغيرهما فالمذهبان متفقان على أن ضم قلت وكسر بعت للفرق بين ذوات الواو والياء الا ان ذلك هل هو ابتداء أو بعد التحويل فالخلاف في اللفظ لا في المعنى (قوله قول وبيع) أي وليس أصلهما الضم لتعديهما ولا الكسر لمجيء مضارع الأول مضموما والثاني مكسورا ﴿فائدة﴾ تعرف حركة عين الفعل المعتل بمضارعه ان كان بالألف كيخاف فمكسور وان كان بالياء كيبيع فمفتوح اذ لا ضم في ذوات الياء وان كان بالواو نظر إلى اسم فاعله فان جاء على فعيل كطويل فمضموم لأن فعيلا منه يبنى وان جاء على فاعل كقائل فمفتوح وان جاء بالوجهين باعتبارين حمل في كل وجه على ما يقتضيه قياسه كطويل من طال ضد قصر وطائل بمعنى الفضل اه قاله بج باختصار .

﴿باب أبنية الفعل المزيد فيه﴾

الأبنية جمع بناء والمراد به هنا جمع الكثرة مجازا إلا أن أوزان المزيد فيه أنهى معروفها ومجهولها الى سته وستين وذكر المصنف منها ستة وأربعين والمراد بالفعل الفعل الماضي المبني للفاعل أما مزيد المضارع والأمر والمبني للمفعول فسيأتي (قوله الاثلاثة) زاد بعضهم رابعا وهو افعلل بثلاث لامات وادغام الأولى في الثانية نحو اهرمع وفيه خلاف سيأتي (قوله في معرفة الزائد) حاصله ان الزائد هو الحرف الساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا فيدخل فيه واو كوكب ويخرج عنه واو وعد في يعد وعين قال في قل ولام غزا في لم يغز وقول الألفية والذي لا يلزم الزائد غير جامع ولا مانع كما في ابن هشام وغيره (قوله فلا يختص بأحرف بعينها) أي بل يكون في جميع حروف ﴿سألتمونيها﴾ وغيرها إلا الألف فانها لا تقبل التضعيف قال الموضح وشرطه أن يماثل اللام كجلبب وجلباب أو العين إما مع الاتصال كقتل بالتشديد أو مع الانفصال بزائد كعقنقل أو يماثل الفاء والعين كمرمريس أو العين واللام كصمحمح وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف وسندس أو المفصولة بأصل كحدود فأصلي (قوله وهي سألتمونيها) قاله الزجاج وقد سئل عنها فقيل له نعم ظانين انه على حذف أداة الاستفهام فقال فقد أجبتكم وصنف بعضهم فيها تأليفا سماه اتحاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة ذكر فيه ما ينيف على مائة وثلاثين تركيبا أحسنها قول الناظم مع جودة المعنى :

هناء وتسليم تلى يوم أنسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

وأشار الوالد قدس الله سره إلى هذه التراكيب مع تركيب آخر فقال :

ولما بدت في خده أحرف مزيد * ة لجمال منه دمع سجوم
فرحت بها جهلا وقلت مهنئا * هناء وتسليم فلا من يلوم
وكنت حسبتها غرورا وغفلة * أمانا وتسهيلا لوصل يدوم

الا لفائدة زائدة على الأصل وبسطته بزيادة الأمثلة وذكرت معانى الأفعال وكل ذلك مما يحتاج اليه ولكن صرف الناظم عن ذلك ضيق النظم والاقتصار على المهم فذكر الأبنية مسرودة فقال (كأعلم الفعل يأتى بالزيادة مع * والى وولى استقام احرنجم انفصلا) أى والفعل حال التباسه بالزيادة يأتى كأعلم فالفعل مبتدأ ويأتى خبره وبالزيادة حال منه وكأعلم حال من فاعل يأتى المستتر أى يأتى على أوزان منها افعل بزيادة همزة القطع على الثلاثى سواء كان على فعل بالضم كأكرمته أو فعل بالكسر كأفرحته أو فعل بالفتح صحيحا كأنزلته وأدخلته أو معتل الفاء كأوجلته أو العين كأقمته وأبنته أو اللام كآويته وأخليت المكان وتكون لمعان أشهرها التعدية ومعناها ان يتضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل فى الأصل مفعولا وحينئذ إن كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى إلى اثنين كألبست زيدا ثوبا أو إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة كأعلمت زيدا عمرا قادما وهو مثال الناظم ومنها فاعل بزيادة ألف بين الفاء والعين وأشهر معانيه الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية كضارب زيد عمرا ويكون لموافقة أفعل السابق كتابعت الصوم وواليته بمعنى أوليت بعضه بعضا وأتبعته ومثال النظم يحتمل الموالاة من المناصرة فيكون للاشتراك والموالاة من متابعة الشىء فيكون بمعنى افعل ومنها فعل بتضعيف العين وأشهر معانيها

فأسلمنى وتاه بعد تعطف * تلا يوم أنسى جفاء عظيم
وقال العذول اليوم ستاه غالبا * نهاية مسئول لصب يهيم

وليس المراد أن هذه الأحرف لا تكون أبدا الا زوائد لأنها تكون أصولا كسأل وسلم ومال وتلا وغى ونحوها وإنما المراد إذا زيد فى الكلمة لغير تضعيف أو الحلق فلا تكون الزيادة إلا منها (قوله إلا لفائدة زائدة على الأصل) كهمزة أكرم الدالة على التعدية وألف قاتل الدالة على المشاركة فى الفاعلية والمفعولية وميم زرقم الدالة على تفخيم المعنى وكذا فسره فى القاموس بشديد الزرقة قول الناظم (كأعلم الفعل) جعله الشارح حالا من فاعل يأتى والأولى أن يكون متعلقا بيأتى والباء بمعنى مع أى والفعل حال ملابسته للزيادة آتى موازنا للأوزان المذكورة (قوله وتكون لمعان) المعانى المذكورة لأبنية الأفعال مزيدة كانت أو مجردة مقصورة على السماع ويعانون ذلك ليحفظ كما تحفظ حروف اللغة ولذلك قال أبو على وقد عمل أهل اللغة فى هذا الفن أعنى معانى أبنية الأفعال كتبا وذكر يجى من معانى أفعل خمسة وعشرين من جملتها ان يكون لمطاوعة فعل المفتوح العين نحو قشعت الريح السحاب فأقشع السحاب وكب الله الكافر على وجهه فأكب الكافر وقد عدوا هذا غريبا من جهة ان العادة فى الهمزة أن تغير معنى الثلاثى وتحدث فيه معنى لم يكن له عند عدمها وهنا العكس وذكر الشمس النواصى فى تذكرته من ذلك كب هذه وعرضه أى أظهره فأعرض أى ظهر ونقل عن الزوزنى انه لا ثالث لهما قال وفى ذلك ألغز شيخنا العلامة بدر الدين الدماميني وبعث به إلى بقوله :

يا بليغا قد أعربت عن علاه * سحب أفكاره الغوادى السواجم
أى فعل بنفسه قد تعدى * وهو عكس الأفعال بالهمز لازم

﴿ فكتبت اليه ﴾

يا إماما أبدى بديع معان * ببيان يقفو له كل كاظم
جاء من نحوكم إلى العبد لغز * فيه فعلان حيرا كل عالم
كبه فأكب معناه ألقا * ه على الوجه منه والأنف راغم
وعرضت الأسى فاعرض أظهر * ت أسى كان للضلوع ملازم

وذكر فى الأشباه منها عشرة وانهاها الفاسى الى ثلاثين انظره إلا أن الزمخشرى فى الكشاف قال فى تفسير سورة الملك ان كبيته فأكب وقشعت الريح السحاب فأقشع طاوع فيه أفعل فعل وإن ذلك لم يثبت فى العربية وإنما أكب من باب انقض وهو لازم ومعناه دخل فى الكب أو صار ذا كب وكذلك أقشع وان مطاوع كب وقشع إنما هو انكب وانقشع ولا يأتى افعل مطاوعا ولا يعرف ذلك إلا حملة كتاب سيبويه (قوله وحينئذ الخ) ظاهره ان النقل بالهمزة قياسى مطلقا فى التعدى واللازم ومذهب سيبويه كما فى المغنى انه قياسى فى اللازم والتعدى الى واحد وسماعى فى التعدى إلى اثنين (قوله الاشتراك فى الفاعلية الخ) أى اشتراك المعمولين فى الفاعلية والمفعولية معنى وان اقتسماها لفظا وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع والنصب ولو اتبع منصوبها بمرفوع ومرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز :

قد سالم الحيات منه القدما * الافعوان والشجاع الشجعما

بنصب الافعوان على انه بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأنه منصوب معنى كما أن القدم منصوب لفظا مرفوع معنى لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان هكذا قال المصنف تبعا لابن سعدان وهو خلاف مذهب البصريين والكوفيين وروى البغداديون البيت بنصب الحيات قالوا وأراد القدمان بالتثنية فحذفت نون المثنى للضرورة وعليه فلا شاهد (قوله لموافقة أفعل السابق الخ) أى وهو ذو التعدية وهذا القيد ذكره فى التسهيل وهو مضر لأن فاعل كما جاء لموافقة أفعل المتعدى جاء لموافقة اللازم أيضا نحو شارفت على البلاد واشرفت عليها كما فى القاموس (قوله بتضعيف العين)

اختلف فى المزيد فى هذا الوزن فقال الخليل الأول كما زيدت الألف فى فاعل والياء فى فيعل والواو فى فوعل وقال يونس الثانى لأن الحروف الثلاثة تقع ثوالث زوائد نحو جدول وعثير وشمأل وجوز الوجهين سيبويه واستصوبهما معا انظر الشافية (قوله التعدية) التعدية اما لقاصر كمثالى الشارح وأما لمتعد واحد فيعدى إلى الثانى نحو علم زيد الحساب وعلمته اياه ولم يسمع فى التعدى إلى اثنين نقله بالتضعيف إلى التعدى إلى ثالث خلافا للحريرى قال فى المغنى ولم يشهد له سماع ولا قياس وقال فى حدث وخبر ونبأ أنها تعدت إلى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وأرى بعد ما كانت معداة إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو نبئونى بعلم إن كنتم صادقين (قوله واشهر معانيه الطلب) أى تحقيقا كاستغفر ربه أى طلب مغفرته أو مجازا كاستعجل نفسه أى طلب العجلة من نفسه والفرق بينهما ان الطالب فى الأول غير المطلوب وفى الثانى نفسه وطلب الانسان فعل نفسه مجاز (قوله إثر فعل) بكسر الهمزة وسكون المثلثة أى عقبه وفى ك عن إثر بزيادة عن فيكون بفتح الهمزة والثاء وهو أصرح فى المراد إذ المطاوعة هى أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين فى الاشتقاق على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير ويسمى الأول مطاوعا بفتح الواو ويسمى الثانى مطاوعا بكسرها وقد ذكر الفاسى بيان معناها وشروطها وأن فعلها لا يكون الالازما انظره (قوله بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الخ) أى فكأن النون تقدمها حرفان فقط إذ فى ذلك تطرد زيادتها وفى نحو غضنفر أصالة كفى همزة الوصل غير معتد بها لأنها لا تثبت إلا فى الابتداء ثم ما اقتضاه كلامه من ان ميم احرنجم أصلية هو مذهب سيبويه وأبى على وغيرهما وزعم الضرير انها زائدة وأنه من حرج الثلاثى الى كذا انضم اليه وفيه نظر إذ لم يسمع افعنلم وكون الكلمة توافق الأخرى فى بعض حروفها لا يلزم منه ان تكون اصلا لها كسبط وسبطر وفى الرباعى ذكرها الزبيدى وغيره (قوله ويكون لمطاوعة الخ) المطاوعة اما تحقيقية كمثال الشارح واما تقديرية كابرنشق انبسط فى سرور لأن برشق لم يرد بالمعنى الذى يصلح به ان يكون مطاوعه ابرنشق وهذا ظاهر كلام يس والحاجة داعية إلى التقديرية فلا عبرة بانكارها (قوله جمعتها فاجتمعت) الذى فى البرماوى أى رددتها فارتد بعضها على بعض والاحرنجام هو الازدحام (قوله وهو لمطاوعة فعل) يعنى غالبا وإلا فقد يكون لمطاوعة أفعل ذى الهمزة فأفردته فانفرد ويشترط فى فعل ان يكون علاجيا أى ذا تأثير محسوس يتعلق بالظاهر كما مثل الشارح ولهذا لا يقال علمت المسألة فانعلمت لأن العلم مما يتعلق بالباطن قول الناظم (وافعل ذا ألف فى الحشو رابعة) اما بالنصب حال من ضمير الصفة أو بالجر نعت ثان وزاده لبيان محل الألف من الحشو لاحتمال أن تزاد فاصلة بين اللامين لأن اللام الأولى مفتوحة فى الأصل وإنما سكنت للادغام فيحتمل وقوع الألف بعدها لذلك فقول فى الحشو كاف عن قوله رابعة بدليل السبر والتقسيم ليس كذلك قاله س وجوابه أن العبرة بلفظ الناظم وقد نطق بها مدغمة فلا يمكن أن يكون الألف بعدها على الحالة التى هى فى لفظه وقوله (وعاريا) معطوف على ذا ألف والوزنان إن كان المعنى واحد فالواو على بابها وان كان لمعنيين فالواو للتقسيم ونطق فيهما بالوزن دون الموزون على خلاف مافعل فى غيرهما إرشادا إلى وجوب الادغام فيهما وانه لا تكون زيادتهما إلا من جنس اللام ولا تكون حرفا آخر وأنه لابد من صحة اللام ليتمكن الادغام (قول الشارح أى ويأتى أيضا على افعال) عبارته فى ك ومنها افعال وهى أحصر وأجرى على الأسلوب المتقدم فى البيت قبل والآتى بعد (قوله والفرق بينهما) هذا الفرق إنما هو فى الغالب كما فى التسهيل وإلا فقد لا يفهم الغرض مع الألف كقوله تعالى فى صفة الجنتين مدهامتان وقد يفهم بدونها كقوله :

سألتـه قبـلة منى على عجل * فاحمر من خجل واصفر من وجل

وهذا كله مبنى على أن كلا منهما وزن مستقل والحق انهما مترادفان وأن كلا منهما أصل لنفسه والغالب اجتماعها فى بعض المواد مع كثرة احدى اللغتين وقلة الأخرى أو عكسه وقد ينفرد أحدهما دون الآخر

التعدية كافعل نحو كرمته وفرحته ويكون بمعنى تفعل كولى وتولى أى أدبر ومثال الناظم يحتمله ويحتمل التولية أى جعلته واليا ومنها استفعل بزيادة همزة الوصل والسين والتاء وأشهر معانيه الطلب كاستغفر ربه وقد يكون لموافقة أفعل كأجاب واستجاب ولمطاوعته كأحكمته فاستحكم وأقمته فاستقام وهو مثال الناظم ومعنى المطاوعة حصول فعل قاصر إثر فعل متعد ومنها افعنلل بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى ويكون لمطاوعة فعلل الرباعى كحرجمت الابل فاحرنجمت بمعنى جمعتها فاجتمعت ومنها انفعل بزيادة همزة الوصل والنون وهو لمطاوعة فعل كفصلته فانفصل أى قطعته فانقطع (وافعل ذا ألف فى الحشو رابعة * وعاريا وكذا كاهبيخ اعتدلا) أى ويأتى أيضا على افعال بزيادة همزة الوصل ذا ألف رابعة مزيدة بين العين واللام وافعل عاريا منها مع تضعيف اللام فيهما وهما للألوان كاحمار لونه واصفار واحمر واصفر والفرق بينهما ان افعال يكون للون غير ثابت ولهذا يقال يحمار مرة ويصفار أخرى بخلاف احمر واصفر

وربما

ومنها افعيل بزيادة همزة الوصل والياء المشددة بين العين واللام كاهبيخ الرجل بالموحدة والخاء المعجمة فهو هبيخ اذا انتفخ وتكبر واهبيخ الصبي اذا سمن. ومنها افتعل بزيادة همزة الوصل وتاء الافتعال ويكون لمطاوعة فعل المضعف كعدلت الرمح فاعتدل (تدحرجت عذيط احلولى اسبطرتوا * لى مع تولى وخلبس سنبس اتصلا) أى ومنها تفعلل بزيادة التاء فى أول فعلل الرباعى لمطاوعته كدحرجته فتدحرج والتاء فى تدحرجت تاء التأنيث الساكنة . ومنها فعيل بزيادة المثناة تحت بين العين واللام كعذيط الرجل بالعين المهملة والذال المعجمة فهو عذيوط كعصفور وعذيوط كفرعون إذا كان يسبقه الحدث عند الجماع ومنها افوعل بزيادة همزة الوصل مع تكرار العين المفصولة بالواو الزائدة ويكون للمبالغة كاحلولى الشراب زادت حلاوته ونحو اعشوشب المكان كثر عشبه واخشوشن زادت خشونته وللصيرورة كاحلولى الشراب صار حلوا واحقوقف الرمل والهلال صار أعوج ومنها افعلل بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية وهو من مزيد الرباعى نحو اسبطر الرجل بمعنى اضطجع وامتد واسبطرت الإبل مدت أعناقها لتسرع فى سيرها واسبطر الشعر طال ومنها تفاعل بزيادة التاء على فاعل وأشهر معانيه الاشتراك فى الفاعلية كتضارب زيد وعمرو

وربما جعلوا همزة مفتوحة بدل الألف فرارا من التقاء الساكنين كما فى التسهيل وهى لغة عكل وتميم كما نقله أبو زيد وأشار اليه الناظم فيما يأتى باجفأظ لأنه سمع بالألف وبهمزة إلا أن ادعاء فتح الهمزة على الاطلاق منظور فيه كما قاله الدماميني بل إذا وقعت فيما يستوجب الكسر كسرت واعترض الرابط الدلائى عليه فى شرحه معترض الناظرسى (قوله ومنها افعيل) هذا بناء مقتضب نادر لم يذكره سيبويه قال الزبيدى ولم يعلم إلا من كتاب العين وهو فيه مما كثر لا يعمل على ما انفرد والاقتضاب فى البناء كون الكلمة موضوعة على بناء غير مسبوق بآخر هو له أصل أو كأصل مع خلوه من حرف مزيد لمعنى أو لالحاق غير مسبوق بآخر انظر تى فقد ذكر محترزات هذه القيود وأدلة الاقتضاب والإلحاق (قوله والياء المشددة) تصريحه بزيادة الياء صواب أطبق عليه الصرفيون وصرح به فى الصحاح وظاهر تشبيه القاموس لهبيخ بعملس أصالتهما وفيه نظر (قوله والخاء المعجمة) حكى بعضهم فيه الجيم إذا أفرط فى السمن وقد يكون ذلك عن آفة (قوله اذا انتفخ وتكبر) زاد فى ك تبختر فى مشيه وهو ظاهر قول القاموس الهبيخى مشية فى تبختر ونحوه فى مختصر العين (قوله افتعل بزيادة الخ) أى فالمراد به الوزن لا تفسير الهبيخ لأنه بصدد تعديد الأوزان فالقصد اليه أولى (قوله بعد اعتدلا) كمل به البيت وله فائدة تأتى وبه يجاب عما فى تى (قوله وتاء الافتعال) أى سواء بقيت على حالها كامتثل أو أبدلت لموجب كإبدالها طاء فى نحو اصطبر ودالا فى نحو ادكر أو أدغم فيها فاء الفعل بعد قلبه تاء كاتعد من الوعد أو حذف من الوزن شيء كحذف إحدى التاءين منه إذا كان فاؤه تاء كاتخذ ثم تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة اليها قول الناظم (تدحرجت) لو قال بدله تفعلل لكان شاملا لتدحرج وما ألحق به من تجلبب قال ابن العباس يعنى ان التاء تكون زائدة فى تفعلل أما فى الرباعى كمثال الناظم أو فى الثلاثى للالحاق به كجلبب لبس الجلباب فتكون فيه زيادة أخرى وهى التضعيف للالحاق وانما عدها الناظم بناء واحدا باعتبار صورة اللفظ (قوله لمطاوعته) أى تحقيقا كمثال الناظم أو تقديرا نحو تبختر فى مشيه إذ لم يسمع بختر (قوله بزيادة الياء المثناة تحت) نقل الدماميني عن بعض المغاربة أن فعيل رباعى والياء فيه أصلية وليس من أوزان المزيد وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا شطيأ فى رأيه ورهيأ الرجل أفسد أمره لا حجة فيه على اثبات فعيل بل يحتمل أمرين أحدهما أن تكون الياء أصلا فى بنات الأربع ويحتمل أن يكون أصلها رهيا وشطيا بلا همزة على وزن فعلى كقتلى فأبدلت الهمزة من الألف اه على نقل بج وذكر فى القاموس شطيا فى مادة ش ط ، فهو عنده من المزيد ولم يذكر لرهيا مادة ثلاثية وانما ذكر الرهيات وتصاريفها (قوله وعذيوط كفرعون) منه :

إنى بليت بعذيوط له بخر * يكاد يقتل من فاجأه إن كثرا

(قوله ومنها افوعل) هذا الوزن تارة يكون مبنيا على ثلاثى لقصد المبالغة فى المعنى كمثال الشارح وتارة يكون غير مبنى على ثلاثى أى ليس له مجرد لكن مبنى على الزيادة من أول وهلة كاعروريت الفلو ركبته عريانا قيل ولم يسمع منه متعديا إلا هذا واحلولى بمعنى استحلى كما فى قوله :

فلو كنت تعطى حين تسأل ساحت * لك النفس واحلولاك كل خليل

(قوله وهى من مزيد الرباعى) هذا صريح فى كونه مقتضبا وهو الصواب وبه صرح سيبويه وأبو على والأكثر على أنه ملحق باحرنجم زيدت فيه الهمزة وأحد المتضاعفين بدليل اتفاق مصدرهما وأصله افعلل بسكون اللام الأولى وفتح الثانية فأدغم على غير قياس لأن الملحق لا يدغم محافظة على البنية (قوله معانيه) ذكر فى التسهيل من ذلك خمسة منها تخييل تارك الفعل كونه فاعلا أى متصفا بقيام الفعل نحو تعامى وتعارج فإن هذا ممن ليس عنده عمى ولا عرج وهو يخيل أنه متصف به كقول الحريرى :

تعارجت لا رغبة فى العرج * ولكن لأقرع باب الفرج

(قوله الاشتراك فى الفاعلية) زاد فى ك تبعا للمصنف فى التسهيل لفظا وفيها وفى المفعولية معنى وتقدم فى فاعل أنه لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما وهذا المعنى هو الموجود هنا الا أن

ويكون أيضا لمطاوعة فاعل الذى بمعنى أفعل نحو واليت الصوم فتوالى أى تابعته فتتابع ومثال الناظم يحتملهما. ومنها تفعل بزيادة التاء على فعل الضعف لمطاوعته كعلمته فتعلم وأدبته فتأدب ووليته فتولى أو لموافقته كتولى عنه أى ولى ومثال الناظم يحتملهما. ومنها فعلس بزيادة السين فى آخره للالحاق بفعلل الرباعى كخلبس قلبه بالخاء المعجمة والباء الموحدة أى خدعه وفتنه أصله خلبه ومنه قولهم برق خلب إذا لم يعقبه مطر وتسكين آخره لضرورة الشعر ومقتضى الصحاح والقاموس أن سينه أصلية لأنهما أورداه فى حرف السين لا الباء. ومنها سفعل بزيادة السين فى أوله للالحاق أيضا بفعلل الرباعى كسنبس فى سيره أى حرك الراحلة فيه وأسرع وأصله نبس أى تحرك ونطق وأما قوله اتصلا فكمل به القافية لان وزنه افتعل كاعتدل والتقدير واتصل توالى مع تولى وما بعدها بما قبلها (واحبنطأ احونصل اسلنقى تمسكن سلهبق قلنست جوربت هرولت مرحلا) أى ومنها افعنلأ بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وهمزة فى آخره للالحاق باحرنجم من مزيد الرباعى كاحبنطأ البعير بالحاء والطاء المهملتين والباء الموحدة اذا عظم بطنه من وجع يسمى الحبط محركا ويسمى أيضا الحباط بضم الحاء وهذا الوزن ذكره فى القاموس من زياداته ولم يذكر فى الصحاح الا احبنطى بغير همزة وهو المشهور فى كتب التصريف. ومنها افونعل بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو احونصل الطائر بالمهملتين إذا ثنى عنقه وأخرج حوصلته وهى مستقر الطعام منه كالكرش من غيره أو هى مجرى الطعام كالحلقوم. ومنها افعنلى بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وألف التأنيث للالحاق باحرنجم كاسلنقى الرجل على قفاه أى استلقى

ذا المطاوعة ذلك وفعل المطاوعة لازم فلم يقع اقتسام لفظا وان وقع الاشتراك معنى الا أن لزومه يكون بالنسبة إلى المفعول الذى استحقه بصيغة فاعل وذلك أى تفاعل ان كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين بقى بعد دخولها متعديا إلى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطيناها وان كان متعديا إلى واحد صار قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو وقاله فى التسهيل وقد يتعدى نحو جاوزت زيدا وتجاوزته (قوله لمطاوعة فاعل) قيده فى ذلك تبعا للمصنف فى التسهيل بالموافق فى المعنى لأفعل كواليته أى أوليته فتوالى احترازا من نحو ضاربته فان تفاعل لا يأتى مطاوعا له ونحوه فى ني وبج والتحقيق أن تفاعل مطاوع لفاعل مطلقا إلا أن المطاوع إما حقيقيا كمثال الشارح وإما تقديريا كهذا انظر سى (قوله بزيادة السين) هذا ما جزم به ابن القطاع وقيل الزائد اللام وهو من الخبس يقال خبس الشىء بيده أخذه وفلانا حقه ظلمه والأول أولى لأن الزيادة بالأطراف أولى وزيادة السين أكثر من زيادة اللام وزيادة اللام فى الوسط قليلة (قوله ومنه قولهم برق خلب) أى بتنكير كل منهما والثانى وصف للأول ويقال بالتعريف وبالإضافة وفى المثل إنما هو كبرق الخلب يضرب لمن لا يفى بوعده وقال الجوهرى البرق الخلب الذى لا غيث فيه كأنه خادع ومنه قيل لمن يعد ولا ينجز إنما أنت كبرق خلب ثم ظاهر كلامهم أن البرق الخلب للبرق أصل فى نفسه وفى الأساس ومن المجاز برق خلب لا غيث فيه (قوله وتسكين آخره لضرورة الشعر) فيه نظر بل هو من قبيل الادغام الكبير وهو ادغام أول المثلين المحركين فى الثانى بعد تسكينه وبه قرأ بعضهم قوله تعالى وترى الناس سكارى وسمى كبيرا لأن فيه تسكين الحرف ثم ادغامه ولا كذلك إذا كان الأول ساكنا بالأصالة فليس فيه إلا عمل واحد (قوله أن سينه أصلية) هذه عبارة موهمة تصدق بالقول بزيادة اللام والصواب ان لو قال انه رباعى الأصول بدل أن سينه أصلية (قوله لأنهما أورداه فى حرف السين لا الباء) هذا توجيه لأصالة السين فيه عندهما وبيانه أنه لو كانت السين فيه زائدة عندهما لذكراه فى باب الباء لا فى باب السين اذ المعتبر عندهما إنما هو الحرف الأصلى كما ذكره قطرب فى باب الراء لا فى باب النون فذكرهما له فى باب السين دليل على أن السين فيه أصلية عندهما وأما دليل عدم زيادة اللام عندهما فهو إفراده عن مادة خبس بالباء عين الكلمة وتأخيرهما إياه حتى فرغا من خ ل س ولو كانت عندهما اللام زائدة فيه لذكراه فى خ ب س كما ذكره الجوهرى فى ج هـ ر (قوله بزيادة السين) هذا ما ذهب اليه ابن مالك نقلا عن أبى عمرو الزاهد وجزم به ابن القطاع ومقتضى كلام القاموس أنه رباعى الأصول انظره (قوله فكمل به القافية) الظاهر أنه حال من خلبس وسنبس أى حالة كونهما متصلى السينين بالإدغام (قوله وهمزة فى آخره للإلحاق) جرت عادة النحاة أن ينسبوا الإلحاق إلى همزة احبنطأ وشبهه ومرادهم كما فى شرح الكافية انها بدل من الألف المبدلة من ياء الالحاق لأن الهمزة لا تزاد كذلك وما اقتضاه كلامه من أن احبنطأ من مزيد الثلاثى هو الذى ذكره الخليل فى مختصر العين ونحوه فى باب الطاء من القاموس وقيل هو من مزيد الرباعى كابرنشق فى كونه للمطاوعة التقديرية وهو الذى فى باب الهمز منه (قوله مزيد الرباعى) راجع لاحرنجم (قوله عظم) أى انتفخ (قوله الحبط) هو التخمة ويقال له أيضا الحباط بضم الحاء وألف بعد الباء (قوله وهو المشهور) أى فى كتب التصريف (قوله ومنها افونعل) هذا البناء نادر لم يسمع إلا من كتاب العين وذكره جماعة تبعا له وتعقبه الزبيدى فقال فى مختصر العين احونصل منكرة ولا أعلم شيئا على مثال أفونعل من الأفعال اهـ ووجهه ان نون الافعنلال لا تكون إلا بين أصلين كما تقرر فى الألفية (قوله كالحلقوم من الإنسان) فيه نظر لأن الحلقوم مجرى النفس لا مجرى الطعام نقله الحطاب عن خ فى التوضيح (قوله وألف التأنيث للإلحاق) صوابه والياء فى الآخر المنقلبة ألفا كما تقدم (قوله أى

استلق ومنه احبنطى . ومنها تفعمل بزيادة التاء والميم كتمسكن الرجل أظهر المسكنة وأصلها من السكون . ومنها فعلى بزيادة الألف للإلحاق بفعلل كسلقاه أى ألقاه على قفاه . ومنها فعنل بزيادة النون بين العين واللام كقلنسه ألبسه القلنسوة وهى مايلبس فى الرأس . ومنها فوعل بزيادة الواو بين الفاء والعين كجوربه ألبسه الجورب بالجيم وهو مايلبس فى الرجلين . ومنها فعول بزيادة الواو بين العين واللام كهرول فى مشيه أسرع والتاء فيه تاء الفاعل وفى قلنست وجوربت تاء التأنيث الساكنة (زهزقت هلقمت رهمست اكوألل ترهشفت اجفأظ اسلهم قطرن الجملا) أى ومنها عفعل بتكرير العين كزهزق الرجل بتكرير الزاى إذا أكثر الضحك أصله هزق ومثله دهدم الجدار أى هدمه . ومنها هفعل بزيادة فى أوله نحو هلقم الطعام لقمه ومنها فعهل بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو رهمس الشىء بمعنى رمسه أى ستره ودفنه والرمس القبر والتاء فيه وفى هلقمت وزهزقت تاء الفاعل. ومنها افوعل بزيادة همزة الوصل والواو بين الفاء والعين مع تضعيف اللام كاكوألل الرجل بمعنى قصر واجتمع خلقه أصله كأل. ومنها تفعهل بزيادة التاء فى أوله والهاء بين الفاء والعين نحو ترهشف الشراب بالشين المعجمة أى رشفه بمعنى مصه . ومنها افعألل بزيادة همزة الوصل وهمزة بين العين واللام مع تضعيف اللام كاجفأظ بالجيم والظاء المعجمة إذا أشرف على الموت واجفأظت الجيفة انتفخت وقد يقال اجفاظ كاحمار . ومنها افلعل بزيادة الوصل ولام بين الفاء والعين مع تضعيف اللام كاسلهم الرجل بالسين المهملة بمعنى سهم اذا تغير وجهه من أثر شمس أو سفر . ومنها فعلن بزيادة النون فى آخره كقطرن البعير إذا طلاه بالقطران (ترمست كلتب جلمطت وغلصم ثم * م ادلمس اهرمعت واعلنكس انتخلا) أى ومنها تفعمل بزيادة التاء فى أوله كترمس الرجل استتر وتغيب عن حرب أو أمر مهم من رمس الشىء دفنه وأخفاه . ومنها فعتل بزيادة التاء الفوقية بين العين واللام نحو كلتب الرجل داهن فى الأمر فهو كلتب كجعفر وكلتب كقنفذ . ومنها فعمل بزيادة الميم بين العين واللام كجلمط الرجل رأسه بالجيم والطاء المهملة أى حلقه أصله جلطه وجلمط الجلد عن الشاة سلخه . ومنها فعلم بزيادة الميم فى آخره كغلصمه قطع غلصمته وهى أصل الحلقوم مما يلى الرأس أصله علصمته كذا قال الناظم رحمه الله تعالى ومقتضى الصحاح والقاموس أن ميم الغلصمة أصلية لإيرادها له فى الميم لا فى الصاد . ومنها افعمل بزيادة همزة الوصل والميم المشددة بين العين واللام كادلمس الليل اختلطت ظلمته أصله دلس ومنه التدليس

استلق) ظاهره ولو مع عدم النوم وقيده فى القاموس بما إذا كان مع نوم (قوله بزيادة التاء والميم) أى للإلحاق بتدحرج وأكثر ما يجىء غير متعد لأنه مطاوع المتعدى الى واحد كمدرعته فتمدرع أى لبس المدرعة (قوله المسكنة) هى الخضوع والمذلة (قوله القلنسوة) قال الجوهرى إذا فتحت القاف ضممت السين وإذا ضممت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء (قوله ومنها فوعل) هذا الوزن يكون متعديا كمثال الشارح ولازما نحو حوقل الرجل أى ضعف عن الجماع واعتمد بيده على خصره وليس منه حوقل الرجل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله خلافا لمن لأن هذا رباعى فوزنه فعلل والجورب فارسى معرب ذكره جماعة وأغفله فى القاموس (قوله وهو مايلبس فى الرجلين) فسره ابن العربى بغشاء من صوف يتخذ للدفء للقدم (قوله ومنها عفعل بتكرير العين) أى وقيل بتكرير الفاء وعلى كل فهو من المزيد فيه والأول أولى لأن الفاء لا تضاعف وحدها بل مع العين نحو مرمريس ومرمريت قيل ولم يسمع غيرها والعين تضاعف وحدها نحو قطع وتقطع وصرح الزبيدى بأنه رباعى وهو مقتضى مافى التسهيل والقاموس (قوله بزيادة الهاء فى أوله) وقيل الزائد اللام وهو من هقم جاع والزيادة فيه على القولين للإلحاق بدحرج إلا أن فى زيادة الهاء نزاعا بين المبرد وغيره انظر الفاسى وفى الرباعى ذكره الزبيدى وعليه فوزنه فعلل (قوله بزيادة الهاء بين الفاء والعين) فى زيادة الهاء من النزاع مافى الذى قبله وفى الرباعى ذكره فى القاموس (قوله والواو بين الفاء والعين) هذا صريح فى أن همزة اكوأل هى عين الكلمة وبه صرح الجوهرى وتبعه فى القاموس أولا فذكر هذه المادة فى فصل الكاف والهمزة لأنه قال فى فصل الكاف والواو مانصه والكوألل القصير واكوأل اكويلالا قصر وذكرها فى كأل وهم للجوهرى اه واعترضه محشيه بأن الكوألل فوعلل وقيل فواعل فعلى الأول محله كأل مهموز العين وعلى الثانى محله كلل بلامين فذكره فى كول كما فعل فى القاموس هنا لا يوافقهما معا وقد تبع الجوهرى ولم ينبه عليه اه ولعل اكوأل عند صاحب القاموس من باب أفعال كاحمار وهمزة الألف على لغة عكل وتميم السابقة وقيل عن ابن عصفور ان الواو فى هذا البناء أصلية فهو على وزن اقشعر وفيه أن الواو إذا صحبت أصولا ثلاثة ولم تتصدر حكم بزيادتها (قوله والظاء المعجمة) صوابه والظاء المشالة (قوله سهم) أى كمنع وكرم فهو من مزيد الثلاثى وفى الرباعى ذكره المجد فى القاموس والزبيدى فى مختصر العين وعليه فهو مكرر مع اسبطر (قوله بزيادة التاء فى أوله) أى للإلحاق بدحرج ومثله بترمس على انه من الرمس وجعله فى القاموس رباعيا وقيل إنه مأخوذ من الترس فالميم فيه زائدة وفيه أن زيادة الميم حشوا لا تكاد توجد قول الناظم (كلتب) مثل به على أنه مأخوذ من الكلب بالتحريك وجعله فى القاموس رباعيا (قوله أصله جلطه) جعله الزبيدى فى مختصر العين والمجد فى القاموس رباعيا (قوله ومقتضى الصحاح) وكذا جماعة منهم الزبيدى

فى الرواية ومثله اهرمع الدمع سال بسرعة واهرمع فى سيره إذا أسرع ولم يظهر لى وجه ذكر الناظم له مع ادلمس لاتحادوزنهما فهو تكرار والتاء فى اهرمعت تاء التأنيث الساكنة وفى ترمست وجلعطت تاء الفاعل ولا بأس باشباع ضمة التاء من جلعطت لسلامة الوزن من الزحاف ومنها افعنلس بزيادة همزة الوصل (٣٦) والنون بين العين واللام والسين المهملة فى آخره كاعلنكس الشعر تراكم لكثرته . وأما قوله انتخلا بالمهملة والمعجمة بمعنى اختير فانما كمل به القافية لأن وزنه افتعل كاعتدل (واعلوط اعثوججت بيطرت سنبل زمـلق اضممن تسلقى واجتنب خللا) أى ومنها افعول بزيادة همزة الوصل وواو مشددة بين العين واللام كاعلوط فرسه بالمهملتين إذا تعلق بعنقه وركبه . ومنها افعولل بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى كاعثوجج البعير بالعين المهملة والثاء المثلثة والجيم المكررة بمعنى عظم وضخم فهو عثوجج وهذا الوزن أشار اليه فى القاموس من زيادته بقوله العثوجج البعير الضخم السريع والمشهور اعثوثج بتكرير المثلثة وهو المذكور فى الصحاح وقد يوجد فى بعض النسخ اعثونجت والصواب اعثوججت بتكرير الجيم لأن وزن اعثوثج بتكرير الثاء افعوعل وقد سبق كاحلولى الشراب . ومنها فيعل بزيادة المثناة تحت بين الفاء والعين كبيطر الرجل بالباء الوحدة والطاء المهملة عمل البيطرة وهى معالجة الدواب من بطر الجرح أى شقه . ومنهافنعل بزيادة النون بين الفاء والعين واحد كسنبل الزرع أخرج سنبله . ومنها فعمل بزيادة الميم بينهما أيضا كزملق الفرس إذا ألقى ماءه عند الضراب قبل الإيلاج من زلق . ومنها تفعلى بزيادة التاء على فعلى لمطاوعته كسلقاه فتسلقى والنون فى اضممن نون التوكيد الخفيفة فهذه سبعة وأربعون بناء .

واستبعد ذلك محشى القاموس انظره قول الناظم (ادلمس) مثل به على أنه مأخوذ من الدلس أى الظلام واختلاطه وقيل إنه من الدموس اشتداد الظلام وقيل من الدلم اشتداد السواد وهذا من صفات غير الليل فلم يسمع ليل أدلم ويقال ادلمس الليل وجعله فى القاموس رباعيا فيكون بوزن افعلل كاحرنجم وأدغمت النون فى الميم للعلم بفقدان هذا الوزن وأنه ليس فى الكلام افعلل بثلاث لامات وإدغام الأولى منها فى الثانية وعلى هذا فهو مكرر مع احرنجم قول الناظم (اهرمعت) مثل به على انه من هرع ونحوه للجوهرى وابن القطاع ولذا حمله الشارح تبعا لبدر الدين على التكرار مع ادلمس وقيل إنه من رمع فالهاء وأحد المضعفين زائدان وهو رأى صاحب المنظومة ورد على ابن الناظم وزعم ان وزنه اهفعل قال ابن العباس ومتبوعه تى وهذا الذى قاله هذا الرجل يصح لو كان رمع فى معنى أسرع ورجوع الكلمة الى ما يلاقيها لفظا أو معنى أولى من رجوعها إلى مايلاقيها فى أمرعام وهو هنا مطلق الحركة مع ماسبق من أن زيادة اللام أولا لاتكاد توجد فالصواب أن اهرمع رباعى الأصول والأصل هرمع كحرجم ثم زيدت النون كما زيدت فى احرنجم وادغمت النون لعدم اللبس كما تقدم فى ادلمس اهباختصار وفى الرباعى ذكره الزبيدى فى مختصر العين والمجد فى القاموس وصرح به صاحب الإيضاح والافصاح قول الناظم (اعلنكس) مثل به على أن أصله علك وقال صاحب المنظومة إن عين اعلنكس بدل من حاء وهو من قولهم أسود حالك وأبدلت الحاء عينا قال أو هو مأخوذ من العنك بالنون وعليه فوزنه افلعلس انظر ابن العباس وتى وذكر فى مختصر العين انه رباعى ونحوه فى القاموس انظره (قوله لأن وزنه افتعل كاعتدل) أى وقد تقدم ثم جملة انتخلا إما مستأنفة خبرية اوطلبية يقال نخلته وتنخلته وانتخلته صفيته فأخبر المصنف ان هذه الأوزان صفيت وأجريت على القوانين أو أمر بتصفية ذلك وتخليصه وتمييز النادر من غيره وقال البرماوى ينبغى أن يقرأ بالجيم ويكون تفسيرا لما قبله انظره (قوله كاعلوط فرسه) كما يستعمل متعديا يستعمل لازما نحو اعلوط السفر امتد ومثله اجلوذ الليل بالجيم والذال المعجمة طال قال :

ألا حبذا حبذا حبذا * حبيب تحملت فيه الأذى * ويا حبذا البرد أنيابه * إذا عسعس الليل واجلوذا

(قوله بين العين واللام) اى مع زيادة احدى اللامين وهو بناء نادر وقيل مقتضب وعليه فانظر مافك ادغامه وقال سى الظاهر انه زيدت فيه احدى اللامين والواو للالحاق بسفرجل فقيل عثوجج ثم بنى الفعل على هذا الوصف فقيل اعثوجج بدليل أنه يقال فى مثله غشنجج بالنون مثل غضنفر فيمتنع حينئذ من الادغام لئلا يفوت الالحاق وعلى هذا فهو ملحق باحرنجم مثل احونصل إلا أن الواو تأبى ذلك (قوله والمشهور) أى فى كتب التصريف (قوله وقد سبق) أى فلو حمل عليه لأدى إلى التكرار مع وجود المخرج منه قول الناظم (سنبل) هو بناء نادر والحق فيه أنه رباعى ونحوه فى المصباح وأنه يرجع إلى مادتين يقال أسبل الزرع أخرج سبوله وسنبل أخرج سنبلته وقد ذكره فى القاموس فى المادتين وقال السهيلى فى الروض يقال أسبل الزرع من السنبل كما يقال أحظل المكان من الحنظل وهى لغة الحجاز وأما بنو تميم فيقولون سنبل وأما بنو هيان فيسمون السنبل سبولا والواحدة سبولة وقياس لغتهم أن يقال أسبل (قوله زملق) بناء نادر أيضا مثل به على أنه من زلق الثلاثى والحق فيه أنه رباعى كما فى مختصر العين والقاموس (قوله فهذه سبعة وأربعون) أى باعتبار عد الناظم وإلا فقد قدم ان ادلمس واهرمعت بناء

وقد سبق مافى خلبس وغلصم من الانتقاد وأهمل أربعة أوزان مشهورة وهى تجلبب مطاوع جلببه بالجلباب بتكرير اللام وترهوك فى مشيه بالراء إذا تموج فيـه وتبختر وتجورب مطاوع جوربه وتشيطن أى أشبه (٣٧) الشيطان وهـذه الأربعة من مزيد الثلاثى للالحاق بالرباعى

﴿ فصل فى المضارع ﴾

أى فى أحكامه التى يتميز بها بناؤه على أى وزن كان ماضيه وهى ثلاثة ما يفتتح به وحركة أوله المفتتح به وحركة ما قبل آخره وأما حركة آخره من رفع ونصب وجزم فمحله علم الاعراب أما ما يفتتح به فأشار اليه بقوله (ببعض نأتى المضارع افتتح) أى افتتح المضارع من أى فعل كان ببعض هذه الحروف الأربعة الجامع لها قولك نأتى وعبر عنها غيره بنأيت وهى النون والهمزة والتاء والياء فالهمزة للمتكلم المفرد نحو أنا أدخل وأكرمك وانطلق واستخرج والنون للمتكلم المشارك نحو نحن ندخل ونكرمك وننطلق ونستخرج والتاء الفوقية للمخاطب مطلقا أى مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا نحو أنت تدخل وأنتما تدخلان وأنتم تدخلون وأنت تدخلين وأنتن تدخلن وتكون أيضا للغائبة والغائبتين كهند تدخل والهندان تدخلان والياء التحتية للغائب المذكر مفردا أو مثنى أو مجموعا كهو يدخل والزيدان يدخلان وهم يدخلون والغائبات فقط كهن يدخلن أشرت فى الشرح إلى انه لم زيدت حروف المضارعة ولم اختصت بالمضارع دون الماضى ولم سمى مضارعا . وأما حركة أوله المفتتح به وهو حرف المضارعة فأشار اليها بقوله :

واحد فيكون ستة وأربعين (قوله وسبق مافى خلبس وغلصم من الانتقاد) أى يكون كل منهما رباعيا وتقدم لنا انتقاد بعضها إما بأنه رباعى وذلك فى ثمانية زائدة على هذين وهى سنبس وزهزق وهلقم وكلتب وجلمط وسنبل وزملق وإما بأنه مكرر مع غيره إما مزيد رباعى تكرر مع احرنجم وهى ادلمس واهرمع واعلنكس أو مع اسبطر وهو اسلهم وإما مزيد ثلاثى تكرر مع افعال كاحمار وهو اكوأل واجفأظ على وجه وإما نادر وذلك سبعة أوزان اثنان بوزن الملحق بالرباعى وهما عذيط وقطرن وخمسة بهمزة الوصل سداسية وهى اهبيخ واحونصل واحبنطأ أو اكوهل واعثوجج على انه سبق عن صاحب القاموس فى احبنطأ انه رباعى فيتكرر مع احرنجم وعن ابن عصفور فى اكوأل أن واوه أصلية فيتكرر مع اسبطر وواحد بالتاء خماسيا وهو ترهشف فهذه أربعة وعشرون من سبعة وأربعين يبقى ثلاثة وعشرون وهى التى اختصرها ابن الحاجب فى الشافية مع خمسة أوزان وكل ماخرج عنها فهو راجع اليها انظرسى (قوله وأهمل أربعة أوزان) أشرت اليها تذييلا لكلام الناظم فقلت :

تجلبب وترهوكت وصف لها   تشيطنت وتجوربت بها كملا

(قوله مطاوع جلببه) أى ألبسه الجلباب ولم يتصرفوا فيه بالإدغام لكونه ملحقا بدحرج والأكثر على أنه مذكر واختلفوا فى تفسيره قال الشهاب الخفاجى فى العناية أثناء الاعراب والجلباب إزار واسع يلتحف به وقيل هو فى الأصل الملحفة ثم استعير لغيرها من الثياب وقال الحافظ ابن حجر فى المقدمة قال النضر الجلباب ثوب أقصر من الخمار وأعرض منه وهو المقنعة (قوله للالحاق بالرباعى) أى المزيد .

﴿ فصل فى أحكام المضارع ﴾ وإنما خصه بفصل وان كان مندرجا فى الباب قبله لاختصاصه بأحكام وفى أبنية الفعل المزيد فيه ذكره سيبويه قول الناظم (ببعض نأتى المضارع) والمراد بالبعض واحد من الأربعة فاطلاق للعلم بأنه لا يجتمع اثنان لتدافع معانيها (قول الشارح أى افتتح المضارع) حمل المضارع فى كلام الناظم على المعنى الحقيقى وفيه نظر بل المراد به الماضى الذى أريد صيرورته مضارعا مجازا مرسلا وعلاقته اللازمية والملزومية (قوله وعبر عنها غيره بأنيت) أى بتقديم الهمزة على النون وهو أنسب من حيث ان كل حرف من حروفه ضعف مما قبله كما بينه هذا الشارح فيكون ترقيا فى المعانى وإنما اختصت هذه الأحرف بالمضارعة دون ما عداها لأنها أبعاض من الضمائر التى تعتبر مستترة فى المضارع وجوبا فيها كلها على الصحيح فالهمزة هى همزة أنا والنون هى أول نحن والتاء هى تاء أنت أقيمت مقام الهمزة أو النون اللذين قبلها لئلا يلتبس المخاطب بالمتكلم إذ تلك التاء هى التى بينته من المتكلم حيث زيدت على حروف انا والياء المثناة من تحت هى بدل من الواو فى هو ولم يجعلوا الهاء التى فى أوله لأن زيادة الهاء مختلف فيها ولا تزاد أولا فجعلوا الواو مكانها تطرقا إلى ابدالها ياء حيث كانت الواو أيضا لا تزاد أولا ثم لما أرادوا الدلالة على التأنيث أبدلوا من ياء هى تاء فوقية لأنها تكون للتأنيث ولم يخشوا لبسا بالتى للمخاطب اتكالا على قرائن خارجية فدلت هـذه الحروف على الضمائر المنقطعة منها على سبيل الاختصار ولذلك وجب استتار الضمير فى الأفعال لأنهم جعلوا هذه الحروف كالعوض ولا يجمع بين العوضين وبهذا يتحقق الترتيب فى هذه الأفعال حتى تكون كلاما قاله سى (قوله فالهمزة للمتكلم) أشار به إلى انه ليس كل فعل افتتح بواحد من هذه الأحرف يكون مضارعا لأن أكرم ونرجس الدواء ويرنأ الشيب أى خضبه باليرنأ بضم الياء وفتحها وفتح الراء وتشديد النون تليها همزة بلا ألف اسم الحناء وتعلم افعال ماضيه بل بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم والنون للمتكلم المشارك والياء للغائب المذكور والتاء للمخاطب (قوله والنون للمتكلم المشارك) أى أعم من أن يكون مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا أو مختلفا أو المعظم نفسه نحو نحن نفعل كذا مجاز لتنزله بنفوذ كلمته منزلة الجمع (قوله والغائبتين) ظاهره وإن

(وله * ضم إذا بالرباعى مطلقا وصلا * وافتحه متصلا بغيره) أى وحق الحرف المفتتح به المضارع وهو حرف المضارعة الضم إذا اتصل بفعل ماضيه رباعى مطلقا أى مجردا كان (٣٨) كدحرج يدحرج أو من مزيد الثلاثى كاعلمه يعلمه وولى يولى ووالاه يواليه وافتحه أى حرف المضارعة أى حال اتصاله بغير الرباعى ثلاثيا كان كضرب يضرب أو خماسيا كانطلق ينطلق أو سداسيا كاستخرج يستخرج وهذا على لغة أهل الحجاز وهم قريش وكنانة وبلغتهم نزل القرآن وأما غيرهم من تميم وقيس وربيعة فانهم أيضا يوافقون أهل الحجاز فى لزوم ضم أول مضارع الرباعى وفتح أول مضارع فعل المضموم كشرف يشرف وفعل المفتوح العين بجميع أنواعه كوعد يعد وباع يبيع ورمى يرمى وقال يقول وغزا يغزو وحن يحن ومده يمده ومنع يمنع ونصر ينصر وضرب يضرب وعتله يعتله ويعتله فيلتزمون أيضا فتح حروف المضارعة فى ذلك كله ماخلا كلمة أبى يأبى وأما فعل المكسور الخماسى المصدر بهمزة الوصل كانطلق ينطلق أو بالتاء المزيدة كتعلم يتعلم والسداسى المصدر بهمزة الوصل كاستخرج يستخرج فلا يلتزمون فتح حروف المضارعة فيها ولهم فيها حالتان حالة يجيزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقية دون الياء التحتانية وحالة يجيزون فيها كسر حروف المضارعة الياء وغيرها وإلى الحالة الأولى أشار بقوله (ولغير الياء * كسرا أجز فى الآت من فعلا * أو ماتصدر همز الوصل فيه أو التاء زائدا كتزكى) أى وأجز على لغة غير الحجازيين مع الفتح أيضا الكسر لحروف المضارعة غير الياء التحتانية فى المضارع الآتى من فعل المكسور دون المضموم والمفتوح كفرح يفرح كوجل أو ماتصدر همزة الوصل فيه وهو الخماسى والسداسى كانطلق ينطلق واستخرج يستخرج أو التاء المزيدة وهو الخماسى فقط كتزكى يتزكى

تقدمه لفظها نحوهما تفعلان وهو قول ابن أبى العافية قال هو بالتاء الفوقية حملا على الظاهر ورباعيا للمعنى ونظر إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها وقال ابن البادس لا أعلم فى المسئلة سماعا ولا نصا لنحوى والقياس عندى الياء التحتية حملا على آخر الاسمين وهو الضمير المشترك بين المؤنثين والمذكرين لكن فى حاشية شيخ شيوخنا سيدى الطيب بن كيران على ابن هشام ان السماع وجد بقول ابن أبى العافية قال عمر بن أبى ربيعة :

أقص على أختى بدء حديثنا ... ومالى من أن تعلما متوخر
لعلهما إن تبغيالى حاجة ... وأن ترحبا سرا بما كنت أحصر

﴿ان قيل﴾ كما تكون التاء للغائبة والغائبتين تكون للغائبات نحو تقوم الهندات أو الهنود فى وجه لقول الألفية والتاء مع جمع الخ فلم لم يذكرها الشارح ﴿أجيب﴾ بان المراد المواضع التى تلزم فيها التاء والغائبات غير لازمة فيها بدليل صحة يقوم الهنود بالياء عند الكوفيين ﴿فان قيل﴾ إذا كان هكذا فلم ذكر أن الياء تكون فى الغائبات مع أنها غير لازمة فيه ﴿ أجيب ﴾ بأنها وان لم تلزم فى هذا المثال لزمت فى نحو الهندات يقمن اتفاقا قول الناظم (وله ضم إذا بالرباعى) مبتدأ وخبر والجملة حالية من بعض وبالرباعى متعلق بوصلا المذكور وتقديمه هنا جائز إذ الممنوع تقديم معمول الشرط على اداة الشرط وأما توسطه بين الأداة والشرط فجائز وجواب إذا محذوف لدلالة ماسبق وسبب اختصاص الرباعى بالضم اعطاء الفرع للفرع إذ الضم ثقيل والرباعى قليل والثقل فرع الخفة والقلة فرع الكثرة وقوله (وافتحه) هذا تصريح بمفهوم له ضم لبيان تفصيله مع مابعده فلا تكرار ومحله مالم يبن للمفعول وسبب فتح الثلاثى اعطاء الأصل للأصل إذ الثلاثى كثير والفتح خفيف وسببه فى الخماسى والسداسى حملهما على الثلاثى لموافقته لهما فى تسكين الحرف الموالى لحرف المضارعة (قول الشارح أو من مزيد الثلاثى) أى لغير الالحاق كهذه الأمثلة أو للالحاق بقرطس وجلبب (قوله ماخلا كلمة أبى) أى فانهم لا يلتزمون فتح حرف المضارعة فيه بل يجوزون الكسر معه كما سيأتى وكسر حرف المضارعة فى مضارع حب الثلاثى من باب الاتباع عند سيبويه بكسر الياء اتباعا للحاء وفيه لغة من باب فرح كما فى المصباح فالكسر فيه قياسى وفى مضارع ذهب شاذ كفر بمعنى هجم فى المعدى وقراءة زيد بن على اياك نعبد بكسر النون للازدواج مع نستعين بكسر النون (قوله واما فعل المكسور) أى بجميع أنواعه ولا بد أن يكون مضارعا بالفتح والاحتراز عما ورد فيه الكسر فقط شذوذا فلا يكثر حرف المضارعة منها عند أحد من العرب نقله ج عن أبى حيان وأما ماسمع بالوجهين فيكسر فيه حرف المضارعة على لغة الفتح لا على لغة الكسر وكذا لو كسرت العين على تداخل اللغتين ولعل الناظم والشارح أطلقا اتكالا على أن ما خرج عن القياس لا يعد من الباب فيكون حسب كأنه من باب ضرب يضرب لا من باب علم يعلم (قوله المراد بالتاء كتعلم) تمثيله بتعلم مع تمثيل الناظم بتزكى مؤذن بأن التاء تاء المطاوعة تحقيقية كهذين المثالين أو تقديرية كتاء تمسكن للاحتراز من تاء ترمس على رأيهما ولو لم يذكره ماضر لأن المطلق يحمل على المعتاد المتعارف وتاء ترمس غير معروفة فى ذلك على انه سبق انها أصلية فلا يحتاج إلى ذكره البتة وانما ساق الناظم الوزن على هذا والفرق بينهما أن المعتادة هى التى لها معنى وغيرها هى التى لا معنى لها أو المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدى لازما وغيرها يبقى الفعل معها على حاله قال يس فى حواشى التصريح ولا منافاة بينهما إذ الأول هو افادة المعتادة معنى والثانى عين ذلك المعنى ونحو تاء تعلم وتزكى ماكانت تارة معتادة كتاء تفاعل كتضارب وتفعلل كتدحرج وتفعل كتكلم (قوله غير الياء التحتانية) أى واما هى فلا يجوز كسرها عند أحد من العرب بل يجب فتحها لاستثقال الكسرة تحت الياء الا ما استثنى

فتقول فيها أنا أفرح وانطلق واستخرج واتزكى وأنت تفرح وتنطلق وتستخرج وتتزكى ونحن نفرح ونستخرج ونتزكى بالكسر فيها جوازا والفتح افصح وإلى الحالة الثانية أشار بقوله (وهو قد نقلا * فى الياوفى غيرها إن الحقا بأبى * أوماله الواو وفاء نحو قد وجلا) أى وجواز الكسر قد نقل عنهم فى جميع حروف المضارعة الياء وغيرها ان ألحقا أى الياء وغيرها بكلمة أبى بالموحدة يأبى وهو من باب فعل المفتوح أو بما له الواو فاء من فعل المكسور كوجل ووجع فيقولون أبى يبى بالكسر وأبيت أنا إبى وأبيت أنت وتبى وأبينا نحن نبي وكذا يقولون فى وجل يبجل ووجلت أنا ايجل ووجلت أنت تيجل ووجلنا نحن نيجل بخلاف وعد يعد ووفر المال بالضم يوفر فيلتزمون فيهما الفتح وان كان فاؤهما واوا وتمثيله بوجل قد يرشد إلى ذلك وأما حركة ماقبل آخره فأشار اليها بقوله (وكسر ماقبل آخر المضارع من * ذا الباب يلزم إن ماضيه قد حظلا * زيادة التاء أولا وان حصلت * له فما قبل الآخر افتحن بولا) المراد بهذا الباب باب أبنية الفعل المزيد فيه لأن هذا الباب معقود له والفعل معقود لمضارعه لأن مضارع الثلاثى قد سبق فى باب أبنية الفعل المجرد والمعنى أنه يلزم كسر ماقبل آخره إن لم يكن فى أول ماضيه تاء مزيدة ومعنى حظل بالحاء المهملة والظاء المعجمة منع وذلك نحو أكرم يكرم وولى يولى ووالى يوالى وانفصل ينفصل واستخرج يستخرج فان دخلت التاء المزيدة فى أول ماضيه فتح ما قبل آخره كتعلم يتعلم وتدحرج يتدحرج وتغافل يتغافل وتقييده بذا الباب يخرج الرباعى المجرد مع أن ماقبل آخره مكسور أيضا كدحرج يدحرج ومعنى قوله افتحن بولا بكسر الواو أى بفتحة تلى الفتحات قبلها والنون فى افتحن خفيفة وقد ذكرت فى الشرح تتمات فراجعه ان شئت ﴿فصل فى فعل مالم يسم فاعله ﴾ أى فى الكلمة التى تتميز بها صيغة عن صيغة الفعل المبنى للفاعل وهى ستة فالأول وهو ضم أوله ان كان صحيح العين كضرب زيد أشار بقوله

كوجل وأما قراءة ان تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون بكسر الثلاثة فانه كسر ذو الياء التحتية منها للازدواج مع سابقها ولاحقها وهما على القياس (قوله فتقول أنا أفرح) منه قراءة ألم أعهد ولا تركنوا بكسر حرف المضارعة فيهما لأن ماضى كل منهما مكسور كما تقدم (قوله وانطلق) منه القراءة الشاذة يوم تبيض وجوه وتسود وجوه بكسر حرف المضارعة فيهما وماضيهما خماسى (قوله واستخرج) منه قراءة وإياك نستعين بكسر النون وماضيه سداسى قول الناظم (وهو قد نقلا) كالاستثناء من مفهوم قوله ولغير الياء كسر أجز أى وأما الياء فلا تجز كسرها إلا إذا ألحقت بفعل المكسور الواوى الفاء او اليائى (قول الشارح وهو من باب فعل المفتوح) يعنى ومضارعه مفتوح العين أيضا شذوذا والقياس كسرها قال سيبويه ووجه كسر حرف المضارعة فيه انه لما جاء على غير قياس خالفوا به فى حرف المضارعة فكسروه ثم خالفوا به باب فعل المكسور العين بأن كسروا فيه حرف المضارعة مطلقا لأن الشذوذ يأنس بمثله اه لكن سبق أن ماضى يأبى جاء من باب علم وأتى فلعل الامام حفظ كسر المضارعة مع فتح عين المضارع فى لغة من فتح عين الماضى تداخلا وهو الظاهر (قوله وكذا يقولون وجل ييجل الخ) اقتصر على هذه اللغة وفيه ثلاث أخر وكلام الناظم صالح لجميعها انظر فى قول الناظم :

(وكسر ماقبل آخر المضارع) أى تحقيقا ان كان الحرف صحيحا غير مدغم كأمثلة هذا الشارح أو تقديرا ان كان عليلا أو مدغما نحو يختار وينقاد أصلها يختير وينقود فلما وقعت الواو والياء متحركتين إثر فتحة أعلتا فقلبتا ألفا والألف لازمة السكون ونحو يستعد بإسكان ماقبل آخره للادغام فكل ذلك الحركة فيه مقدرة وإنما وجب الكسر لما علم من أن باب المضارع مبنى على المخالفة لباب الماضى فى الغالب وماقبل الآخر فى الماضى المزيد فيه مفتوح فكسر لتحصل المخالفة المقصودة وإنما كسر ولم يضم استثقالا للضم وأما من ضم عين مضارع الباء فللاتباع كما قال سيبويه وقوله (ان ماضيه قد حظلا) ان شرطه وفعله محذوف دل عليه حظلا المذكور لا على أن يكون من باب الاشتغال فى المرفوع حتى يلزم أن يقال ان الفعل الثانى فى باب الاشتغال إذا اتصل بحرف اتصل به مفسره والثانى معه قد فتكون مقدرة مع الأول والشرط لا تدخله لتنافيهما وجملة قد حظلا على هذا سيقت مساق التأكيد للمقدر وهو يدخله مالا يدخل فى المؤكد به تقول زيد قائم انه قائم وزيادة التاء مفعول بحظلا المقدر (قول الشارح فتح ماقبل آخره) عبارته فى ك بقى ماقبل آخره مفتوحا اه فحمل قول الناظم افتح على المجاز والحمل على الحقيقة أولى أى أو مع فتحا فيه ووجهه ان الفتح فى الماضى هو بعض الصيغة الدالة على زمنه فلابد من حركة أخرى تحصل لنا الصيغة الدالة على زمن المضارع وكان القياس عدم الفتح لتقع المخالفة وكأنهم إنما فتحوه لأنهم لو ضموه لأشبه آخر المصدر ولو كسروه أشبه الجمع فأرادوا أن يباعدوا بين الفعل والمصدر والجمع وإنما كسروه فى اسم الفاعل للأمن من شبه الجمع ولأنهم لو فتحوه لالتبس باسم المفعول وذلك مأمون فى الفعل لأن حرف المضارعة منه إذا فتح فهو مسند إلى الفاعل وإذا ضم فالمفعول (قوله ومعنى قوله) ليس فى هذا الحل كبير فائدة والظاهر ان بولا حال من ماقبل الآخر فيفيد اتصال ماقبل الآخر به لأن القبلية لا توجب الاتصال .

﴿ فصل فى فعل مالم يسم فاعله ﴾ (قوله فى الكلام حذف مضاف)أى فى بيان صيغة مالم يسم فاعله لانه لم يتعرض إلا لذلك لا لشروط الصوغ من كونه متصرفا تاما ولا لأحكام الصيغة فى العمل لأن ذلك من علم النحو لا التصريف ﴿ فان قيل ﴾ التعبير بفعل مالم يسم فاعله لصدقه بفعل الفاعل حيث حذف

من يجيز حذفه مطلقا أو فى باب التنازع نحو ضربونى وضربت قومك فان الكسائى وهشاما والسهيلى يوجبون حذف الضمير فى الأول فيقولون ضربنى وضربت وكذلك فى باب الاستثناء بخلا وعدا ونحوهما من الأفعال على رأى الناظم ان الفاعل فيه لفظ بعض وحذف كما هو ظاهر كلامه فى التسهيل (أجيب) بأن هذه العبارة اشتهرت فى الفعل المبنى للمفعول فلا يرد ما ذكره قول الناظم (ان تسند الفعل للمفعول) اقتصر على المفعول لأصالته والا فرق بين أن يكون مسندا الى المفعول أو الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور ولك أن تقول استعمل المفعول فى حقيقته ومجازه وقوله (فأت به * مضموم الأول) ضم أوله ليحصل الفرق بينه وبين المبنى للفاعل من أول مرة كى لا يقع لبس بينهما ولما كان المبنى للفاعل يكون ماضيا ومضارعا وكان من العرب من يكسر حرف المضارعة خص بالضم لئلا يقع اللبس بينه وبين المبنى المضارع المبنى للفاعل فى تلك اللغة (قول الشارح عند حذف فاعله) أى لعلة من العلل المشار اليها بقول أبى حيان فى أرجوزته المسماة بنهاية الاغراب فى علمى التصريف والاعراب :

وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام
والعلم والجهل والاختصار * والسجع والوفاق والايثار

وزعم ابن الضائع ان هذا من هذيان المتأخرين ولا فرق بين طلب علة ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل وفيه نظر لأن بناء الفعل للفاعل هو الأصل فلا تطلب له علة وحذفه واقامة الغير مقامه على خلاف الأصل فلا بد له من نكتة نعم البحث عن ذلك من وظيفة صاحب المعانى لا النحوى ولهذا قال فى المغنى ان هذا من النحويين تطفل على صناعة البيان اه ويعنى بالبيان علم البلاغة الشامل لعلمى المعانى والبيان لأنه قد يطلق على ذلك (قوله نحو ضرب) أى ونحو يضرب لأن أل فى الفعل من كلام الناظم عهدية والمعهود الماضى والمضارع المتقدما الذكر قول الناظم (واكسر اذا اتصلا) اقتصر على الكسر وان كان يجوز فيه الضم والاشمام كما فى الخلاصة لأنه لغة جمهور العرب وأفصح اللغات ولا مانع من حمل كلامه عليها بجعل واوا كسره للتخيير وكل من الضم والكسر مستعمل فى معناه الحقيقى أى الخالص والمجازى أى المشوب بالآخر على الصحيح من صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه دفعة فالضم من اطلاق فأت به مضموم الأول والكسر من صريح قوله واكسره ولغة الاشمام منهما أما اخلاص الكسر فقد استثقل أصحابها الكسرة على العين فخففوها وفى كيفية ذلك وجهان كما سيأتى وأما اخلاص الضم فهو الأصل وهو لغة هذيل وبنى دبير من بنى أسد وفصحاء بنى فقعس وأصحابها استثقلوا الحركة على حرف العلة أيضا فحذفوها تخفيفا ثم سلموا الواو فى الواوى وقلبوا الياء فى اليائى واوا لسكونها بعد ضمة وأما الإشمام فهو لغة متوسطة بين اللغتين وهو لغة قيس وأكثر بنى أسد وقرىء به فى التواتر قرأ بها نافع وابن عامر والكسائى فى سىء وسيئت وجىء وابن عامر والكسائى أيضا فى حيل وسيق وهشام والكسائى فى قيل وغيض وجىء قال الرضى وحقيقته أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء وقال الجعبرى فى شرح الحرز كيفية التلفظ أن يلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم أقل يليه جزء الكسرة ومن ثم تمحضت الياء وتنظيره مكى له بالامالة يوهم الشيوع اه وانظر الازهرى فقد نقل عن الشاطبى فى كيفيته ثلاثة مذاهب ثم محل جواز هذه اللغات عند أمن اللبس

* وان بشكل خيف لبس يجتنب * كما فى الخلاصة وقوله (بعين اعتل) افتعل من العلة وصوابه أن يقال اعل لئلا ينقض بنحو عور وصيد من الثلاثى فان حكمها حكم الصحيح الا أن يقال اعتل مطاوع اعل فاعتل وذكر العين باعتبار الوسط أو حذف التاء شذوذا على حد أبقل ابقالها ولا يقال هذا لا يحتاج اليه لأن الحروف تذكر وتؤنث لانا نقول هذا فى حروف الهجاء وعين الكلمة ليس المراد بها العين التى هى من حروف الهجاء فعين الكلمة مؤنثة ليس الا (قول الشارح إلا أنهم الخ) فيه اعتراض على الناظم

(ان تسند الفعل للمفعول فأت به * مضموم الاول) أى إذا أسندت الفعل للمفعول عند حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه فاضمم أوله نحو ضرب زيد وأكرم عمرو وانطلق به واستخرج متاعه وهذا كله إذا كان صحيح العين فان كان ثلاثيا معتلها كسر أوله وهو الحكم الثانى واليه أشار بقوله (واكسره اذا اتصلا * بعين اعتل) أى واكسر أوله إذا اتصلا بعين معتلة نحو قيل وبيع وأصلهما قول وبيع بضم أولهما وكسر ثانيهما على وزن ضرب الا أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة

حذفوا ضمة الفاء ونقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من بيع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة . وإلى الحكم الثالث وهو كسر ما قبل آخر الماضي منه وفتح ما قبل آخر المضارع أشار بقوله (واجعل قبل الآخر في ال * مضى كسرا وفتحا في سواه تلا) أى واكسر ماقبل آخر الماضى منه كضرب زيد ودحرج وانطلق به واستخرج متاعه وافتح ماقبل آخر المضارع كيضرب زيد ويدحرج وينطلق به ويستخرج متاعه وقوله تلا نعت لسواه أى واجعل فتحا فى فعل سوى الماضى تلاه وإلى الحكم الرابع وهو ضم ثالثه أيضا إذا كان مبدأ بهمزة الوصل وهو الخماسى والسداسى أشار بقوله (ثالث ذى همز وصل ضم معه) أى ضم أيضا ثالث المبدوء بهمزة الوصل مع همزة الوصل كانطلق بزيد واقتدر عليه واستخرج متاعه وهذا مقيد بصحيح العين وسيأتى معتلها كاختير وانقيد له . وإلى الحكم الخامس وهو ضم ثانيه أيضا مع ضم أوله إذا كان مبدوءا بتاء المطاوعة ولا يكون الا خماسيا أشار بقوله (ومع * تاء المطاوعة اضمم تلوها بولا) أى واضمم مع تاء المطاوعة المبدوء بها الفعل تلوها أيضا وهو الثانى كتعلم العلم وتدحرج فى الدار وتغوفل عن زيد ومعنى قوله بولا أى من غير فاصل بينهما وإنما ضم ثانيه لئلا يلتبس بنحو أنت تعلم زيدا العلم وفى تعبيره بتاء المطاوعة تجوز ومراده التاء المزيدة مطلقا لأن المطاوعة حصول أثر فعل قاصر أثر فعل متعد كعلمته فتعلم مع ان التاء فى نحو تغافل زيد وتكبر ليست للمطاوعة . وإلى الحكم السادس وهو كسر ثالثه ان كان مبدوءا بهمزة الوصل وهو معتل العين أشار بقوله (ومالفا نحو باع اجعل لثالث نحـ * واختار وانقاد كاختير الذى فضلا) أى واجعل لثالث نحو اختار وانقاد وهو المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين ما جعلته لفاء نحو باع وهو الثلاثى المعتل العين من الكسر فتقول اختير زيد وانقيد له عوضا عن الضمة فى نحو اقتدر عليه وانطلق به كما كسر أول قيل وبيع عوضا عن الضم فى ضرب زيد

إذ كلامه يقتضى انه ليس أصله الضم بل الكسر ابتداء وليس كذلك (قوله حذفوا ضمة الخ) هذا مذهب سيبويه وقيل حذفت كسرة العين ثم قلبت ضمة الفاء كسرة لتنقلب الواو ياء من ذوات الواو وتسلم الياء من القلب واوا من ذوات الياء فتقول فيهما أيضا قيل وبيع والحاصل فى ذوات الواو ثلاثة أعمال حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين لها وقلب الواو ياء وفى ذوات الياء عملان حذف الضمة ونقل الكسرة أو حذف الكسرة وقلب الضمة كسرة قول الناظم (واجعل قبل الآخر الخ) أى لفظا كأمثلة الشرح أو تقديرا ان دخله اعلال كبيع أو ادغام كرد ويجوز اسكانه ان كان صحيحا تخفيفا كقول أبى النجم : لو عصر منه البان والمسك انعصر . نص عليه سيبويه وحكى قطرب ضرب فى ضرب على نقل كسرة الراء إلى الضاد واسكان الراء وهو شاذ فان كان معتل اللام كرضى فان طيئا تفتح عينه وتقلب الياء ألفا كقوله :

أفى كل عام مأتم تبعثونه على محمر توهموه وما رضى

(قول الشارح نعت الخ) أى لأنه نكرة لا يتصرف بالاضافة لغير (قوله فى فعل) أى مضارع تلا الماضى فى التصريف وأحسن منه ان فاعل تلا ضمير الآخر وفتحا مفعوله وفى سواه متعلق بتلا والهاء ضمير المضى والتقدير تلا الآخر فتحا فى سوى الماضى وإنما فتح لأنه لو كسر لالتبس بالرباعى المبنى للفاعل ولو ضم لكان ثقيلا (قوله كانطلق به واقتدر عليه الخ) هذان لازمان وقد قال الزجاج فى جمله لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين لكن خصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف الجر ومثله بقعد وجلس وعلله بانه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبراً لغير مخبر عنه وذلك محال (قوله وهو ضم الخ) علم هذا من ذكر الناظم لها مع ذى همزة الوصل التى لا توجد إلا فى الابتداء وان كانت دلالة القراء لمن ضعيفة فى علم الأصول فلو لم تكن مبتدأ بها بأن تقدمها حرف المضارعة فلا تضم هى ولا تلوها وإنما يضم حرف المضارعة فقط نحو يتعلم الحساب وعبارته فى الخلاصة أصرح لأنه قال : والثانى التالى تا المطاوعة . فسمى الحرف المضموم معها ثانيا فلو تقدمها حرف المضارعة كان ثالثا (قوله لئلا يلتبس بنحو أنت الخ) أى لئلا يلتبس بالفعل المضارع المصوغ من الرباعى المبنى للفاعل فى حالة الوقف بالسكون (قوله ومراده الخ) أى لأن الحكم لا يتقيد بتاء المطاوعة بل لا فرق بين أن تكون للمطاوعة كتعلم أو للصيرورة كتأيمت المرأة أو للاتخاذ كتبنى الصبى أو غير ذلك ثم المراد بالزيادة المعتادة احترازا من التاء فى نحو ترمس الشىء بمعنى رمسه أى دفنه فانها مزيدة وهو لا يضم ثانيه لأنها تاء زيادتها غير معتادة كما تقدم وأجيب بأنه اقتصر على تاء المطاوعة لاصالتها ولغلبتها فتحمل الأخرى عليها لشبهها بها وتخرج تاء ترمس على التقدير لعدم مشابهتها لها على انه سبق ان التاء التى تزاد فى أول الفعل لا تكون إلا للمطاوعة وهى اما تحقيقية أو تقديرية فتعليق الحكم بتاء المطاوعة صحيح لا تجوز فيه (قوله المطاوعة) أى التحقيقية فلا ينافى التقديرية قول الناظم (ومالفا نحو الخ) تمام التشبيه ان يريد الخماسى فقط أما السداسى كاستعاذ واستفاد والرباعى كأقام وأبان فلا يجوز فيهما إلا النقل قال فى الشافية وباب اختير وانقيد مثله فيهما بخلاف باب أقيم واستقيم أى الخماسى مثل الثلاثى فى اللغات الثلاث بخلاف الرباعى والسداسى (قوله المعتل) صوابه المعل ليخرج نحو اعتور عليه كذا أى تعاقب فهو كالفعل الصحيح (قوله فتقول اختير وانقيد) أى بكسر التاء والقاف واصله اختير وانقود بضم الأول والثالث وكسر ماقبل الآخر ثم استثقلت الكسرة تحت حرف العلة فنقلت لما قبله بعد سلب حركته أو حذفت الكسرة وقلبت الضمة كسرة وعلى كل سلمت الياء فى الأول وقلبت الواو فى الثانى ياء (تنبيهات . الأول) تقدم فى قوله وا كسره إذا

(فصل فى فعل الأمر) أى فى صيغة بنائه من أى وزن كان وذلك على قسمين مقيس وشاذ والمقيس على ثلاثة اضرب لأنه إما رباعى بزيادة القطع كأكرم أولا وإذا لم يكن كذلك فهو اما أن يكون الحرف الذى يلى حرف المضارعة منه متحركا كيقوم ويدحرج ويتعلم أوساكنا كيضرب وينطلق (٤٣) ويستخرج . أما الضرب الأول وهو ماضيه رباعى بزيادة همزة القطع فأشار اليه بقوله (من أفعل الأمر أفعل) أى بناء الأمر من أفعل وهو الرباعى بزيادة همزة القطع كأكرم على وزن افعل بزيادة همزة القطع مع كسر ماقبل آخره كقولك أكرم زيدا وأعلم عمرا وألق عصاك وادخل يدخل وقوله الأمر مبتدأ وأفعل خبره ومن افعل متعلق بالأمر. وأما الضرب الثانى وهو ماليس على وزن افعل والحرف الذى يلى حرف المضارعة منه متحرك فأشار اليه بقوله (واعزه لسوا * كالمضارع ذى الجزم الذى اختزلا * أوله) أى واعز الأمر انسبه لسوى افعل كوزن المضارع المجزوم الذى اختزل أوله أى قطع منه حرف المضارعة وهو بالخاء المعجمة والزاى فتقول فى يقوم ويبيع ويخاف ويدحرج ويتعلم قم وبع وخف ودحرج وتعلم كما تقول فى المجزوم منها لم يقم ولم يبع ولم يخف ولم يدحرج ولم يتعلم وشملت عبارته ما الحرف الذى يلى حرف المضارعة منه ساكن وهو الضرب الثالث لكنه أخرجه بقوله (وبهمز الوصل منكسرا * صل ساكنا كان بالمحذوف متصلا) أى وصل الساكن المتصل بحرف المضارعة بعد حذف حرف المضارعة بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسرا كقولك فى يضرب وينطلق ويستخرج فى اضرب وانطلق واستخرج وانما جلبوا له همزة الوصل ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن وإذا تسقط همزة الوصل فى الدرج وشملت عبارته فى قوله وبهمز الوصل منكسرا ما ثالثه مضموم كاخرج الا انه أخرجه بقوله (والهمز قبل لزوم الضم ضم) أى وضم همز الوصل إذا كان قبل ضمة لازمة فى ثالث الفعل فتقول فى الأمر من يخرج وينظر اخرج وانظر بضم همزة

اتصلا صحة حمله على اللغات الثلاث الكسر الخالص والضم والإشمام على الكيفية السابقة فيه فقوله هنا وما لفا نحو باع اجعل لثالث تجرى فيه اللغات الثلاث كلها وهو صحيح نص عليه سيبويه والمازنى وغيرهم ولا عبرة بقول صاحب التوشيح انه قياس ولم أره قولا لأحد ولا يقول أبى الحكم ابن عروة ان اخلاص الواو أحد اللغات ولا تكون إلا فى ثلاثى فأما المزيد فليس فيه إلا النقل (الثانى) ينطق بالهمزة على حسب ما ينطق بالحرف (الثالث) نقل فى التصريح عن ابن مالك ونقل عن ابن أبى الربيع ان الهمزة باقية على ضمها مطلقا وهو ظاهر كلام الناظم هنا إذ لم يتعرض لها بحكم يضاد ماسبق وهذا فحوى قول فى التسهيل وتضم مع غيرها قبل ضمة أصلية موجودة أومقدرة فان الضمة ههنا مقدرة فى لغة اخلاص الكسر ويكون نظير اغزى يا هند وتخصيص التقدير باغزى غير بين (فصل فى فعل الأمر) المراد بالأمر هنا المعنى اللغوى أعنى طلب الفعل فتكون اضافة الفعل حقيقية ويكون المراد بالفعل الصيغة كأنه قال فصل فى صيغة الطلب ولا شك انه يقال على الصيغ الدالة على الاحداث الخاصة افعال كصيغتى الماضى والمضارع وتقدم الاتفاق على انه مقتطع من المضارع وكان حقه أن يتصل بفصله لكنه فصله عنه بالفصل الذى قبله تنبيها على انه لا يبنى للمفعول (قوله من أى وزن كان) أى ثلاثى أورباعى مجرد أو مزيد فيه صحيح أوعليل أو مضاعف قول الناظم (من أفعل الأمر أفعل) اطلق افعل ولم يعبأ بما يطرأ عليه من التغيير كحذف عين أقم ولام أعط لأنهما محذوفان لعلة موجبة للحذف والمحذوف للعلة الموجبة فى نية الوجود كما انه إذا اتصل به ما يخرجه عن اللفظ الذى أطلقه عليه لا يضره وذلك كتوكيده باحدى النونين أو اتصاله بضمير بارز كما تقول أكرمن زيدا أو أعلمنه بكذا واعطيا عمرا درهما وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأما المضاعف فمن لغته من العرب الفك قال اعدده أمر من عددته ومن لغته الادغام فهو كالمعتل لا يزول عنه بالادغام الطارىء صيغة افعل نحو وأعدوا لهم مااستطعتم من قوة ثم هذا الضرب الأول من صيغ الأمر هو بوزن المضارع المجزوم الذى اختزل أوله كالضربين الآخرين وإنما اعتنى المصنف به وأفرده لخفاء ذلك فيه على المبتدى من حيث انه قد حذفت همزة النقل من مضارعه لاستثقال همزتين وردت فى فعل الأمر ولذا قال فى التسهيل صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله انتهى فعمم الضابط فى جميع الاضرب (قوله ومن افعل متعلق بالأمر) أى على انه حال منه على القول بمجيئه من المبتدأ وأولى منه أن يكون حالا من الخبر الذى هو افعل ليكون العامل لفظيا قاله يج ويصح ان يكون متعلقا بمحذوف أى أعنى قول الناظم (واعزه لسواه) جر سوى باللام على مذهبه فى تصرفها قوله (اختزلا أوله) جعل هذا الشارح أوله نائب فاعل اختزل ويلزم عليه التضمين المعيب ويحتمل أن يكون النائب ضميرا عائدا على المضارع وأوله بدل بعض منه فيضعف القبح لأن البدل على نية تكرير العامل فهو من جملة أخرى فى التقدير ثم اختزال أوله إنما هو على سبيل الفرض والتقدير لأن المضارع مادام مضارعا لا يحذف أوله إلا على غير المشهور فى نحو تنزل حيث تدخل تاء المضارعة على تاء الماضى قوله (وبهمز الوصل منكسرا) هذا صريح فى انها اجتلبت ألفا تقول تحركت لساكنين (قول الشارح ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن) أى فالمراد بالوصل فى كلام الناظم التوصل أى همزة توصل إلى النطق بالساكن فى الابتداء والمراد بالابتداء الأخذ فى النطق بالحرف بعد الصمت لا الأخذ فى النطق بحرف بعد الفراغ من آخر (قوله إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن) أى فى جميع لغات العرب كما قال ابن جنى وابو البقاء قول الناظم (والهمز قبل لزوم الضم) أل

الوصل بخلاف الأمر مما ثالثه مكسور كيضرب أو مفتوح كيذهب ويشرب فانه مكسور كما سبق ثم أشار بقوله (ونحو اغزى بكسر مشم الضم قد قبلا) الى أن ثالث الفعل إذا كان مضموما ولامه معتلة كيدعو ويغزو فان الأمر منه كذلك بضم الهمزة فتقول ادع الى سبيل ربك اغز فى سبيل الله أما إذا كسرت ثالثه عند أمر المؤنثة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة فانك تقول ادعى (٤٣) يا هند واغزى بكسر همزة الوصل اعتبارا للكسرة اللازمة ويجوز أيضا إشمام كسرتها بالضم نظرا إلى أن اصلها الضم وفهم من قوله قد قبلا أن إخلاص الكسرة أفصح من الإشمام نظرا الى الكسرة اللازمة وقد نبهت فى الشرح على ما لو كان ثالث الفعل مضموما بضمة عارضة لازمة عكس ما تقدم فانه يجب كسر همزة الوصل نحو امشوا ائتوا إلى غير ذلك وأما القسم الثانى وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط خذ ومر وكل وقد أشار اليها بقوله (وشذ بالحذف مر وخذ وكل) أى أنها أشذت عن قياس نظائرها من حيث ان ثانى مضارعها ساكن ولم يتوصلوا اليه بهمزة وصل مضمومة بل حذفوا ثانيها الساكن أيضا فقالوا فى الأمر من يأخذ ويأمر ويأكل التى هى على وزن يخرج وينظر خذ ومر وكل تخفيفا لكثرة استعمالهم لها وقياس نظائرها أوخذ أومر أوكل بهمزة وصل مضمومة مع همزة ساكنة ثم أشار بقوله (وفشا وأمر) الى انه يجوز فى مر إذا استعمل مع حرف العطف التتميم على القياس نحو وأمر أهلك بالصلاة وان شئت قلت ومره بكذا بالحذف وهو الأكثر مع أن التتميم كثير فاش وأما خذ وكل فلم يستعملوهما فى العطف وغيره إلا فى الندور وإلى ذلك أشار بقوله (ومستندر تتميم خذ وكلا) أى ندر تتميمهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرها والألف فى وكلا بدل من نون التوكيد الخفيفة وقد ختمت الفصل بتتمات فى الفرق بين الشاذ والنادر وفى غير ذلك فراجعها ﴿باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين﴾ أى من القياسية والسماعية من المجرد والمزيد فيه وبدأ بالثلاثى فقال

فى الهمزة للعهد الذكرى أى ان التى حكم عليها يفرض لها الضم قبل الضم اللازم أى الذى استحقه الحرف باعتبار الصيغة التى هى فيها كضم عين أمر الثلاثى الذى من باب نصر وكتب وانما ضمت الهمزة فيه إتباعا لحركة العين كراهة الخروج من كسر الى ضم بلا حاجز حصين وحكاية ابن جنى الكسر فيه لغة رديئة كما قاله المرادى وانما تفتح للفتح خوف التباس الأمر بالمضارع حالة الوقف وقوله (ونحو اغزى) شرح هذا الشارح على نسخة وشم بواو العطف مبتدأ خبره قد قبلا وبكسر خبر نحو فيستفاد منه ان فى اغزو نحوه وجهين الكسر الخالص والإشمام ولم يذكر فيه فى التسهيل إلا الضم ونقل عن ابن الثلاث اخلاص الضم بناء على الاعتداد بالأصل واخلاص الكسر بناء على الاعتداد بالحال واشمام الكسرة ضما اعتدادا بالأصل والحال فى فوز ولا يبعد حمل كلام الناظم عليه لأنه أطلق فى قوله والهمزة قبل لزوم الضم الخ فظاهره أن ذلك يكون له بقيت الضمة لفظا أو عدمت لعارض وقوله نحو اغز مذكور لزيادة الوجهين ويوجد فى بعض النسخ مشم بالميم نعت لكسر وهى قاصرة ﴿فان قلت﴾ لعله أراد بها حركة الزاى لنقل أبى على الفارسى فى التكملة وجوب اشمام ما قبله ياء المخاطبة واخلاص ضم الهمزة ﴿اجيب﴾ بأنه لما كان حديثه فى الهمزة صار قرينة على فهم المراد بخلاف حركة العين فقد فرغ منها فى الباب الأول (قول الشارح اعتبارا بالكسرة اللازمة) أى لأن اغزى أصله اغزوى على وزن ادخلى فاستثقلت الكسرة على الواو فسكنت فالتقى ساكنان فحذفت الأولى منهما وكسر ما قبله ليشاكل الياء فكسرة الزاى عارضة لأن أصلها الضم لكن صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة (قوله أفصح من الاشمام) هذا لا ينافى أن المختار هو ضم كما نقله المرادى وابن هشام (قوله فانه يجب كسر همزة الوصل) نحوه فى التسهيل ونقل سى اتفاق القراء عليه وانما لم تستتبع ضم همزة الوصل ضمته لإصالة الكسرة فى همزة الوصل قول الناظم (وشذ بالحذف الخ) هذا فى قوة الاستثناء من قوله وبهمزة الوصل منكسرا لأن أصل هذه الأفعال ثبات مادتها واجتلاب همزة الوصل للابتداء بالساكن لكن لكثرة استعمالها فى كلامهم حذفوها تخفيفا صير إليه بالسماع لأن تخفيف الهمزة فى مثله يكون بابداله من جنس حركة همزة الوصل باعتبار الابتداء ومن جنس حركة ما اتصل بها مما قبلها فى الوصل لكن بالغوا فى تخفيفها فحذفوها فلما حذفوها استغنوا عن همزة الوصل لأنه إنما أتى بها للساكن ولا ساكن فى اللفظ (قول الشارح شذت عن قياس) أى فالشذوذ فى القياس لا فى الاستعمال إذ هو الشائع فيها قول الناظم (وأمر) هو فاعل فشا مقصود لفظه والواو من المحكى وأصله وأمر بقطع الهمزة مع حذف الوصلية استغناء عنها بحذف العاطف ثم أبدلت ألفا من جنس حركة ما قبلها (قول الشارح مع حرف العطف) أطلق فيه مع انه مقيد بما اذا كان واوا أو فاء كما فى التسهيل (قوله وهو الأكثر) فيه نظر إذ ليس فى كلام الناظم ما يدل عليه ولا على عكسه وقول التسهيل وان ولى مر واوا أو فاء فالاثبات أجود قاض بأن الأجوبة تستلزم الأكثرية (قوله فى العطف وغيره) ينبغى حمل كلام الناظم هنا على كلامه فى التسهيل وقد قال فيه اثر ما سبق وخذ وكل بالعكس انتهى وعليه فمعنى قوله ومستندر تتميم خذ وكلا بعد الواو والفاء وأما تتميمهما بدون العاطف فلم يتكلم عليه وقد نص عليه سيبويه إلا أنهما لا يكثران كثرة وأمر .

﴿باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين﴾

انما ساغ هذا الجمع لأن اسم الفاعل مركب إضافى فالمضاف واقع على اللفظ والمضاف اليه واقع على الذات

(كوزن فاعل اسم فاعل جعلا * من الثلاثى الذى ماوزنه فعلا) أى يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى الذى ليس وزنه على فعل بالضم بل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر على وزن فاعل نحو ذهب فهو ذاهب وضربه فهو ضاربه ونحو شربه فهو شاربه وعلمه فهو عالم وكثرة الأمثلة تؤخذ من أمثلة الفعل الثلاثى وقد ذكرت أنى أوردت معظمها فى الشرح وشملت عبارته فعل المفتوح لازما ومعدى وفعل المكسور كذلك وهو كذلك إلا فى فعل المكسور اللازم فانه سيأتى فى قوله وصيغ من لازم وأما بناؤه من فعل المضموم فأشار اليه بقوله (ومنه صيغ كسهل والظريف) أى ويصاغ اسم الفاعل من فعل المضموم المذكور

فى آخر البيت قبله على وزنين قياسيين وهما فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعيل نحو سهل فهو سهل وصعب فهو صعب ونحو ظرف فهو ظريف وشرف فهو شريف فهذان الوزنان هما الغالبان فيه وإلى قلة غيرهما أشار بقوله (وقد * يكون أفعل أو فعالا أو فعلا * وكالفرات وعفر والحصور وغمر * ر عاقر جنب ومشبه عجلا) أى وقد يكون اسم الفاعل منه على افعل نحو حمق فهو أحمق وخرق فهو اخرق أى احمق وعلى فعال بفتح الفاء وفعال بضمها نحو جبن فهو جبان أى هيوب وحرم فهو حرام وحصنت المرأة فهى حصان أى عفيفة ونحو فرت الماء فهو فرات أى عذب وزعق فهو زعاق أى ملح مر وشجع الرجل فهو شجاع وعلى فعل محركا نحو حسن وجهه فهو حسن وبطل فهو بطل أى شجاع وعلى فعل بكسر الفاء وفعل بضمها ساكنا نحو عفر الرجل فهو عفر وعفر أيضا أى دهاء ومكر وبدع فهو بدع أى بلغ غاية فيما ينعت به ونحو غمر الرجل فهو غمر بالغين المعجمة أى جاهل بالأمور لم يجربها وصلب الشىء فهو صلب وعلى فعول بفتح الفاء نحو حصر الرجل فهو حصور أى لا شهوة له فى النساء وعلى فاعل نحو عقرت المرأة فهى عاقر إذا جاوزت سن الحمل وفجر الرجل فهو فاجر وبسل الرجل فهو باسل أى شجاع لا يفات قرنه وعلى فعل بضم الفاء والعين نحو جنب الرجل فهو جنب وعلى فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو مراده بمشبه عجلا نحو فطن الرجل فهو فطن وخشن المكان فهو خشن وليس مراده أن عجلا بنفسه من الأمثلة لأنه من أمثلة فعل المكسور العين اللازم وقد أشار إليه بقوله (وصيغ من لازم موازن فعلا * بوزنه كشبح ومشبه عجلا * والشبع والاشنب زلان) أى ويصاغ اسم الفاعل من الفعل اللازم الموازن فعل بالكسر على وزن فعل نحو شجى فهو شج وهذا من المعتل اللام وعجل فهو عجل من صحيحها

المتصفة بمعنى قام بها وتلك الذات قد تكون عاقلة وذلك كاف فى صحة جمعه جمع مذكر سالم لأنه يغلب العاقل على غيره والمراد بأسماء الفاعلين المعنى اللغوى فيصدق بالصفة المشبهة كما أجاب به المرادى عن عبارة الألفية وان ناقشه فى النكت واما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى قول الناظم (من الثلاث) أصله من الثلاثى فحذفت ياء النسب أولا قبل التقاء الساكنين ثم حذفت الياء الباقية للاكتفاء بالكسرة وقوله (الذى ماوزنه فعلا) كان الأولى أن لا يخرج فعل المضموم بل يذكر ان فاعلا يأتى من الجميع ثم يذكر بعد ذلك مواضع القياس كما فعل فى الخلاصة وهو مقيس فى مفتوح العين مطلقا ومختلف فى اقتياسه فى مكسور التعدى (قول الشارح على وزنين قياسيين) صرح الموضح وتى وغيرهما بقياس فعيل دون فعل وهو ظاهر كلام سيبويه وفى شرح التسهيل للناظم من قاس فيهما لعدم السماع فهو مصيب وجعلهما ابنه كثيرين حتى كادا يطردان ولم يجعلهما مقيسين وقال الشاطبى إن الناظم انما لم يصرح بالقياس لأنه لما يطرد فيهما السماع عنده اطرادا يقطع بالقياس فيه وانما جاء هم الكلام كثيرا خاصة والكثرة على الجملة فى هذه المعانى لا تقتضى القياس البتة بل قد يكون وقد لا يكون فكأنه تردد فى إجراء القياس فأخبر بأن هذين البناءين أولى من غيرهما وبقى النظر فى القياس لاجتهاد المجتهد ولذا قال فى التسهيل وكثر فى اسم فاعله فعيل وفعل وقال فى الشرح ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب فلم يجزم كما ترى فى ذلك بجريان القياس اه فحمل كلامه على انه لا يرى القياس وهو الحق وقد رجع هذا الشارح إلى هذا آخرا حيث قال فهذان الوزنان هما الغالب قول الناظم (وكالفرات وعفر الخ) الكاف اسم معطوف على ماقبله ومشبها على معطوف على خبر يكون لا على مدخول الكاف وإلا لزم كون الكاف زائدة بالنسبة اليه غير زائدة بالنسبة إلى ماقبله (قول الشارح فعال بضمها) صرح أبو عثمان بأنه مقيس كفعيل وهو ظاهر قول سيبويه وفعال أخو فعيل (قوله جاهل بالأمور لم يجربها) منه قول أبى حيان :

يظن الغمر أن الكتب تهدى * أخا فهم لادراك العلوم
ومايدرى الجهول بأن فيها * غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ * ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتى * تصير أضل من توما الحكيم

(قوله حصر الرجل) أى بضم الصاد لكن فى الصحاح ان حصرت بالفتح فيخرج عما نحن فيه. وهو فعل بالضم وفى شرح ابن يعقوب انه من قبيل المثلث (قوله فهو جنب) ذكر ابن يعقوب انه لا يثنى ولا يجمع فيلزم الافراد والتذكير قول الناظم (ومشبه عجلا) مشبه بالجر عطف على هاء بوزنه على مذهب الناظم أو عطف على وزن صفة لمقدر أى بوزنه وبوزن مشبه افعل وفعلان ففعل بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراض وافعل فى الألوان والعيوب وفعلان فى الامتلاء وحرارة البطن (قول الشارح وعجل فهو عجل من صحيحها) ظاهره أن عجل فى كلام الناظم بكسر الجيم وانه لم يذكر من اسم فاعل فعل غالب

وكذا شئز المكان بالشين المعجمة والزاى يشئز شؤزا وشآزة إذا خشن بكثرة الحجارة فيه فهو شئز كعجل وشأز أيضا بالسكون مخففا من شئز المكسور ويكون أيضا على أفعل كسود فهو أسود وشنب ثغره فهو أشنب والشنب دقة فى أطراف الأسنان وعلى فعلان نحو شبع فهو شبعان وجذل بالجيم والذال المعجمة فهو جذلان بمعنى فرح فهو فرحان وهذه الأبنية الثلاثة أعنى فرح كعجل وافعل وفعلان هى الغالب فيه . وإلى قلة غيرها أشار بقوله (ثمت قد * يأتى كفان وشبه واحد البخلا * حملا على غيره لنسبة) (٤٥) أى وقد يأتى اسم الفاعل منه على فاعل وفعيل حملا على اسم الفاعل من غيره لنسبة بين المحمول والمحمول عليه من مشابهة فى المعنى أو مصاحبة والمراد بغيره فعل المضموم وفعل المفتوح مثال المحمول منه على اسم الفاعل من فعل المفتوح قولهم فنى فهو فان ورضى فهو راض فأتوا باسم الفاعل منهما على وزن فاعل الذى هو قياس فعل المفتوح وحملوا فنى على ذهب فهو ذاهب وحملوا رضى على شكر فهو شاكر لما فى الفناء من معنى الذهاب ولما فى الرضى من معنى الشكر ومثال المحمول منه على فعل المضموم قولهم بخل فهو بخيل وهو المراد بشبه واحد البخلاء كذا قولهم مرض فهو مريض وسقم فهو سقيم فأتوا باسم الفاعل منه على فعيل الذى هو قياس فعل المضموم كظريف وشريف وحملوا بخل على كرم فهو كريم ولؤم فهو لئيم وحملوا مرض وسقم على ضعف فهو ضعيف ثم استطرد نظير ذلك فى الحمل لنسبة وإن لم يكن من أبنية فعل المكسور فقال (كخفيـ * ـف طيب أشيب فى الصوغ من فعلا) أى كما قالوا أيضا فى صوغ اسم الفاعل من فعل المفتوح نحو خف يخف فهو خفيف وهذا من مضاعف اللازم وطاب يطيب فهو طيب وشاب يشيب فهو أشيب وهذا من يائى العين فجاءوا باسم الفاعل من فعل المفتوح على فعيل وفيعل وافعل وقد سبق أن قياس اسم الفاعل منه على فاعل وأن فعيلا قياس اسم الفاعل من فعل المضموم كظريف وافعل قياسه من فعل المكسور كالاشنب بالنون لكنهم حملوا خف على ثقل فهو ثقيل وحملوا طاب على خبث فهو خبيث لأن فعيلا وفيعلا أخوان ولأن فعل بالضم لا يكون يائى العين وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المكسور الدال على الأعراض كعرج فهو أعرج ثم أشار بقوله:

وغيره الاستة وجل الشراح على أنه بضم الجيم مشيرا به إلى أن الأوزان سبعة لكن الضم لم ينفرد وحده وإنما ورد مع الكسر قالوا عجل فهو عجل بالكسر وعجل بالضم (قوله كسود فهو أسود) وشنب الأول دال على الألوان والثانى على الخلق ومن العيوب أعلم من علم إذا انشقت شفته العليا وأفلح من فلح إذا انشقت شفته السفلى وما أحسن قول الزمخشرى يشكو تأخره :

وأخرنى دهرى وقدم معشرا * لأنهم لا يعلمون وأعلم
لئن أفلح الجهال أعلم اننى * أنا الميم والأيام أفلح أعلم

(قوله ثغره) المعروف عند علماء اللغة أنه بفتح المثلثة وسواء فى ذلك الفم أو موضع المخافة وقد اجتمعا فى قول عبد الله بن طاهر الخزاعى :

وإنى للثغر المخوف لكالىء * وللثغر يجرى ظلمه لرشوف

وما يجرى على الألسنة من الكسر فيهما أو التفرقة الكسر فى الموضع المخوف والفتح فى الفم فغير صحيح إذ لو كان بينهما فرق ما تأتى للشعراء ما يأتون به من التورية فى ذلك مثل قول يوسف الصواف :

رأى ثغر من أهوى عذولى فقال لى * ولم يدر أن اللوم فى حبه يغرى
شغفت بهـــذا وارتبطت بحسنه * وأحسن ما كان الرباط على الثغر

ذكر ذلك الوالد قدس سره فى حاشيته على مختصر السعد (قوله والشنب دقة فى أطراف الأسنان) فيه أقوال ترجع إلى معان متقاربة ذكرها ق والشهاب الخفاجى فى شرح الشفاء وقال الجرمى سمعت الاصمعى يقول الشنب برد الفم والأسنان فقلت ان أصحابنا يقولون هو حدتها حين تطلع فيراد ذلك حداثتها وطراوتها لأنها إذا أتت عليها السنون احتكت فقال ما هو الا بردها وقول ذى الرمة : وفى اللثاث وفى أنيابها شنب . يؤيد قول الاصمعى لأن اللثة لا تكون فيها حدة قول الناظم (كخفيف طيب) نعت لحملا على حذف مضاف ومتعلقيه أى حملا على غيره لنسبة كحمل خفيف طيب أشيب فى الصوغ من فعلا على غيره لنسبة وصرف أشيب ضرورة وذكر ثلاثة أوزان ويزاد عليه فعل كشيخ من شاخ ولا يقال شائخ وفعل بفتحتين كعزب من عزب كنصر وهو من لا أهل له كالعزابة والعزيب ولا تقول أعزب أو قليل قال فى القاموس ثم هذه الأمثلة من قبيل الاستغناء كما فى ابن هشام وغيره وهو أن يؤتى باسم فاعل من فعل على هيئة اسم فاعل غيره لنسبة بينهما ومحله ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل نقله فى التصريح عن الشاطبى (قوله وحملوا طاب على خبث) هذا جار على قول الفراء فيعل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة مما عينه ياء أو واو وأصله فعيل كطويل فقلب قلبا نحو يليا بان قدم الساكن على المتحرك وأدغم فرارا من مجىء فيعل فى المعتل ليس فى الصحيح مثله وقال سيبويه عن الخليل أصله فيعل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة ولمن غيره فيعل بتقديم الياء على العين المفتوحة لأنه ليس فى غير المعتل فيعل بالكسر وغيرت الحركة لأنها قد تقلب إذا غير الاسم فهو أخو فعيل ولذلك جمع أجمعه قالوا اهين وأهوناء كما قالوا غنى وأغنياء فيكون مما قبله أيضا ولكن المصنف ذكره لئلا يتوهم أنه لا حمل فيه (قوله وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المكسور الدال على الأعراض) قلت ومنه قوله

(وفاعل صالح للكل إن قصد الـ * حدث نحو غدا ذا جاذل جذلا) إلى أن ماسبق من التفصيل من كون اسم الفاعل من الثلاثى على هذه الأبنية قيسا وسماعا إنما هو عند قصد (٤٦) قيام تلك الصفة بموصوفها على سبيل الثبوت فان قصد بها الدلالة على الحدوث والتجدد جاز بناؤه من كل فعل ثلاثى مطلقا على وزن فاعل من غير فرق بين فعل بالفتح وفعل بالكسر وفعل بالضم كقولك هذا غدا جاذل جذلا أى فارح فرحا فقوله ذا اسم اشارة محله رفع بالابتداء وجاذل خبره وغدا بالتنوين ظرف زمان وجذلا مصدر ومثله قول الشاعر: وما انا من رزء وان جل جازع * ولا بسرور بعد موتك فارح فصاغ اسم الفاعل من فعل اللازم على فاعل وقياسه فعل فوزنه كجذل وفرح بل كون اسم الفاعل من الثلاثى مطلقا على فاعل هو الأصل وما سواه يسمى صفة مشبهة به ولهذا كثر مجيئه من فعل المضموم أيضا والمكسور اللازم كعاقر وفاجر وفارس وفاحش ووادع وواسع وباسل وحازم وصارم وفاحم وفاره ونابه من فعل بالضم وكفان وراض وفارح وراغب وراهب ولاعب وناصب وحانث وعابث وزاهد ولابث ورابح وصاعد وطافر وغالط وطامع وقانع من فعل المكسور اللازم. ثم أشار الى بناء اسم الفاعل مما زاد على الثلاثى بقوله (وباسم فاعل غير ذى الثلاثة جى * وزن المضارع لكن أولا جعلا ميما تضم) أى وجىء باسم الفاعل من غير الثلاثى على وزن مضارعه رباعيا كان كيكرم أو خماسيا كينطلق أو سداسيا كيستخرج لكن يجعل فى مكان حرف المضارعة ميم مضمومة فتقول هو مكرم ومنطلق ومستخرج وقد نبهت فى الشرح على انه يرد عليه ما فى أوله التاء المزيدة كتدحرج إذ ما قبل آخره مفتوح فى المضارع وعلى غير ذلك كالمحصن

كفى الشيب عيبا ان صاحبه إذا * أردت به وصفا له قلت أشيب

قول الناظم (وفاعل صالح للكل إن قصد الحدث) هذا ظاهر فى أن ذلك خاص بالمستقبل وهو المستفاد من المثال وصرح فى التسهيل قال الفراء العرب تقول لمن لم يمت انك مايت عن قليل أى قريب ولا تقول لمن قد مات هذا مايت وإنما يقال فى الاستقبال (قول الشارح جاز بناؤه نحوه) للشارح فى ذلك ونى قائلا وقوله فاعل صالح ظاهر فى أنه على سبيل الجواز وأن الصفة يجوز أن لا تغير لاسم الفاعل وإن قصد التجدد فيكون قوله تعالى على هـذا خطابا لنبيه ﷺ إنك ميت وإنهم ميتون على مقتضى الظاهر ووفق الأصل اه ومقتضى قول التسهيل وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثى زدت اليه مالم يقدر الوقوع الوجوب وعليه حمله بن العباس لأنه أتى بالشرط بلفظ إذا ولذلك احتاج إلى قوله ما لم يقدر الوقوع استظهارا على الآية ونحوها ومعناه أنه يجب تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل عند قصد الحدوث الا إذا قدر مايقع فى المستقبل واقعا أى منقطعا ماضيا فقوله تعالى لنبيه إنك ميت وإنهم ميتون معناه وإنهم فى عدد الأموات فلا محالة تصيرون اليه والمقطوع بوقوعه واقع فسلى نبيه ﷺ عن أذاهم بالموت وخوفهم به ليكونوا على حذر وإشفاق منه وما بعده (قوله ومثله قول الشاعر وما أنا من رزء الخ) قائله أشجع السلمى أو البراء الفقعسى يرثى عمرو ابن سعيد الباهلى وقبله: مضى ابن سعيد حين لم يبق مغرب * ولا مشرق الا له فيه مادح

وما كنت أدرى ما فواضل كفه * على الناس حتى غيبته الصفائح

وبعده: كأن لم يمت حى سواك ولم تقم * على أحـد الا عليك النوائح

قول الناظم (وزن المضارع) قدره الشارح على أنه منصوب على إسقاط الخافض وفيه أنه موقوف على السماع فالصواب أنه مفعول يجىء مضمن معنى اقصد وباسم متعلقه وباؤه ظرفية أى واقصد وزن المضارع فى تحقيق اسم فاعل كذا ولو أبدل وزن بلفظ لكان أجود اذهو المقصود والوزن لا يلزم أن يكون بلفظه وحروفه (قول الشارح ميم مضمومة) وشذ كسرها اتباعا لحركة ما بعدها فى نحو معين ومبين من أعان وأبان (قوله إذ ماقبل آخره مفتوح فى المضارع) أى ومكسور فى اسم الفاعل فلم يكن بناء اسم الفاعل منـه على وزن مضارعه فكان من حقه أن يزيد مع كسر متلو الاخير مطلقا كما فى الخلاصة وفيه أن القيد مأخوذ من مفهوم قوله وأن ماقبل آخره الخ والحاصل أنه لابد من كسر ماقبل الآخر فى اسم الفاعل مطلقا وشذ ضمه اتباعا لحركة الميم فى منتن من انتن تغيرت رائحته (قوله كالمحصن) بفتح الصاد اسم فاعل من أحصن الرجل إذا عف عن المحارم والقياس الكسر زاد فى ذلك تبعا للجوهرى فى الصحاح وابن دريد فى الجمهرة مسهب من أسهب فى كلامه بالمهملة إذا بسط عبارته وملفج من ألفج فى كلامه إذا أملس وذكر فى القاموس مهتر من أهتر وذكر ثعلب مجرشة من أجرشت الابل سمنت وذكر فى المصباح معم ومخول من اعم الرجل واخول إذا كثرت أعمامه وأخواله وذكر أبو زيد موقرة من أوقرت النخلة إذا كثرت حملها وذكر المكلاتى ملقحة من ألقحت الناقة ضرب فيها الفحل فحملت . وذكر ابن القطاع فى كتابه الأبنية مسهم بالميم آخرا من أسهم إذا أكثر فمجموع الألفاظ الواردة على خلاف القياس عشرة على وأبو حيان وتلميذه الفيومى فى مواضع من المصباح قد حكوا حكيا فى جلها الكسر على القياس وقرىء قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم بالوجهين وكلام القاموس صريح أن مسهب بالباء يقال بكسر الهاء كما يقال بفتحها من غير تفرقة وهو مخالف لما نص عليه الجوهرى فى الصحاح وابن قتيبة فى أدب الكتاب والزبيدى فى مختصر العين وابن الاعرابى فى نوادره وابن السكيت فى كتاب التوسعة وغيرهم من انه انما يقال بفتح الهاء على خلاف

والعاشب ثم استطرد بذكر اسم المفعول من غير الثلاثى فقال (وإن ماقبل آخره * فتحت صار اسم مفعول) أى وإذا فتحت غير الثلاثى صار اسم مفعول منه كالمكرم والمنطلق به والمستخرج فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول منه الا بكسر ماقبل آخر اسم الفاعل وفتح ماقبل آخر اسم المفعول وقد نبهت على أن لفظهما يستوى فى المعتل العين كالمختار وفى المضعف كالمضطر فتقدر الكسرة والفتحة ثم أشار الى بناء اسم المفعول من الثلاثى فقال (وقد حصلا * من ذى الثلاثة بالمفعول متزنا) أى وقد حصل بناء اسم المفعول من الثلاثى متزنا على وزن مفعول كمضروب ومفروح به ومشروب وهذا هو الوزن القياسى ولا فرق بين الصحيح منه والمعتل إلا أن المعتل يتغير وزنه كالمقول والمبيع والمدعو والمرمى وتميم يصححون معتل العين بالياء فيقولون مبيوع ومكيول ومخيوط ثم أشار إلى غير المقيس بقوله (وما أتى كفعيل فهو قد عدلا * به عن الأصل) أى وما أتى من أبنية اسم المفعول الثلاثى على فعيل فهو معدول به عن الاصل القياسى نحو كحل طرفه فهو كحيل وقتله فهو قتيل وذلك كثير فى كلامهم . وثم أوزان وردت بقلة أشار اليها بقوله (واستغنوا بنحو نجا * والنقض عن وزن مفعول) أى انهم ربما استغنوا عن وزن مفعول بوزن فعل محركا أو بوزن فعل بكسر الفاء وسكون العين فالأول كالقنص بمعنى المقنوص والنقض بمعنى البناء المنقوض ومثله النجا بالجيم بمعنى المنجو ويقال نجوت الجلد عن الشاة بمعنى سلخته فهو منجو ونجا والثانى كالذبح بمعنى المذبوح والطحن بمعنى المطحون والنسى بمعنى المنسى ومنه وكنت نسيا منسيا . ثم أشار بقوله (وما عملا) بل ان ما أتى سماعا نائبا عن اسم مفعول فهو انما ينوب عنه فى الدلالة فقط لا فى العمل فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه وقنص صيده ونقض بناؤه وذبح كبشه كما تقول مقتول ابوه ومقنوص صيده ومنقوض بناؤه ومذبوح كبشه وقد ترشد مغايرته بين فعيل وما بعده

القياس ولا يقال بكسرها وفرق أبو على البغدادى فقال حسبما نقله عنه ابن برى فى حواشى الصحاح رجل مسهب بالفتح إذا أكثر الكلام فى الخطأ فان كان ذلك فى الصواب فهو مسهب بالكسر لا غير واعتمد هذه التفرقة الأعلم فى جوابه للمعتمد بن عباد حين سأله عنه ونقلها أبو عبيدة عن الأصمعى انظر حواشى القاموس (قوله والعاشب) أى اسم الفاعل من أعشب والقياس معشب قول الناظم (وإن ماقبل آخره) هذا هو الأصل وربما استغنوا بغيره نحو أحبه الله فهو محبوب وأسعده الله فهو مسعود استغنوا بمحبوب ومسعود عن محب ومسعد (قوله كالمقول والمبيع) أصله مقوول ومبيوع فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان عين الكلمة وواو مفعول الزائدة فحذف أحدهما وهل هو الزائد لزيادته وقربه من الطرف او الأصلى لأن الزائد زيد لمعنى يفوت بحذفه ولأن الساكنين إذا التقيا من كلمة حذف الأول قولا سيبويه والخليل مع الأخفش ورجح فى التصريح الأول بأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثانى وقلب الضمة كسرة قياسهم وزيد فى ذوات الياء على التغيير السابق أنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع بياء ساكنة اثر ضمة فجعلت الضمة كسرة لنصح الياء وأما على رأى الأخفش فانه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الياء وذوات الواو (قوله يصححون معتل العين بالياء الخ) سمع التصحيح أيضا فى معتل العين بالواو ولكنه نادر قال فى الخلاصة: ... وندر. تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر. قول الناظم (فهو قد عدلا . به عن الأصل) العدل على قسمين عدل على سبيل الاستغناء بالمعدول اليه عن المعدول عنه وهو الثابت هنا فاتيان فعيل بمعنى مفعول كاتيان أحد المترادفين المستقل الوضع مكان الآخر والاصالة والفرعية فيه انما هى باعتبار كثرة مفعول وقلة فعيل وعدل على سبيل التفريع كمثنى وثلاث الموجب لمنع الصرف وليس بمراد هنا (قول الشارح وذلك كثير فى كلامهم الخ) ومع كثرته لا يقاس عليه قال فى الخلاصة :

وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل

قول الناظم (واستغنوا الخ) لما كانت نيابة فعيل عنه أكثر من نيابة أخويه فصلهما عنه فى التعبير (قول الشارح بمعنى المذبوح) ظاهر كلام الجوهرى فى الصحاح والمجد فى القاموس انه اسم لما يذبح قبل أن يذبح قال الجوهرى الذبح بالكسر ما يذبح وقال تعالى وفديناه بذبح عظيم والذبيح المذبوح اه فلم يفسر الذبح بماذبح أو بالمذبوح كما فسر به الذبيح قول الناظم (وما عملا) لما لم يكن فعيل وما ذكر معه مقيسا وكان نائبا والنائب عن الشىء غيره كان معنى الصفة طارئا عليه فلم يعمل لأن حق الاسم من حيث هو اسم أن لا يعمل شيئا لكنه عمل المصدر عمل فعله لكونه أصلا وعمل اسم الفاعل عمل لمشابهته له معنى ولفظا وعمل اسم المفعول عمله أيضا لمشابهته له أيضا فيهما وان كانت المشابهة فى مفعول تقديرية وهذه الالفاظ ان كانت صفات وهو الظاهر لم تشابه الفعل لا لفظا ولا تقديرا وإن كانت مصادر فهى لا تعمل بحق الأصل لخروجها عنه ولا بحق الفرع لعدم المشابهة (قول الشارح فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه) هذا صريح فى نفى العمل عن الجميع وهو مذهب الجمهور وعليه فجملة وما عملا حال عطف على فعيل والألف للاشباع أى وما عمل ماذكر من فعيل وما معه ثم المنفى عنها عملها فى الظاهر كما فى هذه الأمثلة أما العمل فى الضمير فكل ما جرى مجرى الصفة يرفع الضمير وإن كان اسما جامدا قالوا مررت بقاع عرفج كله فأكدوا بكل ضمير عرفج العائد على قاع وهو اسم جامد اذ هو شجر

إلى جوازه فى فعيل لكثرته دون النجى والنسى وهو مذهب جماعة ﴿باب أبنية المصادر﴾ أى من الثلاثى وغيره وكل منهما على قسمين قياسى وسماعى وقد بدأ بمصادر الثلاثى مجملة ثم بين القياسى منها ثم عقد فصلا لمصادر غير الثلاثى فاما مصدر الثلاثى مجملة فقد أشار اليها بقوله : (وللمصادر أوزان أبينها * فللثلاثى ما أبديه منتخلا) أى مختارا لها وانتخال الشىء اختياره ثم المصدر السماعى اما محرك العين أو ساكنها وبدأ بساكنها مجردا أو مزيدا فى آخره تاء التأنيث أو الألف المقصورة أو الألف والنون فقال (٤٨) (فعل وفعل وفعل أو بتاء مؤنث أو الألف المقصور متصلا * فعلان فعلان فعلان)

أى فمنها فعل بفتح الفاء وسكون العين وسيأتى انه مقيس المعدى كضرب ضربا وقتل قتلا ومنع منعا وفهم فهما ولقم لقما وسمع سمعا . ومنها فعل بكسر الفاء وهو سماعى كفسق فسقا وعلم علما وحلم حلما . ومنها فعل بضم الفاء وهو سماعى كشكر شكرا وحزن حزنا وقرب قربا . ومنها فعلة بفتح الفاء وهو سماعى إلا فى المرة كتاب توبة ورغب رغبة وبهج بهجة . ومنها فعلة بكسر الفاء وهو سماعى إلا فى الهيئة كنشد الضالة نشدة وأحن عليه إحنة أى حقد . ومنها فعلة بضم الفاء وهو سماعى إلا فى الألوان كقدر عليه قدرة وكدر لونه كدرة وحرم حرمة . ومنها فعلى بفتح الفاء وهو سماعى كدعاه دعوى واتقى الله تقوى . ومنها فعلى بكسر الفاء كذكر الله ذكرى . ومنها فعلى بضم الفاء كرجع اليه رجعى أى رجوعا وبئس بؤسى أى ساءت ماله وقرب منه قربى وزلف أى قرب . ومنها فعلان بفتح الفاء كلواه بدينه ليانا أى مطله وشنأه شنآنا أى أبغضه وهو سماعى قليل فى كلامهم حتى قيل لم يوجد غير هذين المثالين . ومنها فعلان بكسر الفاء وهو سماعى كحرمه حرمانا ونسيه نسيانا . ومنها فعلان بضم الفاء وهو سماعى كغفر له غفرانا وكثر الشىء كثرانا فهذه اثناعشر وزنا كلها بسكون العين . وأما محرك العين فلما لم تنضبط أوزانه ذكره كيفما اتفق له فقال (ونحو جلا * رضى هدى) أى وأما محرك العين بالفتح مع اختلاف حركة فائه فمنها فعل محركا وسيأتى انه مقيس فعل اللازم المكسور كفرح فرحا وسماعى فى غيره كطلب طلبا وكرم كرما وجلى رأسه جلاء بالجيم أى انحسر شعر مقدم رأسه ومنها فعل كضب وهو سماعى كرضى رضى

عودوا

(قوله إلى جوازه فى فعيل لكثرته الخ) أى وعليه فجملة وما عملا حال من نجا وما عطف عليه والألف للاثنين أى وما عمل فعل وفعل بخلاف فعيل فقد عمل ﴿تنبيه﴾ قد يستغنى بفعيل أيضا عن اسم مفعول الرباعى نحو أعقدت العسل فهو عقيد أى معقد .

﴿باب أبنية المصادر﴾

المصدر كما فى التسهيل اسم دال بالاصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه حقيقة او مجازا او واقع على مفعول اه وذلك كحسن حسنا وخط خطا ومات موتا وزهى زهوا وقيد الدلالة بالاصالة لاخراج اسم المصدر لكون دلالته على الحدث بواسطة دلالته على المصدر الدال على الحدث فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وقيل اسم المصدر اسم للمعنى أيضا لا للفظ المصدر وهو الظاهر لان المحكوم عليه بايجاب الوضوء فى قول عائشة من قبلة الرجل امرأته الوضوء وهو مسمى التقبيل لا لفظه ولو من حيث دلالته على مسماه (قول الشارح مختارا لها) هذا على أن منتخلا بكسر الخاء اسم فاعل حال من فاعل أبديه ويصح أن يكون مفتوحا على أنه اسم مفعول حال من مفعوله أى حال كونها منخولة ومختارة وقد أنهيت مصادر الثلاثى إلى ما يناهز المائة أو يزيد عليها اختار الناظم منها تسعة وأربعين وقول الناظم (متصلا) معطوف على حال مقدرة أى فى حال كون الشكل مجردا أو متصلا (قوله واتقى) هكذا فيما رأينا من النسخ ونحوه فى تقى ويجمع أنه خماسى ولعله تقى كتعب (قوله ليانا) أى مطله نص عليه سيبويه فى كتابه وانشدوا عليه قول زياد العز فى رؤبة :

قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا

وكذا لوى أمره عنى لياو ليانا طواه كما فى القاموس وعدم ذكره فى القاموس الفتح فى ليانا بمعنى المطل عجيب مع شهرته وكثرة دورانه قاله محشيه (قوله شنآنا) أى بسكون النون وبه قرىء قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم (قوله أى أبغضه) نحوه فى القاموس وأطبق المفسرون على تفسيره بشدة البغض لا لمطلق البغض قاله محشيه وفى دعوى الإطباق نظر (قوله لم يوجد غير هذين المثالين) زاد فى القاموس زيدان من مصادر زاد وخشيان من مصادر خشى واعترضه محشيه بأنهما غير معروفين فى الدواوين اللغوية وفيه ان الناقل أمين فلعله اطلع على مالم يطلع عليه غيره ومن حفظ حجة على أن خشيانا قد ذكره ابن مالك فى بيت جمع فيه أغلب مصادر خشى وهو

خشيت خشيا ومخشاة ومخشية * وخشية وخشاة ثم خشيانا

(قوله كطلب طلبا) أى بالفتح فى الماضى والمصدر ولم يرد من ذلك الا ستة أحرف كما فى المزهر للسيوطى وهى طلب ورقص وطرد وحلب بالحاء المهملة ورفض وجلب بالجيم وبنى عليه غلبه فى لغة التحريك قال الله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وزاد فى القاموس حربه حربا وليس فى الكلام فعل يفعل فعلا بفتح العين فى الثلاثة إلا سحر يسحر سحرا ذكره فى المزهر ولم يذكر فى القاموس له مصدرا فمقتضاه انه على القياس انظر اضاءة الأدموس لأبى العباس سيدى أحمد بن عبدالعزيز الهلالى (قوله وكرم كرما) منه قول الشاعر .

وسمن سمنا وصغر صغرا . ومنها فعل كصرد وهو سماعي ولم يرد إلا معتل اللام كهداه هدى وسرى (وصلاح) أى ومنها فعال بفتح الفاء وهو سماعي كصلح صلاحا وخرب خرابا (ثم زد فعلا * مجردا وبتا التأنيث) أى ومنها فعل ككتف وهو سماعي ككذب كذبا وضحك ضحكا . ومنها فعلة كوزن ما قبله مؤنثا وهو سماعي كسرق سرقة وسهك بالسين المهملة سهكة بدت منه رائحة كرائحة السمك واللحم الخنز (ثم فعا * لة وبالقصر) أى ومنها فعالة بفتح الفاء وسيأتى أنه مقيس فى فعل المضموم كشجع شجاعة وسماعي فى غيره كرجح رجاحة وفطن فطانة . ومنها فعلة محركة وهو المراد بقوله وبالقصر أى بحذف حرف المد الذى هو الألف وإذا حذفت الألف من فعالة صارت فعلة وهو سماعي كغلبه غلبة ولجب القوم لجبة بالجيم والباء الموحدة إذا علت أصواتهم ومثله عجل عجلة (والفعلاء قد قبلا) أى ومنها الفعلاء بفتح الفاء وسكون العين وهو سماعي كرغب رغباء أى رغبة ووقع فى هلكاء أى فى هلاك (٤٩) (فعالة وفعالة وجىء بهما * مجردين من التا) أى ومنها الفعالة بكسر الفاء وسيأتى انه مقيس لحرفة أو ولاية كتجر تجارة وأمر إمارة : ومنها الفعالة بضم الفاء وهو سماعي كدعب دعابة بالمهملتين أى مزاحا ومنها فعال بكسر الفاء وسيأتى أنه مقيس لذى فرار أو كفرار كشرد شرادا وأبى إباء وسماعي لغيره كنفست المرأة نفاسا وأيس منه اياسا . ومنها فعال بضم الفاء وسيأتى انه مقيس للداء الممض كسعل سعالا وكذلك الصوت كصرخ صراخا وسماعي فى غيرهما كسهد سهادا أى سهر سهرا وهما المرادان بقوله مجردين من التاء (والفعول صلا * ثم الفعيل وبالتا ذان) أى ومنها الفعول بضم الفاء وسيأتى انه مقيس لغير المعدى من فعل المفتوح كقعد قعودا وسماعي فى غيره كلزب الطين لزوبا أى لصق فهو لازب وصعد (٧ بحرق) صعودا . ومنها الفعيل وسيأتى انه قد كثر فى الصوت كصهل صهيلا وفى السير أيضا كذمل البعير ذميلا أى أسرع . ومنها الفعولة بضم الفاء وسيأتى انه مقيس لفعل بالضم كالسهولة . ومنها الفعيلة وهو سماعي كنم الحديث نميمة ونصح له نصيحة وفضحه فضيحة وهما المرادان بقوله وبالتا ذان (والفعلا * ن أو كبينونة ومشبه شغلا) أى ومنها الفعلان محركا وهو مقيس لما دل على تقلب وقد أهمله الناظم فلم يذكره فى المقيس كجال يجول جولانا . ومنها الفعلولة بفتح الفاء وهو سماعي كبان بينونة وصار صيرورة . ومنها فعل بضمتين وهو سماعي كشغله شغلا وسحق الطريق سحقا أى بعد وكذا عمق البئر عمقا (وفعلل وفعولة مع فعالية . كذا فعيلية فعلة فعلا) أى ومنها فعلل بضم الفاء مع ضم ثالثه وفتحه وهو سماعي كساد قومه سوددا وسوددا أيضا . ومنها الفعول بفتح الفاء وهو قليل حتى قيل انه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا . ومنها فعالية بفتح الفاء مخففا وهو سماعي نحو علن الأمر علانية ظهر وكره كراهية ورفه عيشه رفاهية اتسع

عودوا لما كنتم عليه من الوفا　　كرما فانى ذلك الخل الوفى

(قوله وسمن) هو من باب تعب وفى لغة هو من باب قرب (قوله كهداه هدى) لم يرد من ذلك إلا أربعة هدى وتقى وسرى وبكى وما عدا ذلك كله جمع قاله جماعة وقد يقال بكاء بالمد نظرا إلى كونه دالا على الصوت كالرغاء واجتمعا فى قول حسان : بكت عينى وحق لها بكاها　　وما يغنى البكاء ولا العويل

قول الناظم (والفعلاء قد قبلا) هذا من الساكن فالصواب ذكره فيما تقدم (قول الشارح دعابة) الذى فى المصباح الدعابة بالضم اسم لما يستملح من ذلك أى المزاح قول الناظم (وبالتا ذان) مبتدأ وخبر وفى بعض النسخ ذين بالياء مفعول بمقدر أى اذكر ذين بالتاء (قول الشارح ومنها الفعلولة) هذا جرى على مذهب الكوفيين وان بينونة على وزن فعلولة بضم الفاء ثم فتحت لتسلم الياء فى اليائى استخفافا وحمل الواوى عليه لأنه لا داعية إلى هذا الفتح لأن قياس مثله ان تفرضمته وتقلب الياء واوا إذا كان يائى العين كما إذا بنيت من الكيل وزن قنفذ وجندب وقال البصريون وسيبويه انها على وزن فيعولة التزم حذف عينها تخفيفا والبين من أسماء الاضداد كما فى القاموس يستعمل فى الوصل والافتراق وما أحسن قول القائل وقد جمع بينهما فى المصدر :

وكنا على بين ففرق شملنا　　فأعقبه البين الذى شتت الشملا

فياعجبا ضدان واللفظ واحد　　فلله لفظا ما أمر وما أحلا

(قوله حتى قيل انه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا) قائله أبو عمرو بن العلاء ونقله الجوهرى والذى ذكره سيبويه فى كتابه وثعلب فى كتاب الفصيح ونحوه لابن عصفور فى المقرب ان المسموع من ذلك خمسة القبول والولوع والطهور والوضوء والوقود واقتصر فى القاموس فى الولوع والطهور على الفتح مصدرا وحكى فى القبول والوضوء الفتح والضم وأما الوقود واقتصر على انه بالضم مصدرا وبالفتح الحطب وحكى أبو عبيدة الولوغ بالغين المعجمة من ولغ الكلب وقرأ مجاهد النسو بمعنى التأخير وقرأ عبدالرحمن السلمى فى الصافات دحورا بالفتح وجوز كونه مصدرا وذكر فى القاموس اللغوب مصدر لغب إذا تعب والهوى بالفتح مصدر هوى كرمى إذا سقط قاله محشى القاموس باختصار وإلى الخمسة الأولى أشار أبو العباس الهلالى بقوله :

وكل مصدر أتى على فعول　　فضمه سوى الولوع والقبول

كذا الطهور والوضوء والوقود　　والضم فى الأخير أولى ياودود

ومنها فعيلية بضم الفاء مخففا نحو ولدت المرأة وليدية أي ولادة . ومنها فعلة بضمتين مشددا نحو غلبه غلبة بالتحريك . ومنها فعلى محركا نحو جمزت الناقة جمزى بالجيم والزاى بمعنى أسرعت وكذا مرطت مرطى (مع فعلوت فعلى مع فعلنية * كذا فعولية والفتح قد نقلا) أى ومنها فعلوت محركا نحو رغب رغبوتا ورهب رهبوتا ورحم رحموتا وملك ملكوتا أى رغبة ورحمة وملكا . ومنها فعلى بضمتين مشددا نحو غلبه غلبى أى غلبة . ومنها فعلنية بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام وكسر النون مخففا كرفه عيشه رفهنية اتسع وسجف رأسه سجفنية أى حلقه . ومنها الفعولية بضم الفاء وفتحها وكسر اللام ثم ياء مشددة نحو خصه بالأمر خصوصية فهذه اثنان وأربعون وزنا غير المصادر الميمية . وأما الميمية فأشار إليها بقوله (ومفعل مفعل ومفعل وبتا التا * أنيث فيها وضم قلما حملا) أى ومنها المفعل بفتح الميم مع اختلاف حركة عينه من فتح وكسر (٥٠) وضم مذكرا أو مؤنثا فتصير ستة أوزان . الأول مفعل بفتح الميم وسيأتى فى باب المفعل انه مقيس فى كل فعل ثلاثى مطلقا سوى ما فاؤه واو نحو كرم مكرما وفرح مفرحا وخرج مخرجا وذهب مذهبا وسيأتى حصر ما شذ منه . الثانى مفعل بكسر العين وسيأتى انه مقيس فيما فاؤه واو كوعد موعدا . الثالث مفعل بضم العين كهلك مهلكا وهو سماعى قليل فى كلامهم ولهذا قال وضم قلما حملا أى قل ما نقل عنهم . الرابع المفعلة بفتح العين وهو مقيس فيما المفعل بالفتح ومقيس فيه كرضى مرضاة . الخامس المفعلة بكسرها وهو مقيس فيما المفعل بالكسر مقيس فيه كالموعدة . السادس المفعلة بضم العين وهو قليل كقدر مقدرة ثم أشار إلى المقيس منها بقوله (فعل مقيس المعدى) أى قياس المصدر من الفعل الثلاثى المعدى فعل بفتح الفاء وسكون العين وشمل ذلك المعدى من فعل المفتوح والمكسور وهو كذلك كضربه ضربا وفهمه فهما فنحو شكره شكرا وطلبه طلبا وكتبه كتابة شاذ وكذلك ركبه ركوبا وصحبه صحبة وقربه قربانا بالكسر وشهده شهودا وحقره حقارة أى استحقره وحذره حذرا ولبسه لبسا بالضم وحفظه حفظا بالكسر ولزمه لزوما وضمنه ضمانا وكرهه كراهية شاذ وقيد فى التسهيل فعل المكسور بأن يدل على عمل بالفم كلقم وقضم ولعق ولحس وسرط (والفعول لغـ * يره) أى والفعول بضم الفاء مقيس لغير المعدى وشمل ذلك اللازم من فعل المفتوح والمكسور والمضموم وليس كذلك بل مراده اللازم من فعل المفتوح فقط كقعد قعودا وقنت قنوتا وسكت سكوتا بدليل افراده فعل المضموم واللازم من فعل المكسور بالذكر كما سيأتى فنحو خطب خطبة وثبت ثباتا وصمت صمتا وغير ذلك شاذ . ثم ان اطراد الفعول أيضا فى اللازم من فعل بالفتح مشروط بشروط منها أن لا يكون فعل صوت ولهذا قال (سوى فعل صوت ذا الفعال جلا) أى فإن كان فعل صوت من أى حيوان كان

وذيلته بقولى : هذا الذى يعزى إلى الامام   واستدرك الولوغ بالاعجام

ثم النشور واللغوب والدحور   كذا الهوى نلت أعظم الأجور

(قوله ومنها فعيلية بضم الفاء وفتح العين الخ) فى البرماوى بفتح الفاء وكسر العين وتشديد الياء كولدت المرأة وليدية اهـ فيكون فيها الضبطان ومن ثم قال بعضهم :

كذا الفعيلية والفعال * م فاء الفعيلية فافتحها وضم

(قوله وسجف رأسه) ذكر فى الكبير انه بالحاء المهملة ونحوه فى القاموس وقال تى انه بالجيم (قوله سجفنية) هذا صريح فى كونه مصدرا من الثلاثى وجعله سيبويه من الرباعى قال تى والناس على خلافه وقال فى القاموس رجل سجفنية كبلهنية للمحلوق الرأس فجعله وصفا لا مصدرا قول الناظم (ومفعل مفعل الخ) هذه الأوزان مصادر ميمية عند سيبويه وأسماء مصادر عند ابن الحاجب فى قوانين المصادر ورجحه أبو حيان وقوله وبتا متعلق بحال معطوفة على حال مقدرة أى مجردات ومتصلات بتاء وقوله (فعل مقيس المعدى) الاصح فى معنى القياس فى باب المصدر انه إذا ورد فعل ولم يدر كيف تكلمت العرب بمصدره انا نسلك باب المطرد أما ما سمع منه فلا يتعدى إلى غيره وقال الفراء يجوز استعمال القياس وان ورد السماع بخلافه وضعف بأنه قياس فى مورد النص (قول الشارح كضربه ضربا) هذا مثال للصحيح منه وكرده للمضاعف وكأكله أكلا للمهموز ووعده وعدا للمعتل بالفاء وباعه بيعا للمعتل العين ورماه رميا للمعتل اللام (قوله وفهمه فهما)هذا مثال للصحيح منه وكمسه مسا للمضاعف وأمن أمنا للمهموز ووطئه وطأ للمعتل الفاء وخاف خوفا للمعتل العين وفنى فنيا للمعتل اللام (قوله فنحو شكره) الصواب تأخيره مع ما بعده إلى قوله وما سوى ذلك مسموع (قوله وقيد فى التسهيل) هذا القيد إنما هو فى غير المضعف أما المضعف فيكثر فعل فى المتعدى منه مطلقا كعضضت عضا وشممت شما على انه ليس بلازم كما قال ابن هشام فى الحواشى فقد قالوا فهمه فهما ولهذا أطلقه سيبويه والأخفش (قوله بالفم) أى أعم من أن يكون من عمل اللسان أولا (قوله كنقم) أى كتعب فى لغة إذا عتبه والافصح فيه انه من باب ضرب قال تعالى وما تنقم منا أى تطعن فينا وتقدم وقوله ولعق التمثيل به غير ظاهر لأنه ليس من عمل الفم قال فى المصباح لعقته ألعقه من باب تعب لعقا مثل فلس أكلته بأصبع قول الناظم (والفعول لغيره) ظاهره ان فعولا لا ينقاس فيه ولو كان معتل العين واستثناه ابن الحاجب كراهية اجتماع الياء والواو مع الضم والغالب فيه فعال كصيام أو فعال كرواج أو فعالة كنياحة أو غيرها كثير ومن غير الغالب غابت الشمس غيوبا وآبت أيوبا (قول الشارح فنحو خطب) الصواب تأخيره

فقياسه الفعال بالضم كصرخ صراخا ونبح نباحا ورغا البعير رغاء والاشارة بذا إلى فعل الصوت وهو مبتدا وجلا بالجيم خبره والفعال مفعول به مقدم أى وفعل الصوت جلا الفعال مصدرا له أى أظهره ويكثر أيضا مجىء فعل الصوت على فعيل كما سيأتى وكذا قياس فعل الداء الفعال كما سيأتى . ومن شروط اطراد الفعول فى اللازم من فعل المفتوح أن لا يدل على فرار أو كفرار كما سيأتى ولا على حرفة أو ولاية كما سيأتى ولا على سير ولا تقلب كما سنذكره ولو قدم ذكر ذلك هنا لكان أولى وأما مصدر اللازم من فعل المكسور فأشار اليه بقوله (وما على فعل استحق مصدره * إن لم يكن ذا تعد كونه فعلا) أى وما كان من الثلاثى على فعل بالكسر فقياس مصدره ان لم يكن معدى بل لازما فعل محركا كفرح فرحا وظمى ظمأ وعجب عجبا فنحو رغب رغبة وعلم علما ولبث لبثا وسعد سعادة ونشط نشاطا وغير ذلك شاذ وأطلق الناظم فى ذلك وهو مشروط بألا يدل على لون فى الأكثر اذ قياس الألوان فعلة بالضم كالحمرة والصفرة والخضرة وأما مصدر فعل بالضم (٥١) فاشار اليه بقوله (وقس فعالة أو فعولة لفعلت * كالشجاعة والجارى على سهلا) أى وقس فعالة بالفتح وفعولة بالضم مصدر الفعل بالضم كشجع شجاعة وصلب صلابة وسمح سماحة وكسهل سهولة وجعد الشعر جعودة ونزر الشىء نزورة أى قل فنحو أدب الرجل أدبا وقرب قربا ولزب الطين لزوبا أى لصق فهو لازب وكثر كثرة وصغر صغرا كعنب وحمق حمقا بضمتين وغير ذلك شاذ . وقد نبهت فى الشرح على أن المقيس الفعالة لغلبتها دون الفعولة لقلتها على أن فعل بالضم أولى لكونه مقيسا من الفعولة كالقرب والبعد والحسن والقبح ثم أشار بقوله (وماسوى ذاك مسموع) الى أن سائر أوزان المصادر السابقة سماعية لا يقاس عليها وجملتها كما سبق ثمانية وأربعون والمقيس منها اثناعشر فعل كضرب ضربا وفعول كقعد قعودا وفعال كصرخ صراخا وفعل محركا كفرح فرحا وفعالة بالفتح كشجع شجاعة وفعولة بالضم كسهل سهولة فهذه ستة قد ذكرها واثنان هما المفعل والمفعل كما سبق وبقى أربعة . الأول فعيل وقد أشار اليه بقوله (وقد كثر الفعيل فى الصوت) أى أن الصوت يكون على فعال بالضم كما سبق كصرخ صراخا وعلى فعيل أيضا بكثرة كما نبهت عليه كصهل صهيلا ونهق نهيقا ونعب الغراب نعيبا بالمهملة وكذا يكون الفعيل مقيسا لما دل على سير وأهمله الناظم كذمل ذميلا أسرع ودب دبيبا وأيضا قد ذكرنا أن الفعال بالضم قياس فعل الداء فاشار اليه بقوله (والداء الممض جلا * معناه وزن فعال فليقس) أى والداء الممض أى المرجع جلا معناه أى أظهر مصدره وزن فعال كسعل سعالا وزكم زكاما وعطس بالمهمله عطاسا وقوله والداء مبتدا وجلا خبره وهو فعل ماض ووزن فعال فاعله ومعناه مفعول به مقدم والمعنى هو المصدر وقوله فليقس أى فليكن هو المقيس فى فعل المفتوح اللازم الدال على الداء لا الفعول المفهوم من الاطلاق السابق . الثانى الفعال بالكسر واليه أشار بقوله (ولذى * فرار أو كفرار بالفعال جلا) أى أن شرط اطراد الفعول فى فعل اللازم أن لا يكون فعل فرار وشبهه

تأخيره الى قوله وماسوى ذاك مسموع قوله (والجارى) بالراء اسم فاعل من جرى نعت لمقدر أى والمصدر الجارى وفى بعض النسخ الجائى بالهمزة (قول الشارح وصلب صلابة وسمح سماحة) يقال صلب الشىء بالضم صلابة اشتد وقوى والوصف منه صلب بسكون اللام وسمح سماحة وسموحة فهو سمح بفتح فكسر وخنس فهو خنس وبهذا يرد على قول بدر الدين ومن تبعه ان فعالة مقيس فى فعل الذى الوصف منه على فعيل كشجع شجاعة فهو شجيع وفعيلة فيما كان الوصف منه على وزن فعل بسكون العين كسهل سهولة فهو سهل اذ لم يقولوا صلوبة أو صليب واجتمع المصدران فى سمح والوصف منه ليس على وزن فعل ولا فعيل (قوله على أن المقيس الفعالة لغلبتها دون الفعولة لقلتها) ذكر فى ك من أمثلة الأول نحو الخمسين مادة ومن الثانى ستة والقياس منوط بالكثرة وحكى تى الخلاف فى قياسه وكلام سيبويه صريح فى أن لا ينقاس عليه (قوله على أن فعل بالضم أولى الخ) القول بقياس فعل أولى من القول بقياس فعالة وهو قول ابن عصفور والزجاج كما فى ابن هشام وذكر فى ك منه ما ينيف على ثلاثين مادة قول الناظم (وماسوى الخ) كان من حقه أن يتمم الكلام على المقيس ثم يأتى بعد بهذه الكلية وقد يقال أراد ماسوى ماسبق سماعى سوى ما كثر فيه كذا وكذا وهو المشار اليه بقوله وقد كثر الفعيل فى الصوت الخ فكان مستثنى مما قبله على أن بعضهم ذهب الى ان مصادر الثلاثى كلها إنما تعرف بالسماع وليس فيه مقيس أصلا وان كثر فى شىء من الأنواع لكثرة الانخرام فى ذلك قول الناظم (وقد كثر الفعيل الخ) حمل هذا الشارح كغيره من الشراح الكثرة على القياس واعترضه البرماوى بما حاصله ان من أفعال الأصوات قولهم بغمت الظبية بغاما وضبحت الثعلب ضباحا وينفرد فعيل فى نحو صهل الفرس صهيلا وضجر الصرد ضجيرا ويشتركان فى نحو نعب الغراب نعابا ونعيبا وأزت القدر صوتت ازازا وأزيزا فان كان معنى الاختصاص هجران هذا الوزن فى هذا الفعل وهجران هذا فى هذا ومعنى الاشتراك التخيير فيهما من غير اعتبار كثرة الواحد منهما وان كان مرجع الاختصاص والاشتراك الى السماع بطل القياس وان كان معنى الاختصاص كثرة هذا فى هذا ومعنى الاشتراك استواء الأمرين فيحتاج فى معرفة الكثرة والاستواء أيضا إلى السماع ويبطل حينئذ القياس وعلى كل حال فدعوى القياس فى الوزنين مشكلة (قوله وأهمله الناظم) يعنى هنا وذكره فى الخلاصة فقال أو لصوت وشمل سيرا (قوله وزكم زكاما) فى التمثيل به نظر لأن الكلام فى اللازم وهذا متعد بدليل مزكوم على أن زكم من باب فعل المكسور العين لا من باب فعل المفتوح قول الناظم (ولذى فرار الخ)

كالإباء والامتناع فان كان كذلك فمصدره الفعال بالكسر وقوله جلا بكسر الجيم أي ظهور ووضوح كشمر دشرادا وفر فرارا وأبق إباقا والمراد بشبهه مادل على امتناع كأبى إباء ونفر نفارا وجمح جماحا. الثالث الفعالة بالكسر واليه أشار بقوله (فعالة لخصال والفعالة دع * لحرفة أو ولاية ولا تهلا) أى أن شرط اطراد الفعول أيضا فى فعل اللازم أن لا يكون لحرفة أو ولاية فان كان كذلك فقياس المصدر منه الفعالة بالكسر ككتب كتابة ونسخ نساخة ووزر وزارة ومعنى قوله ولا تهلا أى لا تقس وأما قوله فعالة لخصال فقال بدر الدين رحمه الله تعالى الخصال انما تبنى من فعل المضموم نحو لطف لطافة وقد تقدم ان مصدره يجىء على فعالة وفعولة فقوله هنا فعالة لخصال اعادة محضة اه وعندى انه ليس باعادة محضة بل هو بيان لمعنى آخر أعم من الأول فانه ذكر أولا أن فعل بالضم يجىء مصدره المقيس على فعالة وفعولة وأراد هنا أن يبين ان مصدر أفعال الخصال من أى فعل كان يصاغ على فعالة كظرف ظرافة من فعل بالضم ورجح عقله رجاحة من فعل بالفتح وغبى غباوة من فعل بالكسر. الرابع الفعلان بالتحريك وقد أهمله الناظم هنا وهو مقيس لما دل على تقلب كجال جولانا وخفق الطير خفقانا. ثم لما أنهى الكلام على المصادر وذكر نوعا منها فقال (لمرة فعلة وفعلة وضعوا * لهيئة غالبا كمشية الخيلا) أى انهم وضعوا للدلالة على المرة من مصدر الثلاثى المجرد فعلة بفتح الفاء وللدلالة على الهيئة منه فعلة بكسرها نحو جلس جلسة وضرب ضربة بالفتح أى واحدة ونحو هو حسن الجلسة وجلس جلسة ومشى مشية الخيلاء بالكسر واختال

خبر مقدم وجلا بكسر الجيم مقصورا مبتدأ مؤخر وبالفعال متعلقا وادعى البرماوى ان جلا بفتح الجيم وان فيه ايطاء مع ماقبله وفيه نظر ثم صريح الناظم ان الفرار وشبهه معنيان لا يغنى أحدهما عن الآخر واقتصر فى الخلاصة على ذكر الامتناع فقال: فأول لذى امتناع كأبى. وشرحه شراحة على ظاهره وزعم ابن عصفور أن فعالا ينقاس فى الهياج وماجرى مجراه كالنكاح وفى الأصوات كالصياح والنداء وفى انقضاء أوان الشىء كالجذاذ وهو الوقت الذى حال ان يجذ فيه النخل وليس فى كلامهم وزن فعال بالكسر غير مصدر إلا ناقة تلاع أى سريعة وأما القفال لعرق فى الذراع فعجمى نقله فى اضاءة الادموس (قوله كالإباء) تمثيل للشبه (قوله والامتناع) عطف تفسير وبامتنع فسر الزمخشرى والبيضاوى وأبو السعود وغيرهم من المفسرين أبى من قوله تعالى إلا إبليس أبى وفسره شراح الخلاصة بكره واعترضوا التمثيل به حينئذ لكونه متعديا قول الناظم (والفعالة دع لحرفة أو ولاية) نقل المرادى والأزهرى عن ابن عصفور ان فعالة مصدر مقيس فى كل فعل ثلاثى دل على حرفة أو ولاية مفتوح العين كان أو مكسورها متعديا كان أو لازما والى هذه الكلية أشار فى بغية الآمال فقال:

وكل مادل على حرفة أو * ولاية له الفعالة رأوا

من ذاك للحرفة خاط تجرا * وللولاية ولى وأمرا

فدخل تحت عموم قوله كل ماذكرنا ولذلك نوع الأمثلة والتعين حمل كلام الناظم عليه خلافا للشارح (قوله ككتب) يستعمل متعديا ولازما ومن اللازم كتب القاضى بالنفقة أى حكم بها (قوله ونسخ) التمثيل به غير ظاهر على ماشرح به اذ لا يستعمل الا متعديا (قوله ومعنى قوله ولا تهلا أى لا تقس) أى أولا تضعف عن الوصول الى ماقررته لك وتفزع من كثرته والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله وعندى) حاصله انا لا نسلم ان افعال الخصال محصورة فى فعل المضموم اذا اريد بها السجايا الثابتة ملازمة وذلك يكون فى الثلاثى مطلقا قال فى بغية الآمال:

وألحقوا جميع مادل على * ماكان معنى ثابتا بفعلا

فجاء مصدرا له الفعاله * نحو البراعة وكالجهاله

(قوله على تقلب) أى تحول وليس المراد به مطلق الحركة وانما المراد به حركة مخصوصة مشتملة على اضطراب واهتزاز كالجولان بدليل عدم شموله لضرب ومشى قاله الشيخ يس (قوله ثم لما أنهى الكلام) الأولى لما ان كان المصدر لا دلالة فيه على المرة ولا على الهيئة المخصوصة وانما يدل على الحقيقة من حيث هى هى احتاج العرب الى وضع مايدل على ذلك عند ارادته من الفعل الثلاثى قول الناظم (لمرة فعلة وفعلة وضعوا. لهيئة الخ) وضعوا ماضيا عاملا فى فعلة مفتوح الفاء ولمرة متعلقة وفعلة بكسر الفاء معطوف على مفتوحها ولهيئة معطوف على لمرة وليس فيه العطف على معمولين لعاملين لوجود اللام فهو من عطف معمولين على معمولين لعامل واحد كما تقول أعطيت زيدا عمامة وعمرا قميصا (قول الشارح نحو جلس جلسة وضرب ضربة) فيه اشعار بأن التاء الدالة على المرة الواحدة تدخل عن المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس كهذين المثالين وكقام قومة وقعد قعدة وأكل أكلة وأما مصادر الأفعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة كالظرافة والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال منه ظرفة وحسنة كما نقله الشيخ يس فى حواشى التصريح عن أبى حيان وقال ابن يعقوب فى شرح الناظم سواء كان يعنى الثلاثى مكسورا أو مفتوحا فيقال شربت شربة وضربت ضربة وأما المضموم فلم يمثلوا به فيما علمت ولا أخرجوه عن استعمال المرة فيه والظاهر امتناعها لأن معناه طبعى يأبى الحدوث المناسب للمرة اه (قوله مشية الخيلاء بالكسر الخ) راجع لجلسة ومشية وأما الخيلاء فثلث الخاء وهى مشية فيها تثن يصحبها كبر وعجب ولذلك كرهت فى الشرع وفى الحديث من تعاظم فى نفسه

دلالة على الهيئة وهى الحالة التى يكون عليها الفاعل حال مباشرة الفعل وأشار بقوله غالبا إلى ماشذ من نحو قولهم لقيته لقاءة وأتيته إتيانة والقياس لقية وأتاية بالفتح فى المرة والكسر فى الهيئة وقد نبهت فى الشرح على أن شرط بناء المرة والهيئة أن يكون مقيسا فلا تقول نكحها نكحة وربع ربعة وأن لا يكون المصادر مبنية عليها كرحمة وحمية وأن لا يكون فيه تاء التأنيث مطلقا كالشجاعة والسهولة

﴿ فصل فى مصادر مازاد على الثلاثى ﴾

وهو اما أن يكون رباعيا مجردا كفعلل أو من مزيد الثلاثى وزيادته إما بالتضعيف كفعل أو الألف بين فائه وعينه كفاعل أو همزة القطع كأكرم أو خماسى مبدوء بهمزة الوصل كانطلق واقتدر أو بالتاء كتدحرج أو سداسى ولا يكون إلا مبدوءا بهمزة الوصل فقط كاستخرج فهذه سبعة أنواع وبدأ بالمبدوء بهمزة الوصل خماسيا أو سداسيا فقال (بكسر ثالث همز الوصل مصدر فه * ل حازه مع مدما الأخير تلا) أى أن بناء المصدر من كل فعل حاز همزة الوصل خماسيا كان كانطلق أو سداسيا كاستخرج بكسر ثالثه كالطاء من انطلق والتاء من استخرج مع مد الحرف الذى يتلوه الحرف الأخير وهو اللام مثلا من انطلق والراء من استخرج والمراد بمده إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف فيصير انطلاقا واستخراجا ومثله اقتــــدر اقتدارا واحمر احمرارا فى الخماسى وكذلك احرنجم احرنجاما واحمار احميرارا واحلولى احليلاء فى السداسى وبكسر خبره مقدم ومصدر مبتدا مؤخر والأخير تلا مبتدأ وخبر والجملة صلة ما وشملت عبارته الصحيح كما مثلنا والمعتل العين كاستقام لكنه أخرجه بعد بقوله ما عينه اعتلت البيت . ثم أشار إلى المبدوء بالتاء بقوله (واضممه من فعل التا زيد أوله) أى واضمم ما يتلوه الأخير إذا بنيت المصدر من فعل زيدت التاء فى أوله كتدحرج تدحرجا وتكلم تكلما

واختال فى مشيه لقى الله وهو عليه غضبان (قوله دلالة على الهيئة) أى ولا يدل معها على المرة فيكون المطلق الحدث الصادق بالوحدة وبالتعدد ومن الدلالة على الهيئة القتلة فى حديث ان الله تعالى كتب الإحسان على كل شىء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة فقد ضبطه النووى بالكسر لكن ضبطه الخطابى فى أغاليط المحدثين بالفتح وقال الكسر غلط (قوله إلى ماشذ من قولهم لقيته لقاءة) أى ومن قولهم حجة بكسر الحاء فى الدلالة على المرة وقياسه الفتح ولم يسمع من العرب قاله ثعلب وقلده فى ذلك فى الصحاح والقاموس والمصباح مانعين القياس دون خلاف وبنوا على ذلك أن هذه اللفظة هى التى تضاف إلى ذى فى قولهم ذى الحجة وانه لا يقال إلا بالكسر لأنه مأخوذ من الأول واعترضه محشى القاموس بما حاصله مع أن الحجة بالفتح للمرة منقول عنهم أيضا صرح به القزاز فى غريب البخارى وعياض فى المشارق وقال القسطلانى فى باب الفتيا من البخارى الفتح هو الرواية ويجوز الكسر يعنى على الشذوذ على أن بناء فعلة بالفتح من الفعل الثلاثى للمرة من القواعد المقررة فى التصريف دون توقف على سماع وغيره كما جزم به أبو حيان وهو الذى تعطيه قوة كلامهم وأما ذو الحجة للشهر الذى يقع فيه الحج فالفتح فيه أشهر والكسر فيه قليل كما فى المشارق أيضا وإنما نبهنا على هذا لأنا رأينا كثيراً من فصحاء شراح البخارى قلدوهم فى ذلك وسلكوا فى التخليط ما سلكوه من المسالك فخبطوا فيه خبط عشواء فى ليلة عشواء (قوله أن يكون مقيسا) أى أن يكون المصدر مقيسا ويشترط فيه أيضا أن يكون تاما متصرفا كما قيد به الدمامينى كلام التسهيل والأزهرى كلام ابن هشام (قوله وأن لا يكون المصدر مبنيا عليها) أى مصوغا على وزن فعلة وإلا فيدل على المرة منه أو الهيئة بالوصف كرحمة واحدة ونشد الضالة نشدة عظيمة . ﴿فصل﴾ كذا وقع فى نسخة الشارح والبرماوى وفى نسخة ابن يعقوب زيادة قوله يتضمن مازاد على ثلاثة أحرف (قوله أو بالتاء كتدحرج) سياق كلامه أنه من مزيد الثلاثى وليس كذلك وصواب العبارة إما رباعى مجرد كدحرج أو من مزيد حرف كتدحرج أو حرفين كاحرنجم أو من مزيد الثلاثى وزيادته الخ ويحذف قوله أو بالتاء كتدحرج قول الناظم (مصدر فعل حازه) أى استحقه لبناء الفعل عليه فى أول وضعه لا إن عرض الإدغام نحو اطير واطاير إذا أدغمت التاء فى الطاء فليس مصدره على هذا الضابط بل يضم رابعه نظرا لأصله كما سيأتى فسقط قول بج أن المصنف أطلق هنا كالخلاصة والتسهيل وهو مقيد بما إذا لم يكن أصله تفاعل وتفعل (قول الشارح والمراد بمده إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف) أى فالمراد بالمدة فى كلامه خصوص الألف للفراغ من أن ماقبل الآخر فى كل فعل مبدوء بهمزة وصل لا يكون أبدا إلا مفتوحا وان المد بعد الفتح لا يكون إلا ألفا فزيادة الخلاصة الفتح فى قوله : وما يلى الآخر مد وافتحا . غير ضرورى الذكر كذا قيل وفيه نظر إذ من الأبنية ما يكون ماقبل آخره غير مفتوح كافعل وافعال وافعولل ومن الأمثلة ما يعرض له السكون للادغام كاعتمد وارتد أو اعلال كانقاد واستزاد الناظم إنما أتى بما يشمل جميع الأبنية والأمثلة فلم يكن بد من الزام الفتح فان كان موجودا فى الفعل فذاك وإلا فقد شرطه فكلامه فى الخلاصة صحيح والزامه الفتح ضرورى انظر الشيخ يس (قوله والجملة صلة ما الخ) أى والعائد محذوف أى ما الأخيرة تلاه ففاعل تلا ضمير الأخير (قوله لكنه أخرجه) ماسيأتى بيان لحكم زائد الناظم لا تقييد له فهذا الحكم واجب له مطلقا يزاد فى المعتل تقييد آخر وهو الآتى ونحو هذا يرد عليه فى قوله لكنه أخرج المعتل قول الناظم (واضممه من فعل التا زيد أوله) أل فى التاء للعهد الذكرى والمعهود تاء المطاوعة أو شبهها فى انها لغير الحاق احترازا من تاء ترمس والمراد بالفعل

وتقابل تقابلا وشملت عبارته الصحيح والمعتل لكنه أخرج المعتل بقوله (واكسره سابق حرف يقبل العللا) أى واكسر مايتلوه الأخير إذا كان اللام حرف علة كتسلق تسلقيا وتولى توليا وتواليا وانما كسروه لئلا يخرج إلى ماليس فى كلامهم . وهو كون آخر الاسم واوا مضموما ما قبلها . ثم أشار إلى مصدر الرباعى المجرد بقوله (لفعلل ائت بفعلال وفعللة) أى وائت بوزن المصدر من فعلل وهو الرباعى المجرد كدحرج على فعلال بالكسر أو فعللة بالفتح كدحراج ودحرجة وقضيته أن كلا منهما مقيس وهو ظاهر التسهيل لكن المشهور وبه صرح فى الخلاصة حيث قال :

واجعل مقيسا ثانيا لا أولا * ان المقيس الفعللة

ثم أشار الى مصدر الرباعى الذى هو من مزيد الثلاثى وزيادته بالتضعيف بقوله (وفعل اجعل له التفعيل حيث خلا * من لام اعتل) أى واجعل مصدر فعل المضعف التفعيل نحو وكلم الله موسى تكليما وسلموا تسليما وكبره تكبيرا وهذا اذا كان صحيح اللام كما فيده به فان كان معتلها فأشار اليه بقوله (للحاويه تفعلة * الزم) أى والزم فى الحاوى لحرف العلة لاماله التفعلة كزكى تزكية وصلى تصلية وأشار بقوله

وبمعنى

الذى زيدت فى أوله التاء تفعلل كتدحرج وما كان على وزنه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ومجموع ذلك عشرة أبنية الثلاثة المذكورة فى الشرح وتفيعل كتشيطن وتمفعل كتمسكن وتفعلى كتسلق وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك أى أرخى مفاصله فى المشى وتفعلت كتعفرت (قوله وتقابل تقابلا) حكى فى القاموس والصحاح تثليث الواو فى التفاوت مصدر تفاوت ولا نظير له والمشهور الضم على القياس قال الله تعالى ماترى فى خلق الرحمن من تفاوت والكسر محمول على المعتل من هذا الوزن كالتوانى والفتح للتخفيف وقصره جماعة على أنه لغة لبنى كلاب لا يتكلم به غيرهم قاله محشى القاموس قول الناظم (يقبل العللا) أى يقبل القلب بأن يكون واوا أو ياء (قول الشارح كتسلق تسلقيا) أصله تسلقوا وتولى توليا بضم ماقبل آخره على قياس نظيره من الصحاح والآخر قلبت فى اليائى واوا لانضمام ما قبلها ثم أدى التصريف إلى قلب الضمة كسرة وإبدال الواو ياء لئلا يخرج إلى ماليس فى كلام العرب وذلك أن هذه الواو متطرفة قبلها ضمة وكونها واوا إما أصلة كالتداعى أو عروضا كالترامى ثم قلبت الضمة بكسرة الواو ياء لأن الواو بمنزلة ضمتين وضمتها والضمة التى قبلها أربع حركات ثقال وهم يخففون الكلم إذا اجتمع فيها أربع حركات ثقال من جنس واحد أو جنسين نحو يشعركم لاسيما والكلمة عرضة لأن تضاف إلى ياء التكلم أو ينسب إليها فيزداد الثقل والتنافر ففروا إلى الياء والكسرة لأنهما أخف من الضمة والواو وقال بعضهم ويبدأ بقلب الضمة كسرة ثم تقلب الواو ياء والعكس أولى لأن الثقل بالثانى وقع ولأن جعل الحركة تابعا أولى من جعل الحرف تابعا (قوله فى كلامهم) أى العرب مضموما (قوله الاسم) أى المعرب (قوله مضموما ماقبلها) أى بضمة لازمة بخلاف العجم كسمندو لبلد بالشام والبربر كسبو لواد حول فاس وبخلاف الفعل كيدعو والمبنى كهو قول الناظم (لفعلل) أطلق المصنف هنا وفى الخلاصة فحمل كلام المرادى على أن المجرد نحو دحرج والأبنية الملحقة به وهى جلبب وبيطر وحوقل وجهور وسلق وقلنس حكمهما واحد فى مجىء مصدرهما على أحد الوزنين وهو ظاهر قوله فى التسهيل ومصدر فعلل والملحق به لكن الصواب حذف جلبب لأنه داخل فى قوله وإنما يخرج عنه ما كانت زيادته لغير تضعيف أصل وقول أبى حيان حسبما فى التصريح ولم يسمع الفعلال فى الملحق إلا فى حوقل الشيخ حيقالا قصر عن الجماع لضعف فيه نظر ففى القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره (قوله كدحراج) نقل فى التصريح عن الصيمرى انه لم يسمع وهو قصور فقد نص عليه جمع من أئمة اللغة والصرف وذكره فى الصحاح والقاموس والمحكم وليس الصيمرى ممن يعتد به فى هذا الشأن كما قاله محشى القاموس (قوله لكن المشهور الخ) ثالث الأقوال أنه قياسى فى المضعف كزلزل سماعى فى غيره كسرهق قال فى إضاءة الأدموس وليس فى كلامهم وزن فعلال غير مصدر إلا الدئداء لآخر ليلة من الشهر قول الناظم (وفعل اجعل له التفعيل) لابد من تقييد فعل بأن يكون أصله التشديد احترازا مما عوض فيه كاستترفانه يجوز فيه إدغام التاء فى التاء فتنقل حركة الأولى إلى الساكن قبلها وتسقط الهمزة للاستغناء عنها بالحركة فيقال ستر بالتشديد ومصدره ستارا بكسر أوله وتشديد ثانيه وأصله استتارا وقوله (للحاوية تفعلة . الزم الخ) أمر من ألزم الرباعى وتفعلة مفعول أول وللحاوية مفعول ثان زيدت فيه اللام تقوية لتأخر العامل ويحتمل أن يكون أمرا من الثلاثى قطعت همزة الوصل فيه ضرورة كما قاله المرادى ونحوه فى ق وصريح كلام الكشاف الجواز من غير ضرورة لأن أوائل أعجاز الأبيات تعامل معاملة أوائل صدرها لأنها مواضع فصول فكأنهم ابتدأوا بعد قطع (قول الشارح وصلى تصلية) صلى ان كان بمعنى أحرق فقد سمع مصدره القياسى الذى هو التصلية وان كان بمعنى الدعاء فقال فى القاموس وصلى صلاة لا تصلية يعنى لما فيه من الإيهام ونحوه فى الصحاح ولهج به السعد فى التلويح والسيد وجماعة تقليدا وتبعهم الحطاب أول شرح المختصر وبالغ عن الكنانى من الشافعية حتى قال إن استعماله كفر وفيه نظر إذ ليس بين التصلية بمعنى الإحراق

(وللعار منه ربما بذلا) الى انهم ربما شبهوا الصحيح منه بالمعتل فقالوا فى مصدر الصحيح أيضا تفعلة نحو بصره تبصرة وذكره تذكرة والقياس تبصيرا وتذكيرا ولم يذكر الناظم عكسه كقوله :

* باتت تنزى دلوها تنزيا *

أى تنزية وهذا هو القياس فى مصادر المبدوء بهمزة الوصل والمبدوء بالتاء وفى فعل المضعف وقد يستغنى عنها بغيرها سماعا فيحفظ ولا يقاس عليها والى ذلك أشار بقوله (ومن يصل بتفعال تفعل والـ*فعال فعل فاحمده بما فعلا) أى وقد يجيء مصدر تفعل وهو المبدوء بالتاء على تفعال بالكسر مشددا كتملق تملاقا والقياس تملقا كما سبق وقد يجيء مصدر فعل المضعف على فعال بالكسر مشددا أيضا نحو كذب كذابا والقياس تكذيبا وانما قال يصل لان المصدر يوصل بالفعل فى تصريفه كما فى قولك كذب تكذيبا وعلى هذا فصواب العبارة ومن يصل تفعالا بتفعل فانعكس على الناظم ثم قال (وقد يجاء بتفعال لفعل فى *تكثير فعل كتسيار) أى وقد يجيء مصدر فعل المضعف على تفعال بالفتح مخففا للدلالة على الكثرة كطوف طوافا وسير تسيارا أو القياس تطويفا وتسييرا كما سبق ثم قال

وبمعنى الدعاء إلا مجرد الاشتراك اللفظى وهذا لا يوجب الكفر ولا مسيس له به عند وضوح القرائن كمن قال كفرت البذر فى الأرض أى سترته على أن الزوزنى فى مصادره قال انه سمع ونحوه لثعلب وأنشدوا عليه من الشعر القديم : تركت المدام وعزف القيان * وأدمنت تصلية وابتهالا

وقد أوسع الكلام فى اثباته الشهاب فى شرح الشفاء وشفاء الغليل والعناية ونحوه فى طالع المسرات وان قلنا بعدم سماعه فاستعماله جائز على رأى من يقول بصحة استعمال المصدر القياسى مطلقا وكذا على رأى سيبويه إذ لم يستعملوا الصلى مصدرا سماعيا قول الناظم (وللعار منه) حذف الياء من العار استغناء عنها بالكسرة قبلها على حد قوله تعالى الكبير المتعال لغير ابن كثير فهو لغة خلافا لى وقوله (ربما بذلا) محل التقليل مالم يكن مهموزا أما المهموز كنبأ فالغالب فيه تفعلة كما فى التسهيل (قول الشارح باتت تنزى الخ) تمامه كما تنزى شهلة صبيا . والشهلة كما فى القاموس العجوز النصف العاقلة والنصف بالتحريك المتوسطة فى السن (قوله فيحفظ ولا يقاس عليه) أى خلاف ما يقتضيه قول الناظم فاحمده من انه مقيس قول الناظم (ومن يصل بتفعال تفعل) تفعل مفعول بيصل وبتفعال الثانى والفعال معطوف على الثانى وفعل معطوف على المفعول الأول وفيه العطف على معمولى عاملين مختلفى اللفظ والمعنى وفيه خلاف قاله سى وجوابه ان الفعال على تقدير حرف الجر أى ومن يصل تفعل بتفعال وفعل بالفعال فاحمده الخ وهو جائز اجماعا (قول الشارح بالكسر مشددا) أى بكسر أوله وتشديد ثالثه وزيادة الألف بعدها (قوله فانعكس) فيه نظر بل التواصل يكون من الجانبين قول الناظم (وقد يجاء بتفعال الخ) اختلف الشراح فى قياسه وعدمه وقد على الأول للتحقيق وعلى الثانى للتقليل وما ذكره من أنه مصدر فعل المضعف هو مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ومذهب سيبويه والبصريين أنه مصدر لفعل الثلاثى إذا أرادوا التكثير ونحوه فى القاموس قال فى بغية الآمال :

وكثرت بزنة التفعال * من فعل المضعف كالتجوال
وبالثلاثى خص أهل البصرة * ذا الوزن كالوصف الذى للكثرة

فقول أبى العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالى فى إضاءة الادموس لا أعلم لصاحب القاموس سلفا فى جعل تفعال مصدر الثلاثى مما يجل عنه فقد ذكره شراح اللامية والتسهيل وعقد له سيبويه ترجمة انظر سى (قوله على تفعال بالفتح الخ) أى وأما التفعال بالكسر فلم يأت منه مصدر إلا فى التبيان والتلقاء عند جمع من أئمة اللغة والصرف قال فى الصحاح المصادر انما تجيء على التفعال بالفتح ولم تجيء بالكسر إلا التبيان والتلقاء واضطراب كلام القاموس فى التبيان وذكر فتح تائه فى لغة ضعيفة قال والتبيان ويفتح مصدر شاذ إلا أن حكايته الفتح غير معروفة إلا على رأى من يجيز القياس مع السماع وذكر فى التلقاء انه اسم مصدر ونظره بتبيان قال محشيه والصواب انه مصدر بدليل التنظير إذ لا قائل فى تبيان انه اسم مصدر والعجب منه فقد قال سيبويه ان كلا منهما اسم مصدر ونظرهما بالنبات من أنبت وذكر فى القاموس أيضا تيفاق ونحوه فى الصحاح وتبكاء فى لغة ضعيفة إلا ان مقتضى كلام غيره انه بالفتح لا غير كما فى اضاءة الادموس وذكر فى درة الغواص تنضال وابن جماعة فى شرح المقامات تحتار ومحشى القاموس عن بعضهم تمثال والشهاب فى شرح الدرة تشراب وزعم انه سمع بالوجهين ومذهب سيبويه أنها كلها أسماء مصادر وقد كنت لفقت ذلك فى قولى :

وكل مصدر على تفعال * بالفتح كالتسيار والتجوال
إلا مصادر أتت بالكسر * فى نص كم من متقن وحبر
تبيان تلقاء كذا تنضال * تبكاء تحتار كذا تمثال
تشراب تيفاق فقط نلت المرام * وكلها اسم مصدر عند الإمام
ولا يرى مصادر التفعال * تأتى بكسر أول بحال

(وقد جعلا * ما للثلاثي فعيلى مبالغة * ومن تفاعل أيضا قد يرى بدلا) أى وقد يجىء مصدر الثلاثى على فعيلى بكسر الفاء والعين المشددة للدلالة على المبالغة وانما ذكره فى هذا الفصل استطرادا لمشاركته تفاعل فى فعيلى بالكسر مشددا كخصه بخصيصا وحثه عليه حثيثا والقياس خصا وحثا وهما من الثلاثى المضعف المعدى وقد يجىء مصدر تفاعل على فعيلا أيضا بدلا من التفاعل السابق نحو ترامى القوم رميا بدل تراميا ثم قال (وبالفعليلة افعلل قد جعلوا * (٥٦) (مستغنيا لا لزوما فاعرف المثلا) أى وقد جعلوا المصدر المبدوء بالهمزة وهو افعلل كاقشعر واطمأن على فعليلة بضم الفاء وتشديد اللام الأولى كالقشعريرة والطمأنينة والقياس الاقشعرار والاطمئنان بكسر ثالثه ومد ماقبل آخره كما سبق وأشار بقوله مستغنيا لا لزوما الى أن ذلك كله إنما هو على سبيل اللزوم أى الاطراد وقوله فاعرف المثلا بضم الميم والثاء جمع مثال أى اعرف المقيس منها المطرد من النائب عنه السماعى ثم عاد الى بقية مصادر المزيد فيه فقال (لفاعل اجعل فعالا أو مفاعلة) أى اجعل لفاعل وهو الرباعى الذى هو من مزيد الثلاثى بزيادة ألف بين فائه وعينه فعالا بالكسر أو مفاعلة كقاتله قتالا ومقاتلة وجادله جدالا ومجادلة وظاهره أن كلا من المصدرين مقيس وهو أيضا ظاهر الخلاصة حيث قال : لفاعل الفعال والمفاعلة . والمنقول عن سيبويه أن المقيس المفاعلة لاطرادها نحو المياومة والمياسرة مما فاؤه ياء دون الفعال ثم أشار بقوله (وفعلة عنهما قد ناب فاحتملا) الى ان فعلة بالكسر قد تنوب عن الفعال والمفاعلة فى مصدر فاعل نحو ماراه مرية والقياس مراء ومماراة ثم أشار الى مصدر معتل العين من افعل واستفعل بنائه من الإفعال والاستفعال بقوله (ما عينه اعتلت الإفعال منه والاستفعال بالتا وتعويض بها حصلا * من المزال) اما الإفعال فهو مصدر الرباعى الذى هو مزيد الثلاثى بزيادة همزة القطع ولم يسبق له ذكر وكأنه لذهول منه رحمه الله تعالى كأكرم اكراما هذا فى الصحيح العين منه واما معتل العين منه كأعان وأقام فيجىء أيضا المصدر منه على قياس صحيحه لكن تسقط العين فى مصدره لالتقاء الساكنين لأن أصله أقوم اقواما وأعون اعوانا على وزن أكرم اكراما فنقلوا حركة حرف العلة الى الحرف الصحيح قبلها فانقلب حرف العلة ألفا لسكونه بعد فتحة فاجتمع ألفان

قول الناظم (وقد جعلا. ما للثلاثى فعيلى) الظاهر ان ما فى كلام الناظم واقعة على المصدر فهو نكرة مفعول ثان بجعل وفعيلى هو النائب عن الفاعل أى وقد جعل فعيلى مصدر الثلاثى لاجل قصد المبالغة وهذا مذهب الجماعة وقد حكى فى ك الاتفاق عليه وهو خلاف قوله فى التسهيل وقد يغنى فى التكثير عن التفعيل التفعال أو الفعيلى اهـ فجعله مصدر المضاعف وظاهر قوله وقد جعلا انه لا ينقاس (قول الشارح كخصه به خصيصا) لم يذكر فى الصحاح ولا فى القاموس معنى التكثير فيهما (قوله وهما من الثلاثى المضعف) وكذا يكون من غير المضعف نحو هزمه هزيمى وحجزه حجيزى وخلفه خليفى ومنه قول عمر لولا الخليفى لأذنت أى لولا الاجتهاد فى الخلافة والاشتغال بمهماتها لكنت مؤذنا للناس لما فى الأذان من الفضل العظيم قول الناظم (ومن تفاعل أيضا قد يرى بدلا) جعله فعيلى بدلا من التفاعل السابق قرينة على ان ذلك أيضا إنما يكون له عند إرادة التكثير والمبالغة وهو مذهب سيبويه وصرح به ابن الحاجب فى الشافية وقال فى القاموس الرقيا كعميا المراعاة اهـ فظاهره انه لا مبالغة وانما المراد وجود هذه الحقيقة وقوله لا لزوما معطوف على مقدر وذلك المقدر مفعول مطلق أى استغناء جواز بحيث تكون تابعة له مرة ويتبعه المصدر أخرى لا استغناء لزوم بحيث لا يؤتى له بمصدره الأصلى ثم ظاهره ان فعليلة ليس بمصدر لأن الغالب فى المستغنى به ان يكون من غير الملائم وقوله فى التسهيل وافعلل فعليلة ظاهر فى المصدرية قال تى وهذا ليس بمذهب سيبويه ولا لأبى على ولا غيرهما ممن قال بقولهما وانما هما أى قشعريرة وطمأنينة عندهم اسمان لهاتين الحقيقتين ولو كانتا مصدرين للزمتهما همزة الوصل لأنها تلزم المصدر كما يلزمه الف افعلل فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة النبات من أنبت اهـ فكان من حق الناظم ان لا يذكره قول الناظم (لفاعل اجعل فعالا) أصل فعال فيعال بياء بعد الفاء منقلبة عن ألف فاعل لوقوعها بعد كسرة وقد نطقوا كذلك فقالوا اقيتالا وضيرابا قال ج وهى لغة أهل اليمن وأطلق الناظم هنا كالخلاصة فشمل مهموز الفاء والمعتل بالواو أو بالياء فاء أو عينا أو لاما وهو كذلك عنده الا انه حكم فى التسهيل بالندور فيما فاؤه ياء لاستثقالهم الياء المكسورة صدرا لكنهم قالوا لا توجد ياء مكسورة فى أول كلمة من كلام العرب الا فى ثلاثة أحرف يوام مصدر ياومه عامله بالأيام ويسار لغة فى اليسار ضد اليمين ويعار جمع يعر وهو الجدى الذى يصاد به الأسد ولا رابع لها ومتع الكل جماعة وجعلوا ما سمع من ذلك شاذا وأجاب الشاطبى بما حاصله ان ما فاؤه ياء قليل فى اللغة وبناء فاعل من فعله قليل لك فى ذا القليل والفعال ليس بلازم فى فاعل لاسيما وهو يؤدى الى كسر الياء وياء مكسورة فى أول الكلمة نادر فلهذا كله لم يستثنه الناظم ولم يعبأ به (قوله والمنقول عن سيبويه المفاعلة الخ) اعترضه سى بانه ليس فى كلام سيبويه ما ينفى القياس عن الفعال ويرفعه النظر قول الناظم (ما عينه اعتلت) مطاوع أعلت أى قبلت العين الاعلال والتأثير بأن كانت هوية فقلبها اللافظ هوية أخرى فتأثرت وانقلبت اليها فان اعتلت فى نفسها أى كانت حرف علة من غير ان تتأثر بمؤثر وتنقلب هويتها هوية أخرى فان المصدر على قياس الصحيح كما ذكره هذا الشارح وقوله (وتعويض بها حصلا * من المزال) جملة حالية والمسوغ وقوع النكرة فى أول الجملة الحالية أو تعلق الجار والمجرور بعده به ومن المزال متعلق

فحذفت احداهما فصار اقاما واعانا فعوضوا عنها تاء التأنيث فصار اقامة واعانة . وأما الاستفعال فهو مصدر السداسي المبدوء بهمزة الوصل كاستخرج استخراجا وهذا في صحيح العين منه كما سبق وأما معتلها كاستعان واستقام فيجيء أيضا المصدر منه على قياس الصحيح لكن يطرأ عليه التغيير الذي ذكرناه في الأفعال فأصل استقام واستعان استقوم واستعون استقواما واستعوانا فاقلبت عين الفعل بعد نقل حركتها إلى ماقبلها ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار استقاما واستعانا فعوضوا عنها تاء التأنيث فصار استقامة واستعانة وظاهره لزوم هذا التاء لكن قال في الخلاصة:

وغالبا ذا التا لزم .

أي وربما حذفوها من الأفعال فقالوا أقام اقاما وأجاب اجابا ويكثر ذلك مع الاضافة نحو وأوحينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلاة ولم يحضرني نقل في حذفها من الاستفعال وربما جاءوا بالمصدر منه على وزن المصدر الصحيح لتصحيحهم فعله نحو استحوذ استحواذا وأغيمت السماء اغياما والقياس استحاذ استحاذة واغامت اغامة

* ثم لما أنهى الكلام على مصادر المزيد فيه أتبعها بذكر المرة منها فقال (وان تلحق بغيرهما * تبن بها مرة من الذي عملا) أي وإذا ألحقت التاء بغير الافعال والاستفعال المعتل العين من نحو الاقامة والاستقامة من سائر المصادر المقيسة المذكورة في هذا الفصل كان ذلك لبيان المرة من المصدر المعمول وسماه معمولا لأنه مفعول مطلق وذلك كقولك في المبدوء بهمزة الوصل خماسيا أو سداسيا استخرج استخراجة وانطلق انطلاقة وفي المبدوء بالتاء تدحرج تدحرجة وفي الرباعي المجرد دحرج دحراجة وفي المضعف سلم تسليمة وفي فاعل قاتل قتالة وكذا سائر المقيسة الخالية عن التاء بخلاف السماعية فلا تقول طوف تطوافة وبخلاف مافيه التاء كالفعللة في فعلل وكالمفاعلة في فاعل فانه لا يدل على المرة منها إلا بذكر الوصف بالواحدة ولهذا قال (ومرة المصدر الذي تلازمه * بذكر واحدة تبدو لمن عقلا) أي وإذا أردت الدلالة على المرة مما فيه التاء ذكرت وصفه بالواحدة نحو أقام اقامة واحدة واستعان استعانة واحدة ﴿ باب المفعل والمفعل ومعانيهما ﴾ أي بفتح العين وكسرها وهما على قسمين مقيس وشاذ وضابط المقيس أن المصدر بمفتوح مطلقا إلا إذا بنى من نحو وعد يعد موعدا فمكسور وان الظرف

في المعنى بتعويض ولا يصح تعلقه به لفظا لما فيه من الإخبار عن الموصول قبل تمامه والظاهر انه يتعلق بأعنى مقدرا أو خبر مبتدأ مقدر أي هو كائن من الزال (قول الشارح لسكونه بعد فتحة) الظاهر في التعليل لتحريك العين في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال ثم هذا النقل في الفعل ظاهر لعدم مانع لا للقلب بخلاف المصدر فان فيه مانعا وهو سكون مابعد حرف العلة الا انهم أجروا المصدر مجرى الفعل في ذلك (قوله فحذفت احداهما الخ) ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة الزائدة فوزنه أفعلة بحذف الزائد وقال الأخفش والفراء المنقلبة عن الأصل فوزنه افالة وقول الناظم من الزال قابل لهما وقول الخلاصة: وألف الإفعال واستفعال أزل الخ صريح في الأول وتظهر ثمرة الخلاف في تخفيف اسم المفعول في نحو ساء فانك تقول على مذهب الأخفش مسوا بابدال الهمزة واوا وادغام ماقبلها في بدلها على القياس لأنه يقول باقرار واو مفعول وحذف العين والقياس في الهمز بعد حرف زائد أن يبدل من جنسه وعلى مذهب غيره مسوا بتخفيف الواو وبيانه انك لما حذفت واو مفعول بقيت الهمزة بعد حرف أصلي وقياس تخفيفها حينئذ نقل حركتها اليها وحذفها وأما الادغام فيه فبالحمل على الزائد قاله المرادي عن أبي الفتح (قوله ثم حذفت) أي الألف المنقلبة عن العين وهو صريح مذهب الأخفش والفراء (قوله وظاهره لزوم هذه التاء) أي لأنه عبر بما يقتضي الحصر وهو الاخبار عن المعرفة بالظرف وذلك قوله الافعال منه والاستفعال بالتاء على حد الكرم في العرب فيكون المعنى لا واحد منهما إلا بالتاء (قوله لكن قال في الخلاصة الخ) أي فجعل هذا الباب يلزم التاء في غالب الحال لا في جميعه فتكون التاء على هذا جائزة الحذف في السعة لغير ضرورة وهو قول سيبويه ونقل المرادي عن ابن عصفور ان ذلك موقوف على السماع وهو قول ابن مالك في التصريف من الخلاصة :

. . . والتاء الزم عوض وحذفها بالنقل نادرا عرض

وقال الفراء انه لا يجوز ذلك إلا إذا كانت الاضافة عوضا من التاء المرادي وظاهر كلامه ان حذفها مع الاضافة قياسي (قوله ولم يحضرني الخ) بل سمع ذلك في قولهم استفوه الرجل إذا اشتد أكله بعد قلته استفاها نقله المكودي في شرح الخلاصة (قوله وربما جاءوا بالمصدر منه على وزن الخ) هذا على قول جمهور البصريين انه شاذ في القياس وان كان فصيحا في الاستعمال لورود القرآن به وحكى الجوهري عن أبي زيد انه مقيس مطرد مطلقا وقال في التسهيل هو مطرد فيما أهمل ثلاثيه كاستنوق استنواقا لا فيما استعمل قول الناظم (بذكر واحدة) لا يريد به خصوص الوصف بل دلالة الحال والإضافة تكفي كيكفي القاري استعاذة ونشده نشدة الملهوف ﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض الناظم للهيئة من هذا الفصل وحكم في الخلاصة بشذوذه فقال : وشذ فيه هيئة كالخمرة

﴿ باب المفعل والمفعل ومعانيهما ﴾

هذا الوزن ان دل على الحدث فالراجح انه اسم مصدر كما تقدم وان دل على زمانه أو مكانه فظرف زمان أو مكان وان دل على آلته فاسم آلة وذكر معاني المفعل والمفعل هنا وان كان دخيلا متعين لتوقف هذا التصريف الخاص عليه وارتباطه به وابتنائه عليه (قوله وضابط المقيس) الصواب في الضابط ان المفعل

مفتوح ان بنى مما مضارعه مضموم مطلقا كخرج يخرج وهذا مخرجه أو مفتوح كذهب يذهب وهذا مذهبه ومكسور ان بنى مما مضارعه مكسور كضرب يضرب وهذا مضربه إلا إذا كان معتل اللام بالياء كرمى يرمى وهذا مرماه فمفتوح أيضا فقوله (من ذى الثلاثة لا يفعل له ائت بفعل * مل لمصدر أو ما فيه قد عملا) أى ائت من كل فعل ثلاثى متصرف لا يكون مضارعه على وزن يفعل بالكسر بل على يفعل بالضم أو يفعل بالفعل بوزن مفعل بالفتح للدلالة على مصدره أو ظرفه الذى وقع فيه الفعل من زمان أو مكان فيدخل فيه ما مضارعه مضموم نحو كرم يكرم ونصر ينصر (٥٨) وما مضارعه مفتوح نحو فرح يفرح وذهب يذهب فالمصدر من نحو كرم يكرم مكرما أى كرامة وخرج يخرج مخرجا أى خروجا وفرح يفرح مفرحا أى فرحا وذهب يذهب مذهبا أى ذهابا والظرف نحو هذا مخرج زيد ومذهبه أى وقت خروجه وذهابه أى موضعه وخرج بقوله لا يفعل له نحو ضرب يضرب ووعد يعد وباع يبيع ورمى يرمى وحن يحن فأما نحو رمى يرمى فانه ملحق بما قبله ولهذا قال (كذاك معتل لام مطلقا) أى فان المفعل منه مفتوح مطلقا أى سواء أريد به المصدر كرمى يرمى مرمى أى رميا أو الظرف كهذه مرمى زيد أى مكانه أو زمانه وأما نحو وعد فبعكس ما قبله ولهذا قال (وإذا الفا كان واوا * بكسر مطلقا حصلا) أى وإذا كان فاء الفعل واوا فالمفعل منه بالكسر مطلقا سواء أريد به المصدر كوعد يعد موعدا أى وعدا أو الظرف كهذا موعد زيد وشمل اطلاقه نحو وجل يوجل موجلا وقد صرح به غيره لكن خصصه بدر الدين بنحو وعد يعد ولما كان قوله كذاك معتل لام شاملا لنحو ولى يلى وقوله وإذا الفا كان واوا مخرجا له صرح بأنه على شموله الأول فقال (ولا يؤثر كون الواو فاء إذا * ما اعتل لام كولى فارع صدق ولا) أى بل يكون حكمه حكم رمى يرمى من المعتل الذى ليس فاؤه واوا وقد سبق أن المفعل منه مفتوح مطلقا فتقول وقاه يقيه موقى بالفتح أى وقاية بالكسر والفتح وكذا وليه يليه مولى بالفتح أى ولاية بالفتح والكسر وولاء أيضا والولاء هو الموالاة بالنصرة والصحبة والقرابة والمجاورة لأن الولى يجىء بمعنى الناصر والصاحب والقريب والجار ومعنى قوله فارع صدق ولاى كن حافظا لولائك صادقا فيه وهو بفتح الواو ممدود وانما قصره للضرورة . ثم أشار إلى المفعل من نحو ضرب يضرب وحن يحن بقوله (فى غير ذا عينه افتح مصدرا وسواه * اكسر) أى وفى غير ما سبق افتح عين المفعل للدلالة على المصدر واكسرها للدلالة على ما سواه وهو الظرف والذى سبق هو ما مضارعه مضموم كنصر وكرم أو مفتوح كذهب وفرح وكذا مكسور المضارع المعتل اللام كرمى أو الفاء كوعد وبقى منه معتل العين كباع وسيأتى بعد والمضعف اللازم كحن والصحيح المشهور بكسره كضرب

إذا أريد به المصدر فهو بالفتح مطلقا إلا إذا كان واوى الفاء صحيح اللام فمكسور وإذا أريد به الظرف فمفتوح أيضا إلا إذا كان من المضاعف اللازم أو مما اشتهر بالكسر أو واوى الفاء فمكسور قول الناظم (من ذى الثلاثة لا يفعل له الخ) لا نافية للجنس ويفعل اسمها وله خبرها وأدغم لام يفعل فى لام له على حد قراءة أبى عمرو البصرى سيجعل لهم الرحمن ودا وهو من الادغام الكبير كما تقدم فى خلبس (قول الشارح وما مضارعه مفتوح) انظر إذا كان ذا وجهين كحسب ونعم هل يجرى على حكم القياس ولا يتعين الكسر لشذوذه وهذا الجارى على ذكر الصنف المحسبة فيما شذ أو يجوز فيه الوجهان ويجرى على حكم المضارع وحينئذ فلا شذوذ فيه (قوله سواء أريد به المصدر الخ) اعترض بأن الحكم فى الثلاثة مستفاد من التشبيه لا من الاطلاق والذى فسره به تى وسى هو أن مضارعه لا فرق فيه بين أن يكون مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها كسعى ومدعى ومرمى من سعى ودعى ورمى وفيه ان المفتوح العين والمضمومها تقدم الكلام عليهما والكلام هنا إنما هو فى مكسور العين فلا معنى لادراجهما فى الاطلاق ولا يتناول هذا والظاهر تفسير هذا الشارح لأن المفعل من الفعل الذى عين مضارعه مكسورة لما كان تارة يفرق فيه مصدره وظرفه كما سيأتى وتارة لا حسن أن يفسر الاطلاق بذلك وان كان مستفادا من التشبيه ولا يتناول هذا الاطلاق كون فائه صحيحة أو واوا لئلا يؤدى إلى التكرار مع قوله ولا يؤثر الخ قول الناظم (وإذا الفا كان واوا) هذا فى قوة الاستثناء مما تقدم وظاهره ولو مضاعفا كوده وفيه نظر بل يجب فتحه كراهية جعل الكسرة على الواو كما فى المغرب (قول الشارح وشمل اطلاقه نحو وجل) يعنى بالنظر إلى أكثر العرب فانهم يلتزمون فى المفعل منه الكسر مع أن مضارعه مفتوح إذ هو من باب تعب (قوله لكن خصصه بدر الدين بنحو وعد) أى للاحتراز من المفعل من مفتوح العين فى المضارع فانه بالفتح عنده على لغة الأول وقيده فى الافصاح بالمصدر قال وأما الزمان والمكان فبالكسر ليس إلا كذا عند المرادى وظاهر الكتاب الاطلاق وأما المفعل من المضارع المضموم الواوى الفاء كموضىء فلم يحفظ فيه شىء وظاهر اطلاقهم الكسر قول الناظم (ولا يؤثر كون الواو فاء الخ) إنما غلب موجب الفتح وهو اعتلال اللام على موجب الكسر وهو كون الفاء واوا لأن العلة فى المفتوح لفظية وهى الفرار من الكسرة قبل الياء وقوع الاعراب عليها وعلة الكسرة معنوية وهى الحمل على عين المضارع واللفظى أقوى من المعنوى (قول الشارح ومعنى قوله فارع) أى ويحتمل أن يكون معناه فارع الانسان الصادق فى موالاتك ومقاربتك بالنصح ونفى الخديعة فهو على تقدير مضاف أى ارع ذا صدق الولا (قوله وإنما قصره للضرورة) نحوه فى تى وتقدم فى الفعلا انه غير صحيح (قوله وسيأتى) أى فى قوله وكالصحيح وظاهره انه غير داخل هنا وفيه نظر وانما أعاده لما فيه من الخلاف

وهاالمراد هنا فتقول في المصدر جلس يجلس مجلسا بالفتح أي جلوسا وهذا مجلس زيد بالكسر أي موضعه أو زمانه وكذا تقول فر زيد مفرا بالفتح أي فرارا وهذا مفر زيد بالكسر أي وقته أو موضعه وقد نبهت في الشرح على وجه المناسبة في فتح المفعل من مفتوح الفعل المضارع ومضمومه وكسر الظرف من مكسوره دون المعتل اللام. ثم أشار الى القسم الثاني وهو الشاذ بقوله (وشذ الذي عن ذلك اعتزلا) أي وما خرج عن الضابط السابق فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. ثم إن الشاذ على ضربين ضرب جاء فيه مع الشذوذ القياس أيضا وضرب جاء فيه الشذوذ فقط وقد أشار الى الضرب الأول فقال (مظلمة مطلع المجمع محمدة * مذمة منسك مضنة البخلا * مزلة مفرق مظلة ومدب * محشر مسكن محل من نزلا * ومعجز وبتاء ثم مهلكة * معتبة مفعل من ضع ومن وجلا * معها من احسب وضرب وزن مفعلة * (٥٩) موقعة كل ذا وجهاه قد حملا) أي كل هذه الأوزان قد حملا الرواة عن العرب فيها الوجهين وقوله مظلمة مرفوع إما بدل من فاعل شذ أو خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي مظلمة وما بعده معطوف عليه بتقدير العاطف وقوله معها من احسب البيت تقديره ومع ما سبق وزن مفعلة من احسب وضرب وموقعة بالرفع بتقدير العاطف وحمل بضم الحاء والأمثلة التي ذكرها اثنان وعشرون ولم يبين الناظم رحمه الله أن المراد بها المصدر أو الظرف ليعرف وجه الشذوذ وكذا فعل في التسهيل لكن ذكر بدر الدين رحمه الله تعالى وبعض شراح التسهيل أن المراد بالمظلمة والمطلع والمحمدة والمذمة ومضنة البخلا والمظلة والمعجزة والمهلكة والمعتبة والمحسبة المصدر وبالباقيات الظرف وفي القاموس ما يخالف ذلك في بعضها كما ستراه ان شاء الله تعالى فمن ذلك المصدر من ظلم يظلم مظلمة ومظلمة بالفتح والكسر فالفتح قياس والكسر شاذ لما سبق أن المصدر من نحو ضرب يضرب مفتوح والظرف مكسور ومثله المصدر من ضن بالشيء يضن به أي بخل ومن ضل يضل ضد اهتدى لأنهما كحن يحن وكذا المصدر من عجز يعجز وهلك يهلك وعتب عليه يعتب لأن المشهور فيها أنها على وزن ضرب يضرب فقالوا فيها ضن به مضنة ومضنة أي بخل وضل مضلة أي ضلالا وعجز معجزا ومعجزا أي عجزا ومثله المعجزة والمعجزة بتاء التأنيث وهلك مهلكة ومهلكة أي هلاكا وعتب عليه معتبة ومعتبة أي عتابا فالفتح قياسي والكسر فيهما شاذ . ومن ذلك المصدر أيضا من طلع يطلع وذمه يذمه قالوا فيهما طلع يطلع مطلعا ومطلعا أي طلوعا وذمه يذمه مذمة ومذمة أي ذما وقياسهما فتح المصدر والظرف معا لأن مضارعهما مضموم ومن ذلك المصدر أيضا من حمده يحمده وحسب يحسب قالوا فيه حمده محمدة ومحمدة أي حمدا وحسبه محسبة ومحسبة أي حسبانا وقياسهما أيضا فتح المصدر والظرف معا لأن مضارعهما مفتوح الا على لغة يحسب بالكسر فقياسهما فتح المصدر وكسر الظرف وقال بدر الدين في طلع يطلع مطلعا ومطلعا بالوجهين

(قوله اثنان وعشرون) صوابه ثلاثة وعشرون وكأنه على إسقاط معجزة بالتاء (قوله ان المراد بالمظلمة) أشار اليها بعضهم تذييلا لكلام الناظم فقال :

مظلمة مطلع المجد معتبة * مذمة منسك مضنة البخلا
مظلة معجز مهلكة كلها * مصادر وغير ذا الظرف لا تهملا

إلا أنه عد محسبة من الظروف على رأي بدر الدين ومنسكا من المصادر وفيه نظر ولو أبدل منسكا بمحسب لكان صوابا (قوله مظلمة بالفتح والكسر) نقل الحافظ مغلطاي عن الفراء فيه التثليث ونحوه في التوشيح وأنكره جماعة كما قال محشي القاموس ومذهب سيبويه ان المظلمة بالكسر اسم مصدر وليس مصدرا حتى يعد من جملة شواذه قال والمظلمة بهذه المنزلة يعني أتيانها بالفتح والكسر انما هو اسم ما أخذ منك ولم ترد مصدرا ولا موضع الفعل ونحوه في الصحاح والقاموس فالمصدر عندهم على القياس بالفتح ليس إلا وبهذا تعلم ما في كلام محشي القاموس من التحامل (قوله ومثله المصدر من ضن) أي مثله في كون الفتح فيه هو القياس وضن بالضاد الساقطة فسره ببخل للاحتراز من ظن بالمشالة بمعنى حسب فانه لم يسمع فيه إلا الكسر (قوله لأنهما كحن يحن) يعني في لغة وفي لغة أخرى من باب فرح وهو الأشهر في ضن قال :

مهلا أعادل قد جربت من خلقي * إني أجود لأقوام وان ضننوا

وقول القاموس ضن يضن وتفتح الضاد كالصريح في فتح الضاد مضارع ضن يضن المفتوح ولا وجه له إذ لا حرف حلق فيه وانما سمع في المكسور العين في الماضي قاله محشيه (قوله لأن المشهور فيها الخ) مقابله ان عجز كسمع وهلك كمنع وعتب كنصر (قوله مضنة ومضنة) قيل لا يكون ذلك فيه إلا إذا أضيف اليه على فيقال على مضنة أي نفيس يضن به وكذا فعل في التسهيل (قوله والمعجزة بتاء التأنيث) أي فقول الناظم وبتاء حال معطوفة على حال مقدرة أي مجردا من التاء أو ملتبسا بها (قوله وهلك) كان من حقه أن يؤخره الى الألفاظ التي جاءت مثلثة لمجيئها على ذلك كما في التسهيل (قوله معتبة) قيده بالتاء تبعا للناظم احترازا من المعتب بدونها فانه بالفتح فقط على القياس قال الشاعر :

أخلاي لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

(قوله أي ذما الخ) أطلق الناظم في مذمة وقيده الشارح بكونه من الذم وقيده في التسهيل بكونه من الذمام ككتاب الحرمة وهو الصواب قال ابن الأثير المذمة بالفتح من الذم اللوم للاساءة وبالكسر من الذمة العهد والذمام الحرمة قال وقيل هي بالفتح والكسر الحق والحرمة التي يذم مضيعها (قوله أي حمدا) أي فهما بمعنى واحد وهو الذي في أصل مصنفات اللغة وفي أوائل حاشية التلويح للفناوي

فإذا أريد المكان قيل المطلع بالكسر لاغير وقال في القاموس طلع مطلعا ومطلعا وهما للموضع اهـ فنقل الوجهين في ظرفه أيضا وقال فيه أيضا حسبه محسبة ومحسبة وحسبانا بالكسر ظنه اهـ فجعل الوجهين في مصدره وجعلهما بدر الدين في ظرفه . وأما الباقيات وهي اثنا عشر المجمع والمنسك والمزلة والمفرق والمدب والمحشر والمسكن والمحل بمعنى المسكن والموضع والموجل وهما المراد: بالمفعل من ضع ومن وجلا. والمضربة وهي المراد بالمفعلة من ضرب والموقعة فالمراد بها الظرف فمن ذلك الظرف من قولهم جمع يجمع والمجمع والمجمع وقياسه فتح مصدره وظرفه معا لأن مضارعه مفتوح لأن لامه حرف حلق ومثله الظرف من وضع يضع ومن وقع يقع قالوا فيه الموضع والموضع وموقعة الطائر وموقعته والقياس الفتح لأنهما حلقيان مفتوحا المضارع ومن ذلك الظرف من نسك ينسك كنصر ينصر بمعنى عبد قالوا فيه المنسك والمنسك وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومثله الظرف من فرق بين (٦٠) الشيئين يفرق كنصر ينصر أي فصل بينهما قالوا فيه المفرق والمفرق ومن حشر يحشر كنصر بمعنى جمع قالوا فيه المحشر والمحشر ومن سكن الدار يسكنها كنصر ينصر وكذا من حلها يحلها كنصر قالوا فيهما المسكن والمسكن المحل والمحل وقياسهما جميعا فتح المصدر والظرف معا ومن ذلك الظرف من زل يزل كحن أي أخطأ قالوا فيه مزلة أقدام ومزلة بالكسر والفتح معا فالكسر قياس ظرفه والفتح شاذ ومثله الظرف من دب على الأرض يدب قالوا فيه مدب النمل ومدبه وقياسه الكسر وقد جاء المصدر منه بالفتح لاغير على القياس وقال في القاموس زللت مزلة بكسر الزاي أي زللا اهـ ومقتضاه أن المصدر من زل جاء بالكسر شاذا فيكون من الضرب الثاني فهذه اثنان وعشرون فعلا جاء الوجهان في المفعل منها كما ذكره الناظم على ما في المطلع والمحسبة والمزلة من الانتقاد ثم أشار إلى الضرب الثاني وهو ما جاء شاذا فقط بقوله (والكسر أفرد لمرفق ومعصية * ومسجد مكبر مأوى الإبلا * ضم من ايو واغفر وعذر واحم مفعلة * ومن رز واعرف اضنن منبت وصلا * بمفعل اشرق مع اغرب واسقطن رجع اجـ * زر) أي وأفرد الكسر في المفعل من هذه الأمثلة وهي ثمانية عشر وقوله من ايو متعلق بمفعلة واعرابها الجر بتقدير العطف أي ولمفعلة من ائو وكذا منبت مجرور أيضا أي ولمنبت وقوله وصلا فعل أمر أي وصل ماسبق بمفعل اشرق ولم يبين ان المراد منها المصدر والظرف ليظهر وجه الشذوذ وذكر بدر الدين أن المراد بالمرفق والمعصية والمكبر والمفعلة من ائو واغفر وعذر واحم ومن زرأ واعرف وكذا من رجع المصدر وبالباقيات الظرف فمن ذلك المصدر من قولهم رفق به يرفق كنصر ينصر قالوا فيه رفق به مرفقا بالكسر أي رفقا وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومن ذلك المصدر من عصى يعصي معصية وقياسه فتح مصدره وظرفه معا لأنه معتل اللام كرمى يرمي مرمى ومثله المصدر من أوى اليه يأوي بمعنى رق ور كن له

ان المحمدة بالكسر مصدر وبالفتح خصلة يحمد عليها (قوله فاذا أريد المكان) يعني أو الزمان كما في قوله قيل المطلع بالكسر لاغير على هذا كان من حق الناظم أن يذكره فيما انفرد بالكسر فقط على الشذوذ (قوله فنقل الوجهين في ظرفه أيضا) نحوه في الصحاح وحكاه في المشارق بقيل وقال السفاقسي عن أبي حيان قال الكسائي ولغة يطلع بالكسر ماتت يعني مات من يقول من العرب في المضارع طلع يطلع بالكسر وحينئذ فالظرف بالكسر قياسي في المضارع المكسور وبالفتح قياسي في المضارع المفتوح (قوله قالوا فيه المجمع والمجمع) منه مجمع البحرين وبالفتح قرأ العامة وقرأ الضحاك وابن يسار بالكسر (قوله موقعة الطير) أي سقوطه من شبكة أو غيرها وقيده بالطير لأن الوجهين خاصان به وأما غيره فعلى القياس (قوله والقياس الفتح) نحوه في تي وهو مبني على ما ذهب اليه بدر الدين من حمل الواوي الفاء على ما كان له يفعل بالكسر دون ماله يفعل بالفتح وتقدم أنه لغة الأقل وان أكثر العرب يلتزمون الكسر في المفعل منه مطلقا مكسور عين المضارع أو مفتوحها وهذا على تسليم فتح عين مضارع وقع ووضع والظاهر انها مكسورة بدليل حذف فاآتهما وفتحها انما هو تخفيف كما تقدم (قوله مدب النمل) المصنف أطلق فيقال مدب الصبي والشيخ والنمل وغيرها وأكثر ما يمثلونه بالإضافة إلى النمل وجزم ابن يعقوب ان ذلك تقييد (قوله وقياسه بالكسر) أي لأن مضارعه بالكسر لكونه مضاعفا لازما وذكر البرماوي عن أبي حيان أن في مضارعه وجهين فيكون الفتح على أحد اللغتين (قوله من الانتقاد) انظر أي انتقاد يستنتج من كلامه إذ حاصل ما قدمه أن المطلع فيه وجهان ظرفا كان أو مصدرا وان المزلة إذا كان مصدرا ليس فيه إلا الكسر ومراد المصنف به الظرف لا المصدر الوجهان مسلمان فيه وأما المحسبة فكلا الوجهين شاذ فيها الا انا إذا اعتبرنا لغة يحسب كيعلم كان المحسب بالكسر شاذا وإذا اعتبرنا لغة يحسب بالكسر كان المحسب بالكسر أيضا شاذا (قوله وصل ماسبق بمفعل أشرق) هذا الإعراب وان كان صحيحا في نفسه إلا انه يتحصل منه معنى لا طائل تحته والظاهر ان وصل بضم الواو مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر هو النائب والجملة صفة لمنبت المعطوف على مرفق ومتعلقه محذوف وباء بمفعل للملابسة والظرف حال ومعنى وصل بما سبق من القسم المنفرد بالكسر شذوذا وهو مرفق وما عطف عليه حال كونه مصاحبا لمفعل ومعنى المصاحبة الموازنة دفعا لإيهام أنه على وزن مفعلة السابق (قوله معصية الخ) منه معصية الرسول أي عصيانا ولما ان كانت علة الفتح في المعتل اللام وقوع الياء بعد كسرة مع الاعراب عليها زيدت التاء في معصية وشبهها مما شذ من المعتل كي تحول بين الياء والاعراب فيكون الاعراب على التاء فتذهب العلة (قوله بمعنى رق) قيده به احترازا من أوى بمعنى

قالوا فيه أويت له مأوية وقياسه الفتح مطلقا كرمى يرمى ومثله المصدر من كبر الرجل إذا أسن قالوا فيه كبر يكبر مكبرا والقياس فتح مصدره وظرفه معا كفرح يفرح ومثله المصدر من حمى عن كذا يحمى كرضى يرضى بمعنى أنف منه قالوا فيه حمى محمية وقياسه الفتح مطلقا وكذلك المصدر من غفر له يغفر قالوا فيه غفر يغفر مغفرة بالكسر وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عذره يعذره كضرب يضرب قالوا فيه عذره معذرة وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عرف يعرف قالوا فيه عرفه معرفة وكذا المصدر من رجع يرجع قالوا فيه رجع مرجعا وقياسه فتح المصدر وكسر الظرف ومن ذلك المصدر من رزأه يرزأه كمنعه يمنعه بمعنى أصابه بمصيبة ونقصه قالوا فيه رزأه مرزئة وقياسه الفتح مطلقا وأما الباقيات وهى ثمانية المسجد والمأوى (٦١) والمظنة والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمجزر فالمراد بها الظرف فمن ذلك الظرف من سجد يسجد كنصر ينصر قالوا فيه المسجد بالكسر وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومثله الظرف من ظن يظن بمعنى حسب قالوا فيه هذا مظنة كذا بالكسر أى موضعه الذى يظن وجوده فيه ومن نبت البقل ينبت قالوا فيه المنبت ومن شرقت الشمس تشرق أى طلعت وكذا من غربت تغرب قالوا فيهما المشرق والمغرب ومن سقط يسقط قالوا فيه هذه الدار مسقط رأسى وقياسها الفتح مطلقا ومن ذلك الظرف من أوت الإبل تأوى قالوا فيه آوت الإبل إلى مأواها وقياسه فتح مصدره وظرفه معا كرمى يرمى مرمى وهذا خاص بمأوى الابل ولهذا قيده بها ويقال فى غيرها المأوى بالفتح على القياس كذا ذكره الناظم هنا وذكر فى التسهيل أن فى مأوى الابل الوجهين فجعله

ضم فان مصدره على القياس وبلاهاء وما ذكره الناظم من انفراد الكسر على الشذوذ فى أوى بمعنى رق هو ما عليه أئمة الصرف وحكى فى الصحاح والقاموس مأواه بالفتح على القياس انظرهما (قوله كبر الرجل أى أسن الخ) قيده به احتراز من كبر ككرم فى الأجسام والمعانى فان مفعل لم يسمع فيه بالكسر وما اقتضاه كلامه من التفرقة بينهما هو الصواب قال محشى القاموس ولا يجوز استعمال أحدهما فى الآخر اتفاقا والعامة وكثير من الخاصة لا يفرقون بينهما فيقولون كبر بالضم فيهما وفيه نظر والى التفرقة بينهما أشار الدنوشرى بقوله :

كبرت بكسر الباء فى السن وارد مضارعه بالفتح لا غير ياصاح
وفى الجسم والمعنى كبرت بضمها مضارعه بالضم جاء بإيضاح

(قوله كرضى يرضى) نحوه فى القاموس وهو صريح فى أن مضارع حمى بالكسر ورد بالفتح على القياس ونقل الزيات فى حاشيته على المكلاتى عن بعض الشيوخ أن مضارعه لم يسمع إلا بالكسر فقط على الشذوذ لكن حكى ابن القوطية فى الماضى لغة أخرى بالفتح كرمى فيكون استغنى بمضارع المفتوح عن مضارع المكسور قال حميت أنفى كرميت محمية أنفه من الضم وحمى الرجل حمية ومحمية أنفه (قوله قالوا فيه معذرة) أى العذر ومنه قالوا: معذرة إلى ربكم. لا تنفع الذين ظلموا معذرتهم واحترز بابه من عذر الغلام ختنه فمصدره على الأصل وما ذكره من انفراد الكسر هو قول البصريين وذكر فيه سيبويه الفتح والضم أيضا نقله محشى القاموس (قوله مرجعا) ينبغى أن يقيد مرجع بكونه من رجع القاصر وأما المتعدى فمفعل منه بالوجهين كما فى القاموس وزاد مرجعة بالتاء (قوله أصابه بمصيبة) الذى فى الجوهرى والدمامينى أصاب منه خيرا (قوله المسجد بالكسر) قيده أبو عبيدة القاسم بن سلام بموضع السجود من الجبهة ونحوه فى التسهيل وحكى فى الصحاح عن الفراء الفتح فيه أيضا ومذهب سيبويه أن المسجد بالكسر اسم للبيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد وبالفتح موضع السجود ونحوه لابن برى فى كتاب الفروق قاله محشى القاموس (قوله قالوا فيه المشرق) حكى فى المصباح فيهما أيضا الفتح فى لغة (قوله مسقط رأسى) حكى فى القاموس فيها الفتح أيضا فهو من الضرب الأول كاللذين قبله ﴿ فائدة ﴾ استعمل الناظم عروض قوله بمفعل الخ تاما أعنى غير مخبون وهو نادر جدا عسر مخرجه عند العروضين وينبغى للمولد اجتنابه قول الناظم (ومن أرب الخ) عطف على اقدر بإظهار حرف الإضافة للتأكيد (قول الشارح كضرب هذا أشهر لغاته وزاد فى القاموس كنصر وفرح وبقى عليه قدر ككرم حكاه غير واحد (قوله أى قدرة) يعنى بالضم بمعنى القوة قال الجوهرى وأما من القضاء والقدر فالمقدرة بالفتح لا غير قال الهذلى :

وما يبقى على الأيام شىء فيا عجبا لمقدرة الكتاب

من الضرب الأول ومن ذلك الظرف من جزر الإبل وغيرها أى ذبحها قالوا فيه المجزر بالكسر ومقتضى الحكم بشذوذه أن مضارعه مضموم لكن وزنه فى القاموس بضرب يضرب ثم قال وقد يضم آتيه أى مستقبله فكسر ظرفه على ما فى القاموس جار على القياس فى اللغة المشهورة فليس من الشاذ نعم فى نسخة من التسهيل بدل المجزر المزجر بتقديم الزاى من زجر الكلب يزجره كنصر ينصر وقد قالوا فيه قعد منى مزجر الكلب بكسر الظرف ووجه شذوذه ظاهر فهذه ثمانية عشر شذت بالكسر كما ذكره على ما فى المأوى والمجزر من الانتقاد . ثم أشار إلى ما جاء مثلثاً بقوله (ثم مفعلة اقدر واشرقن بحلا * واقبر ومن أرب وثلث اربعها * كذا المهلك التثليث قد بذلا) أى صل ما سبق بمفعلة أقدر فهى معطوفة على بمفعل أشرق والمراد بالمفعلة من اقدر ومن أرب المصدر وكذا المهلك وبها من أشرقن بالنون الخفيفة واقبر الظرف فمن ذلك المصدر من قدر يقدر كضرب يضرب قالوا فيه مقدرة ومقدرة ومعدرة أى قدرة فالضم شاذ وكذلك

الكسر لأن قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فالفتح على القياس وكذلك المصدر من أرب الرجل يأرب كفرح يفرح صار أريبا عاقلا قالوا فيه أرب مأربة ومأربة ومأربة أى أربا فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا والفتح بالقياس وكذلك المصدر من هلك يهلك كضرب يضرب على اللغة المشهورة قالوا فيه هلك مهلكا ومهلكا ومهلكا أى هلاكا فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه فتح مصدره وكسر ظرفه والفتح على القياس وفيه لغة كفرح يفرح وعليها فقياسه الفتح مطلقا ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس تشرق كنصر ينصر قالوا فيه هذه مشرقة ومشرقة (٦٣) ومشرقة لموضع القعود فيها عند شروقها فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا أو من ذلك الظرف من قبر الميت يقبره ويقبره أيضا كنصر وضرب قالوا فيه المقبرة والمقبرة والمقبرة فالضم شاذ والفتح قياس ضم عين مضارعه والكسر قياس كسرها فهذه خمسة أوزان مثلثة وبها تصير جملة الشاذ خمسة وأربعين مثالا منها خمسة منتقدة وزاد فى التسهيل على المثلث الميسرة والمراد بها المصدر والمزرعة والمراد بها الظرف فيصير الضم واردا فى سبعة أوزان من المفعل المثلث. ثم لما كان قوله أولا فى غير ذا عينه افتح مصدرا وهو إنما كثر شاملا لنحو باع يبيع مع أن فيه خلافا نبه على ذلك بقوله (وكالصحيح الذى اليا عينه وعلى رأى توقف ولا تعد الذى نقلا) أى فيكون على قول الجمهور قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فتقول مثلا عاش يعيش معاشاً للمصدر ومعيشا للظرف سواء سمع خلافه أم لا وهذا المذهب قال به جمهور النحاة وجزم به الجوهرى فى نحو عشرة مواضع من صحاحه واختار الناظم رحمه الله تعالى فى التسهيل تبعا لجماعة أن المفعل منه موقوف على السماع وهو معنى قوله : وعلى رأى توقف ولا تعد الذى نقلا . فما سمع منه مفتوحا لم يخترع له ظرف فى مكسور وما سمع مكسورا لم يخترع له مصدر مفتوح وقد نبهت فى الشرح على أنى تتبعت مواده فأوردت معظمها فيه ووجدت بناء المفعل منه ما ورد مكسورا كجاء يجىء مجيئاً وشاب رأسه مشيبا وغاب عنه مغيبا وبات مبيتا وزاكه مزيدا وسار مسيرا وصار مصيرا وحاضت محيضا وباعه مبيعا وقال مقيلا أى قيلولة فهذه عشرة انفردت بالكسر ومنه ما جاء بالوجهين كعاب المتاع معيبا ومعابا أى صار ذا عيب وعاش معاشاً ومعيشا وحاص عنه محاصا ومحيصا وكال الطعام مكالا ومكيلا ومال يميل ممالا ومميلا فهذه خمسة

(قوله أرب الرجل يأرب كفرح يفرح الخ) جعل الشارح هنا مأربة مصدر أرب كفرح وفى ك مصدر أرب ككرم بمعنى صار أريبا عاقلا أيضا ونحوه فى ت وابن العباس وجمع بينهما ابن يعقوب وغيرهم فى ذلك ما حكى عن ابن مالك من أن مأربة تطلق على العقل فيه نظر فقد أطبق اللغويون والصرفيون على تفسير المأربة بالحاجة وانكار أن يكون بمعنى العقل وبأن أرب بمعنى عقل إنما هو ككرم لا كفرح وحاصله الإرب بكسر الهمزة يطلق على أمرين العقل والحاجة وفيه باعتبار المعنى الثانى لغات أخر وهى الإربة بكسر الهمزة وزيادة التاء والأربة بضمها والأرب محرك والمأربة مثلث الراء والفعل من الأول كصغر ومن الثانى كفرح ومأربة مصدر أرب المكسور بمعنى احتاج لا غير قال فى القاموس الإرب بالكسر الدهاء والعقل والحاجة كالإربة بالكسر والضم والأرب محركا والمأربة مثلث الراء وأرب أربا كصغر وأرابة ككرامة عقل فهو أريب وكفرح درب واشتد واحتاج اه باختصار ومن قواعده التى ينبغى التفطن لها كما قاله محشيه ان ما يقع بعد كاف التشبيه إنما يرجع إلى المعنى الذى يليه فقط لا لكل ما سبق كما توهمه كثيرون فهنا آخر معنى الإرب بالكسر الذى هو الحاجة فما بعد الكاف من الألفاظ يرجع اليه خاصة فكأنه يقول الإرب بالكسر معناه الحاجة وفيه لغات أخر وهى الاربة الخ وفى المثل مأربة لا حفاوة يضرب لمن يتملقك لا رغبة فيك ولا اهتماما لأمرك ولكن لغرض يطلبه منك وحاجة ينالها عنك انظر زهر الأكم قول الناظم (كذا المهلك) الثلاثة أيضا فى مهلكة بالتاء كما تقدم عن التسهيل ومفعل بالضم فى الكلام نادر حتى لم يعرفه سيبويه وشذ منه ألفاظ مكرم ومعدن ومألك وميسر وتاول ومأكل انظر ت (قول الشارح ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس) لا يتكرر هذا مع ما قبله لأن هذا بالتاء وذاك مجرد منها وهذا مكان القعود وذاك مكان ظهورها من تحت الأرض قول الناظم (وكالصحيح الذى اليا عينه) هذه المسألة فيها أقوال ثلاثة أشار لها فى التسهيل بقوله وما عينه ياء فى ذلك كغيره أو مخير فيه أو موقوف على السماع وهو الأولى وترك هنا القول بالتخيير وهل هو جار فى المصدر والزمان والمكان كما نقله فى المصباح عن يعقوب وابن القوطية ونقله الدمامينى عن صاحب اللباب بمعنى أن الناطق مخير إن شاء فتح المعانى الثلاثة وإن شاء كسر وان شاء فصل أو فى المصدر فقط وأما الزمان والمكان فليس فيهما إلا الكسر كما قاله أبو حيان فى شرح التسهيل وتبعه جماعة انظر ذلك (قول الشارح فيكون على قول الجمهور) قياسه فتح المصدر قال فى ك لكن قوله تعالى : فان له معيشة ضنكا وجعلنا النهار معاشا . عكس ما زعموه أى لأن المراد بالأول المصدر لا الظرف وبالثانى الظرف لا المصدر لأنه ليس المراد جعل النهار نفس العيش وإنما المراد جعله زمان عيش وأجيب عن الثانى بأنه مصدر وفى الكلام مبالغة بجعل النهار نفس المعاش فلا يضيعه الانسان بالنوم واللعب بل يعمل فيه لآخرته أو دنياه ولله در الوالد إذ قال :

العمر أغلا بضاعه ... فاصرفه فى الله طاعه
واربأ بنفسك أن ... تكون ممن أضاعه

(قوله وحاضت محيضا) فسر الحيض فى قوله تعالى: ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء

ولم أظفر بمفتوح لم يشاركه الكسر وباقي الواو لم يسمع بناء الفعل منها لامفتوحا ولا مكسورا ومقتضى مذهب الجمهور أن يصاغ الفعل منها مفتوحا للمصدر مكسورا للظرف فيقال متلاطاب يطيب مطابا للمصدر ومطيبا للظرف ومقتضى ما اختاره فى التسهيل أن لا يخترع له بناء الفعل إلا بسماع ومقتضى قاعدة العربية من حيث إن المعول فيها على الاستقراء وهو الذى أراه أن يجعل الفعل منه مكسورا مطلقا سواء أريد به المصدر أو الظرف لما قدمته من أنى لم أظفر بما انفرد بالفتح وظفرت بعشرة أوزان انفردت بالكسر وخمسة مشاركة ولأن القاعدة أنهم يفرقون بين ذوات الياء وذوات الواو والفعل من ذوات الواو مفتوح مطلقا للمصدر والظرف كالمآب والمتاب والمعاد والمزار والمفاز والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى بناء المصدر الميمى والظرف من كل فعل زائد على الثلاثة بقوله (وكاسم مفعول غير ذى الثلاثة صغ * منه المفعل (٦٣) أومفعل جملا) أى ويصاغ غير الثلاثى رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا للدلالة على مصدره الميمى أو ظرفه اللذين صيغ لهما المفعل والمفعل من الثلاثى وزن اسم المفعول من ذلك الفعل فتقول أقمت مقاما بضم الميم أى اقامة وهذا مقام زيد أى مكانه أو زمانه وكذا انطلقت منطلقا أى انطلاقا وهذا منطلق زيد أى موضعه أو وقته.

﴿ فصل فى بناء المفعلة ﴾ وصفا للمكان ﴿للدلالة على الكثرة﴾ (من اسم ما كثر اسم الأرض مفعلة * كثل مسبعة) أى وتصاغ المفعلة بفتح الميم والعين من اسم ما كثر من أسماء الأعيان وصفا للأرض التى كثر فيها ذلك كقولهم أرض مسبعة ومأسدة أى كثيرة السباع والأسد وليس لهذا البناء مادة فعل أصلية ولا يصاغ إلا من اسم ثلاثى الأصول كسبع وأسد أو من زائد وأصله ثلاثة بعد حذف زائد وهو معنى قوله (والزائد اخترلا * من ذى المزيد كفعأة

فى المحيض بالمصدر أى الحيض وبالظرفية الزمانية أى زمانه ولا بد فيهما من تقدير مضاف أى فاعتزلوا وطء النساء وإلا أدى إلى الاعتزال مطلقا قال تى والظاهر ان هذا الكلام جرى فى عرف الاستعمال مرادا به ما هو مقصود من النساء فلا حذف ولا اجمال وفسره ابن عباس والحسن بموضع الدم فيكون ظرف مكان ﴿فان قيل﴾ المحل نفسه ليس أذى ﴿قلنا﴾ هو عندهما من قبيل إطلاق المحل وإرادة الحال مجاز امرسلا إذ الدم أذى وفيه مبالغة بأن ينتهى عن ذلك المحل بكل وجه وتفسيرهما رضى الله عنهما يقتضى الاستمتاع بما دون الفرج مما تحت الإزار فمنعه عند القائل به من باب سد الذريعة (قوله ولم أظفر بمفتوح لم يشاركه الكسر) فيه قصور بل سمع ذكرتى منه المطار والمنار وغيره المنال وجعله كفرح وعينه ياء قول الناظم (وكاسم مفعول) ذكر هذا هنا إنما هو على جهة التبرع لأن الترجمة معقودة لمفعل ومفعل وهما من الثلاثى قول الناظم (من اسم ما كثر) كما يصاغ مفعلة للدلالة على الكثرة يصاغ أيضا وصفا لما كان سببا لكثرة الشىء من اسم ذلك الشىء كالسواك مطهرة للفم أى سبب لكثرة طهارته (قول الشارح أى كثيرة الافاعى) قد اختلف فى اشتقاق أفعى فقال أبو على مشتقة من يافع وابن جنى مشتقة من فوعة السم أى حرارته وغيرهما من مادة الأفعوان من غير نقل ووزنه على الأول أيفع وعلى الثانى أفوع وعلى الثالث أفعل ثم نقلت فاؤه على الأول وعينه على الثانى إلى موطن لامه قول الناظم (ومفعلة) لا يريد أنه لا بد من التاء بل يجوز التاء وعدمها لأنه فعل متصرف وصفه منه فيجريان على مذكر كما يجريان على مؤنث ثم ظاهره عدم القياس وصرح ابن يعقوب بقياسه معللا ذلك بكثرته (قول الشارح أرض مثعلبة ومعقربة) بصيغة اسم المفعول فيهما وهى رواية سيبويه وحكى أستاذه أبو زيد الكسر بصيغة اسم الفاعل واقتصر عليه فى الصحاح والمصباح وأطلق فى القاموس فشمل اللغتين واعترضه محشيه فى بأنه تقصير فى الضبط وايقاع فى الوهم قائلا وهو بكسر اللام والراء على صيغة اسم الفاعل واستدل على ذلك بكلام الصحاح والمصباح وفيه نظر بل أطلق ليعم اللغتين على ان الدمامينى قال فى شرح التسهيل ينبغى أن يقرأ بالفتح فان سيبويه أثبت من غيره وان كان أبو زيد أستاذه حكى الكسر لأن سيبويه أصدق وقد أشار الى اللغتين فى مبلغ الآمال بقوله :

حكى الثقات عنهم مثعلبة * بصيغة المفعول مع معقربة * بوزنه أيضا وبالكسر أتى

﴿تنبيه﴾ سمع أيضا أرض معقرة كمرحلة وهو شاذ من وجهين صوغه من غير الثلاثى واسقاط بعض الأصول لغير علة والحق كما قال الدمامينى ان قولهم معقرة من العقر الذى هو الجرح لأن الأرض التى تكون فيها العقارب يكثر فيها العقر قول الناظم ﴿فصل﴾ (كمفعل) عقد هذا الفصل لأسماء الآلة وهى أسماء اشتقت من فعل لما يستعان به فى ذلك الفعل ثم إنها أسماء عين ليست صفة ولا مصدرا ولا ظرفا بمنزلة السوط والعصا وان كان منها ظرفا كالمحلب فانه وعاء وقوع الحليب من

أى كأرض مفعأة أى كثيرة الأفاعى ومقثأة أى كثيرة القثاء وربما صاغوا من ذلك فعلا رباعيا فقالوا أسبعت الأرض فهى مسبعة بوزن اسم الفاعل وأغشبت فهى مشعبة وهو معنى قوله (ومفعلة * وأفعلت عنهم فى ذلك احتملا) ويمتنع صوغ هذا الوزن من اسم رباعى الأصول الا نادرا وهو معنى قوله (غير الثلاثى من ذا الوضع ممتنع * وربما جاء منه نادر قبلا) أى فلا يصاغ من نحو ضفدع وسفرجل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم أرض مثعلبة ومعقربة أى كثيرة الثعالب والعقارب والله تعالى أعلم. ﴿ فصل فى بناء الآلة ﴾ التى يعمل بها (كمفعل وكمفعال ومفعلة * من الثلاثى تراسم ما به عملا) أى ويصاغ من الفعل الثلاثى اسم آلة الفعل التى يعمل بها على وزن مفعل ومفعال ومفعلة بكسر الميم وفتح العين فى الثلاثة كالمحلب والمقدح والمسبحة والمسجدة والمصباح والمفتاح هذا هو القياس وشذ من ذلك أوزان أشار اليها بقوله

(شذالمدق ومسقط ومكحلة * ومدهن منصل والآت من نخلا) أي هذه الأوزان شذت بالضم وهي ستة . الأول المدق وهي الآلة التي يدق بها . الثاني المسعط وهو الإناء الذي يجعل فيه السعوط بالفتح وهو الدواء الذي يصب في الأنف . الثالث المكحلة وهو الإناء الذي يجعل الكحل فيه وأما المكحل والمكحال بالكسر على القياس فهو الميل الذي يكتحل به . الرابع المدهن وهو الإناء الذي يجعل فيه الدهن . الخامس المنصل وهو من أسماء السيف . السادس المنخل وهو ماينخل به الدقيق ثم إن لزوم الضم في هذه إنما هو إذا أطلق الاسم عليهن تشبيها لهن بأسماء الأعيان وأما إذا قصد بهن الاشتقاق مما عمل بها فانه يجوز فيهن مراعاة القياس وهو المراد بقوله (ومن نوى عملا بهن جاز له * فيهن كسر ولم يعبأ بمن عذلا) أي فيجوز أن يقال دققته بالمدق ونخلته بالمنخل بكسر الميم وهذه المسألة من زيادته هنا على التسهيل ومعنى يعبأ لم يبال بمن عذلا بالذال المعجمة أي بمن لامه وقد نبهت في الشرح على أنه زاد في التسهيل المحرضة وهو الإناء الذي يجعل فيه الحرض بضمتين وهو الأشنان ولكن

لم يذكرها الجوهري وصاحب القاموس إلا القياس والله أعلم . (وقد وفيت بما قدرمت منتهيا * فالحمد لله إذ مارمته كملا) أي وقد وفيت بما قد وعدت به من النظم المحيط بالمهم من هذا العلم منتهيا أي بالغاً النهاية فيه وذلك فضل من الله مقتض للحمد فالحمد لله على كماله وميم كمل مثلثة (ثم الصلاة وتسليم يقارنها * على الرسول الكريم الخاتم الرسلا) أي ثم بعد حمد الله الصلاة والتسليم المقارن لها على الرسول الى الخلق أجمعين وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الكريم المنزلة عند الله تعالى الخاتم النبيين عليهم الصلاة والسلام أجمعين فختم نظمه بالحمد لله كما بدأ بهما (وآله الغر والصحب الكرام ومن * إياهم في سبيل المكرمات تلا) أي والصلاة أيضا مع التسليم بالتبعية على آله الغر جمع أغر وهو السيد المقدم وغرة كل شيء أوله وخياره وعلى صحبه الكرام المنزلة عند الله تعالى وضد الكريم هنا المهين بفتح الميم ومنه: ومن يهن الله فما له من مكرم * ومن يكرم الله فما له من مهين وعلى من تبعهم في سبيل المكرمات جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الكرم وما تعظم به المنزلة عند الله تعالى فإن أكرمكم عند الله أتقاكم ويدخل في ذلك من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين (وأسأل الله من أثواب رحمته * سترا جميلا على الزلات مشتملا) الأثواب جمع ثوب وهو استعارة والستر بكسر السين الثوب الساتر وبالفتح المصدر والاشتمال على الشيء الإحاطة به من جميع جهاته وكأنه قال أسأل الله المغفرة لذنوبي لأن المغفرة الستر بفتح السين (وأن ييسر لي سعياً أكون به * مستبشراً جذلا لا باسرا وجلا) أي أسأله المغفرة لما مضى وأن ييسر فيما يأتي من عمري سعيا أي عملا صالحا أكون به يوم القيامة من الوجوه المسفرة الضاحكة المستبشرة الراضية لسعيها لا من الوجوه الباسرة والباسر الكالح والجذل الفرح والوجل الخائف نسأل الله تعالى أن يحقق له ما رجاه وأن يؤمنه مما يخشاه بمنه وكرمه آمين وإيانا معه والمسلمين أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

الضرع فإنه لم يقصد إليه من هذه الجهة ولكن من جهة الاستعانة به فلذا عد الآلة فلو أريد المعنى السابق فتح أوله ثم الناظم ذكر مفعلة المقرون بالهاء مع المجرد فظاهره أنها مستوية في القياس عنده وحكى الجاربردي الخلاف في اقتياس المقرون ولم يذكر مفعال لأنه غير مطرد كما قال أبو حيان والدماميني وقوله (شذ المدق) الظاهر أن هذه الألفاظ الست ليست من قبيل أسماء الآلة وإنما هي أوعية كالمزود وهو مذهب سيبويه وذلك أن كلا منها اسم لمعنى فالمدهن اسم لوعاء الدهن جعل فيه أم لا ولو جعل الدهن في غيره ما سمي ذلك الغير مدهنا كالبطة تسمى بهذا الاسم ولو لم يجعل فيها الزيت ولو جعل الزيت في غيرها ما سمي بذلك وكذلك في جميعها بخلاف المضرب اسم آلة الضرب فانها تطلق على السوط والعصا وكل ما يضرب به حالة التلبس بالفعل أو بعده كان معدا له كالسوط والدرة أولا (قول الشارح بالضم) أي في أولها وثالثها (قوله وهي الآلة التي يدق بها) نحوه في القاموس والصحاح وهو على هذا اسم آلة حقيقة قال تي وعاء يدق فيه فان عنى به ما يجعل به الدق فكونه اسم آلة ظاهر وإن عنى ما يقع فيه الدق فهو ظرف للدق إلا أن الظرف قد يعد آلة كما تقدم إذ لولاه ما حصل الدق (قوله الميل) أي المرود (قوله تشبيها لهن بأسماء الأعيان) أي الغير المشتقة نحو هذه مكحلة ومقص واشتريت مكحلة ومنخلا (قوله وأما إذا قصد بهن الاشتقاق) أي بأن علقت بالفعل الذي اشتقت منه نحو نخلته بالمنخل والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . { قال مقيده } العبد الفقير إلى رحمة مولاه ، الوجل من سوء ما جنت يداه ، محمد الطالب بن حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي النجار الفاسي الدار : كان الفراغ من تسويده صبيحة يوم الخميس منتصف ربيع الأول النبوي الأزهر ، سنة تسع وأربعين ومائتين وألف ، وأسأله سبحانه أن يختم لنا بالحسنى ، ويجعلنا من أهل المقر الأسنى ، بجاه خاتم النبيين وخاتمهم صلى الله عليه وسلم وعلى آله صلاة لا تمام لها إلى يوم البعث والنشور ،

انتهى وكفى ،وسلام على عباده الذين اصطفى